

The Islamic University–Gaza  
Research and Postgraduate Affairs  
Faculty of Faculty of Shariah & law  
Master of Comparative jurisprudence



الجامعة الإسلامية - غزة  
شئون البحث العلمي والدراسات العليا  
كلية الشريعة والقانون  
ماجستير الفقه المقارن

## رد الإقرار بالقرائن في الفقه الإسلامي

# Refuting recognition through Presumptions in Islamic jurisprudence

إعدادُ الباحثة

نبيلة محمد درويش عكيبة

إشرافُ

الأستاذ الدكتور

مازن إسماعيل مصباح هنية

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ اسْتِكْمَالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ  
فِي الْفِقْهِ الْمَقَارِنِ بِكُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

يناير / 2017م - ربيع الآخر / 1438هـ

## إقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

## رد الإقرار بالقرائن في الفقه الإسلامي

### Refuting recognition through Presumptions in Islamic jurisprudence

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	نبيلة محمد درويش عكيلة	اسم الطالبة:
Signature:	نبيلة محمد درويش عكيلة	التوقيع:
Date:	2017/01/11م	التاريخ:



الرقم: ..... ج س غ /35  
التاريخ: ..... 2017/01/22

## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ نبيله محمد درويش عكيه لنيل درجة الماجستير في كلية الشريعة والقانون/ قسم الفقه المقارن وموضوعها:

### رد الإقرار بالقرائن في الفقه الإسلامي

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 26 ربيع الثاني 1438 هـ، الموافق 2017/01/24م الساعة

الثانية عشر ظهراً ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. مازن اسماعيل هنية مشرفاً و رئيساً  
د. منال محمدرمضان العشي مناقشاً داخلياً  
د. خليل محمد قنن مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية الشريعة والقانون/قسم الفقه المقارن.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الرؤوف علي المناعمة

## ملخص الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أما بعد:

أطلق المشرع طرق الإثبات، وعدّ كل ما يبين الحق، ويظهر وجه العدل، ويتوافق مع مقاصد الشريعة، ويولد لدى القاضي القناعة بالحكم طريقاً من طرق الإثبات، ومن أهم هذه الطرق الإقرار الذي عده البعض سيد الأدلة لترجح جانب الصدق في خبره، ولكن هذا السيد قد يتعارض معه قرائن وأمارات أجمع العلماء على الأخذ بها بالجملة كونها وسيلة إثبات، فهل تقوى على رد سيد الأدلة (الإقرار)؟

لذلك؛ تناولت في هذا البحث موضوعاً مهماً في القضاء، ألا وهو: رد الإقرار بالقرائن في الفقه الإسلامي، حيث وضحت موقع القرينة، وحجيتها، وحكم العمل بها بوصفها وسيلة إثبات، وكان الراجح جواز العمل بالقرينة القوية عند الضرورة كونها وسيلة احتياطية، أما القرائن الضعيفة يعمل بها على جهة الاستئناس، ثم بينت مفهوم رد الإقرار بالقرائن بصفته مركباً إضافياً؛ ثم علم على علم وهو: "عدم العمل بالإقرار لترجيح جانب الكذب فيه بالقرائن".

كما أكدت على مشروعية رد الإقرار بالقرائن بأدلة من الكتاب، والسنة، والأثر، والقياس، والمعقول، والقواعد الفقهية. وبعد ذلك عرجت إلى اكتشاف حكم رد الإقرار بالقرائن الذي تتوع بين التحريم، والجواز، والوجوب بناء على نوع الحق الذي تم الإقرار به، ثم تحدثت عن الحكمة من رد الإقرار بالقرائن التي تمثلت في تحقيق مقصد الشريعة الأعظم، وهو إقامة العدل، ورد الحقوق إلى أصحابها، ثم تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع الإسلامي، وبعد ذلك اكتشفت دور القاضي في رد الإقرار بالقرائن منذ عهد النبوة، ثم السلف الصالح الذي تمثل في تتبع الأمارات والقرائن التي تظهر وجه الحق، والاستفسار من المقر وغيره عن حقيقة الإقرار، وملاحظة ظاهر الحال ومدى تصديقه للإقرار، والفهم والفتنة التي تختلف باختلاف القضاة، وهي موهبة من الله بإمكان كل قاضٍ أن ينميها، كما أن للقاضي استعمال الحيل للتأكد من صدق الإقرار، أو القرينة المعارضة ليتمكن من رد الإقرار بها، ويجب عليه مشاورة أهل الخبرة في موضوع الإقرار، والراجح إن تعارض الإقرار مع علم القاضي أن ينتحى عن النظر في القضية، ويكون شاهداً عند قاضٍ آخر .

وبعد ذلك تناولت تطبيقات لرد الإقرار بالقرائن منها النصية، والعرفية، والفقهية، والقضائية، وانتهيت إلى التطبيقات المعاصرة .

وختتمت البحث ببيان أثر رد الإقرار بالقرائن على العقوبة، و الضمان.

## Abstract

All praise is due to Allah, and Allah's Peace and Blessings be upon His Final Messenger. To proceed:

The Legislator subscribed the means of proof. He considered as a method of proof anything that clarifies the truth, confirms justice, harmonizes with the Sharia purposes, and helps the judge to reach the true judgment. Among the most important methods of proof is confession, which is considered as the master of evidences because of its usual truthfulness. However, this confession may contradict with other evidences and signs which should also be considered as proofs according to the scholars consensus. However, is it possible to say that these supporting proofs overweight the confession?

Therefore; this study addresses an important topic in judgment, namely: rejecting confession by qara'en, accompanying evidences in Fiqh. The study firstly explained the place of these qara'en, and their validity as proofs. The study also discussed the Islamic ruling upon the use of qara'en as confirming evidences. The most strong opinion in this regard is that it is allowed to do so in the necessary cases given that those qara'en are concrete ones. The weak ones, however, may be considered as a complementary evidence. The study then explained the concept of confession rejection based on qara'en as an additional component. This is in addition to the issue of "ignoring confession due to the overwhelming likelihood of lying in it as could be concluded from the associated qara'en".

The study also confirmed the legality of rejecting the confession based on the associated qara'en, which is confirmed by several evidences from Quran, Sunnah, statements of the predecessors, qeyaas (comparison), logic, and the general rules of Fiqh. The study then presented the different opinions regarding rejecting the confession based on the associated qara'en, which range between prohibition, allowing, and obligation based on the type of right that will be affected. The study then presented the rationale behind rejecting the confession based on the associated qara'en which is achieving the broad objective of Sharia, which is achieving justice and restitution of rights to their owners, and then assuring security and stability in the society. The study then revealed the role of judges in rejecting the confession based on the associated qara'en starting from the time of the Prophet (PBUH), followed by the time of our righteous predecessors. This was practiced through tracing signs that reveals the truth, and investigating the background of the confession and its associated circumstances. This in addition to the deep understanding and insightfulness, which is a gift in which judges vary, but they are responsible to improve and develop it. Furthermore, judges may use tricks to examine the confession and qara'en truthfulness. He should also consult people of knowledge in the investigated issue. The strongest opinion in this regard is that if the confession contradicts the knowledge of the judge, he should then leave the case to another judge, where the first judge could be invited as a witness.

After that, the study presented some applications of rejecting the confession by the associated qara'en including the textual, customary, and judicial ones in addition to several contemporary examples.

The study concluded by clarifying the effect of rejecting the confession by the associated qara'en on the prescribed punishment and warranty.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

[طه: 114]

## الإهداء

إلى والديّ الكريمين

إلى زوجي وأبنائي

إلى إخوتي الأعمام

إلى كل مسلم حريص على كتاب الله

إلى شعب فلسطين المرابط على أرض الجهاد والرباط

أهدي بحثي المتواضع هذا، آملة من الله أن يتقبله مني، ويجعله في

ميزان حسناتي .

الباحثة

نبيلة محمد عكيلا

## شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿لَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾. (1)

أشكر الله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ إتمام هذا العمل المتواضع، وهياً لي من الأساتذة، والأهل، والأصدقاء من وقف إلى جانبي لإنجاز بحثي هذا، مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وانطلاقاً من قول النبي ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله". (2) فإن الواجب يحتم عليّ أن أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان بعد الله عز وجل لأستاذي ومشرفي على هذا البحث فضيلة الأستاذ الدكتور: مازن إسماعيل هنية - حفظه الله - الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وزينها بملاحظاته وتوجيهاته، ومنحني من وقته، وعلمه الشيء الكثير رغم كثرة مشاغله والتزاماته، أسأل الله أن يجزيه عني كل الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عضوي لجنة المناقشة كل من:

فضيلة الدكتور: خليل محمد قنن حفظه الله.

وفضيلة الدكتور: منال محمد رمضان/ العشي حفظها الله.

الذين تفضلاً بقبول مناقشة هذا البحث؛ ليثرياه بملاحظاتهم القيمة، جزاهما الله خيراً.

والشكر موصول إلى جامعتي الإسلامية، وخاصة كلية الشريعة والقانون، وجميع العاملين بها جعل الله عملهم في ميزان حسناتهم.

وأتقدم بالشكر لكل من قدم لي العون والمساعدة لأتم هذا البحث، جزاهم الله الخير.

(1) [ إبراهيم : 7].

(2) [ الترمذي: سنن الترمذي، البر والصلة/الشكر لمن أحسن إليك، 4/339: رقم الحديث1954]؛ صححه الألباني، الجامع الصغير وزيادته (ج1/1155).



## قائمة المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	نتيجة الحكم
ت.....	ملخص الدراسة
ث.....	Abstract
ج.....	اقتباس
ح.....	الإهداء
خ.....	شكر وتقدير
د.....	قائمة المحتويات
1.....	المقدمة
1.....	أولاً: أهمية البحث:
2.....	ثانياً: مشكلة البحث:
2.....	ثالثاً: هدف البحث:
2.....	رابعاً: منهج البحث:
3.....	خامساً: خطة البحث :
4.....	سادساً: الجهود السابقة:
5.....	التمهيد موقع القرينة من وسائل الإثبات
5.....	أولاً: تعريف القرينة لغة واصطلاحاً:
8.....	ثانياً: حصر وسائل الإثبات
11.....	ثالثاً: حجية القرائن وحكم العمل بها كونها وسيلة إثبات:
19.....	الفصل الأول مفهوم رد الإقرار بالقرائن، ومشروعيته، وحكمه، وحكمته، ودور القاضي فيه.....

20	المبحث الأول مفهوم رد الإقرار بالقرائن
20	أولاً: تعريف الرد لغة، واصطلاحاً:
20	ثانياً: تعريف الإقرار لغة وشرعاً:
22	ثالثاً: مفهوم رد الإقرار بالقرائن:
23	المبحث الثاني مشروعية رد الإقرار بالقرائن
29	المبحث الثالث حكم رد الإقرار بالقرائن
29	أولاً: التحريم:
30	ثانياً: الجواز:
31	ثالثاً: الوجوب:
32	المبحث الرابع الحكمة من رد الإقرار بالقرائن
33	المبحث الخامس دور القاضي في رد الإقرار بالقرائن
33	أولاً: الأمارات والقرائن:
35	ثانياً: ظاهر الحال:
35	ثالثاً: الاستفسار:
37	رابعاً: الفهم والفتنة:
40	خامساً: استعمال الحيل للتحقق من صدق الإقرار:
40	سادساً: مشاوره أهل الخبرة:
41	سابعاً: علم القاضي الشخصي:
44	<b>الفصل الثاني تطبيقات رد الإقرار باعتبار صفة القرينة</b>
45	المبحث الأول تطبيقات رد الإقرار بالقرائن النصية
54	المبحث الثاني تطبيقات رد الإقرار بالقرائن العرفية
56	المبحث الثالث تطبيقات رد الإقرار بالقرائن الفقهية

62	المبحث الرابع تطبيقات رد الإقرار بالقرائن القضائية(الاجتهادية أو الموضوعية)
65	المبحث الخامس تطبيقات رد الإقرار بالقرائن المعاصرة
72	<b>الفصل الثالث الآثار المترتبة على رد الإقرار بالقرائن</b>
73	المبحث الأول أثر رد الإقرار بالقرائن على العقوبة
73	أولاً: أثر رد الإقرار بحق الله على العقوبة:
80	ثانياً: أثر رد الإقرار بالحق للعبد على العقوبة:
80	الفرع الأول: أثر رد الإقرار بما يستوجب القصاص في النفس على العقوبة:
83	الفرع الثاني: أثر رد الإقرار بما لا يستوجب القصاص في النفس على العقوبة:
85	الفرع الثالث: أثر رد الإقرار بما يستوجب القصاص فيما دون النفس على العقوبة:
86	الفرع الرابع: أثر رد الإقرار بما لا يستوجب القصاص فيما دون النفس على العقوبة:
89	المبحث الثاني أثر رد الإقرار بالقرائن على الضمان
89	أولاً: أثر رد الإقرار بحق الله يتعلق به مال على الضمان:
90	ثانياً: أثر رد الإقرار بحق للعبد على الضمان:
90	الفرع الأول: أثر رد الإقرار بالاعتداء على النفس على الضمان:
93	الفرع الثاني: أثر رد الإقرار بالاعتداء على ما دون النفس على الضمان:
95	الفرع الثالث: أثر رد الإقرار بالاعتداء على الأموال على الضمان:
99	الفرع الرابع: أثر رد الإقرار بالطلاق والنسب ونحوها:
100	<b>الخاتمة</b>
100	أولاً: أهم النتائج:
101	ثانياً: التوصيات :
103	<b>المصادر والمراجع</b>
123	الفهارس العامة

124.....	أولاً- فهرس الآيات القرآنية
127.....	ثانياً- فهرس الأحاديث الشريفة
129.....	ثالثاً- فهرس الآثار

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بجلب المصالح ودرء المفسدات، وعدته من أهم مقاصدها للوصول إلى نظام حياة متكامل، ومنه نظام القضاء، الذي يعد النظام الأهم في الدولة، إذ بوجوده يتحقق العدل ويحفظ حق المتخاصمين.

والإقرار من أقوى وسائل الإثبات، حيث يعده أكثر العلماء سيد الأدلة، فبه يثبت الحق، ويعفي الخصم من البحث عن أدلة، فتحسم القضية لصالح المدعي، لكن في خضم سير الدعوى تظهر قرائن تكذب هذا الإقرار، فهل يمكن للقاضي أن يرد هذا الدليل القوي "الإقرار" لقرائن صاحبت الدعوى؟

لذلك إن شاء الله سأتناول في هذا البحث موضوعاً مهماً في النظام القضائي، ألا وهو رد الإقرار بالقرائن .

**خطة البحث:**

**أولاً: أهمية البحث:**

يكتسب البحث أهميته من خلال:

1. بيان عدالة القضاء في الإسلام، وشفافيته، وحرصه على إقامة العدل لا إدانة الناس .
2. الاستدلال على مشروعية رد الإقرار بالقرائن .
3. الحكمة من رد الإقرار بالقرائن .
4. بيان دور القاضي في رد الإقرار بالقرينة .
5. مدى اعتماد القرينة، والحالات التي ترجح فيها على الإقرار فترده.
6. بيان الآثار المترتبة على رد الإقرار بالقرائن .

## ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في حدوث اشكال في بعض حالات الإقرار، حيث أن الإقرار سيد الأدلة، وعلى القاضي العمل بموجبه ولكن وجود تعارض بين الإقرار والقرائن القائمة، يوجب على القاضي الانتباه لتحقيق العدالة التي تعد المقصد الأعظم للشريعة من قيام نظام القضاء.

## ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مدى حرص الإسلام على إقامة العدل وشفافية نظام القضاء، والحرص على مصلحة المترافعين، ودور القاضي عندما تعارض قرائن الأحوال الإقرار على النفس، وبيان أثر رد الإقرار بالقرائن على العقوبة، وعلى حق العبد من ضمان .

## رابعاً: منهج البحث:

اتبعت الباحثة في بحثها المنهج الاستنباطي الاستقرائي المقارن، بحيث يتم جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع، واستخدامها في المكان المناسب لها، والمنهج التحليلي الذي يقوم على التسلسل المنطقي للأفكار، والمنهج العلمي فيما يتعلق بعزو الآيات الكريمة إلى سورها وأرقامها، وذلك نظراً لطبيعة الموضوع محل الدراسة، كما أن الباحثة اتبعت ما يلي:

1. بيان المعاني اللغوية والاصطلاحية الواردة في البحث.
2. الرجوع إلى أمهات الكتب، والمراجع الأصلية إضافة إلى الدراسات الحديثة المتعلقة بمفردات البحث.
3. توثيق آراء الفقهاء، والعلماء بالإشارة إلى اسم المؤلف، واسم المرجع، والجزء، والصفحة في الهوامش، وفي المصادر والمراجع تبدأ باسم الشهرة للمصنف، ثم اسم المؤلف، ثم سنة النشر، ثم اسم الكتاب، والمحقق إن وجد، ثم رقم الطبعة، وتختتم بمدينة النشر، فاسم الناشر.
4. تخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث مع الحكم عليها ما أمكن إن كانت من غير الصحيحين.
5. تسجيل أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث.
6. إدراج ملخص للبحث.

7. إعداد الفهارس اللازمة.

#### خامساً: خطة البحث :

تُقسم البحث (رد الإقرار بالقرائن في الفقه الإسلامي) إلى المقدمة السابقة، والتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي :

#### هيكلية البحث ( تقسيم البحث):

تمهيد : موقع القرينة من وسائل الإثبات. ويشتمل على :

أولاً : تعريف القرينة لغة واصطلاحاً .

ثانياً : حصر وسائل الإثبات.

ثالثاً : حجية القرائن، وحكم العمل بها كونها وسيلة إثبات

**الفصل الأول: مفهوم رد الإقرار بالقرائن، ومشروعيته وحُكمه وحِكمته ودور القاضي فيه**

المبحث الأول : مفهوم رد الإقرار بالقرائن .

المبحث الثاني: مشروعية رد الإقرار بالقرائن .

المبحث الثالث : حُكم رد الإقرار بالقرائن .

المبحث الرابع : الحكمة من رد الإقرار بالقرائن .

المبحث الخامس : دور القاضي في رد الإقرار بالقرائن .

#### الفصل الثاني : تطبيقات رد الإقرار باعتبار صفة القرينة

المبحث الأول : تطبيقات رد الإقرار بالقرائن النصية .

المبحث الثاني : تطبيقات رد الإقرار بالقرائن العرفية .

المبحث الثالث : تطبيقات رد الإقرار بالقرائن الفقهية .

المبحث الرابع : تطبيقات رد الإقرار بالقرائن القضائية .

المبحث الخامس : تطبيقات رد الإقرار بالقرائن المعاصرة .

### الفصل الثالث : الآثار المترتبة على رد الإقرار بالقرائن

المبحث الأول: أثر رد الإقرار بالقرائن على العقوبة .

المطلب الأول: أثر رد الإقرار بالقرائن على الضمان.

#### سادساً: الجهود السابقة:

تحدث الفقهاء المنقدمون عن الإقرار، والرجوع عنه، وتكذيب المُقَرَّر لهُ المُقَرَّر، كما استعملوا القرائن، واعتمد البعض منهم عليها في الإثبات، وكذلك تحدث المعاصرون عن الإقرار والقريضة كونها وسيلة إثبات، ومن هذه الدراسات:

• التعارض والترجيح في طرق الإثبات، للباحث سليم علي مسلم الرجوب، الجامعة الأردنية 2006م.

• الفقه الاسلامي وأدلته للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي، دمشق.

إلا أنهم - حسب علم الباحثة - لم يتحدثوا عن رد الإقرار بالقرائن.

وأسأل الله أن يهديني إلى الصواب، ويتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.



## التمهيد

### موقع القرينة من وسائل الإثبات

قبل الحديث عن رد الإقرار بالقرائن، يجب التعرف إلى موقع القرينة من وسائل الإثبات ومدى حجية استخدامها كوسيلة إثبات؛ ولهذا سوف أذكر تعريفات القرينة لغة واصطلاحاً، وأقوم باختيار التعريف الراجح منها، ثم أتحدث عن أقوال الفقهاء في حصر طرق الإثبات مبينة أسباب الخلاف بينهم والراجح منها، يليه الحديث عن موقع القرينة من وسائل الإثبات، وذلك بذكر أقوال الفقهاء في مدى حجية القرينة كوسيلة إثبات - مع ذكر أدلة كل قول - وذكر أسباب الخلاف بينهم، ثم أبين القول الراجح وأسباب ترجيحه.

#### أولاً : تعريف القرينة لغة واصطلاحاً:

أ - تعريف القرينة في اللغة: من الفعل قرن، ولها عدة معاني، مثل:

- الجمع: قرنت الحج بالعمرة، أي جمعتهما معاً .
- الوصل والشد: فقرنت الشيء بالشيء: وصلته به، وقرنت الأسرى في الحبال، أي شددتهم في الأغلال والقيود، قال تعالى: ﴿مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾<sup>(1)</sup>.
- المصاحبة والملازمة: يقال الزوجة قرينة الزوج، لملازمتها إياه، والصديق قرين لاستمرار المصاحبة، والقرينة: نفس الإنسان؛ لأنها ملازمة لصاحبها فقال تعالى: ﴿إِنِّي كَأَنَّ لِي قَرِينٌ﴾<sup>(2)</sup>.

بعد عرض المعاني اللغوية للقرينة يبدو للباحثة أن أصل المعنى اللغوي هو الملازمة، إذ أنه متحقق في الشد ومتحقق في الجمع<sup>(3)</sup>.

ب - تعريف القرينة في الاصطلاح<sup>(4)</sup>:

❖ عَرَفَ الْفُقَهَاءُ الْقَدَامَى الْقَرَائِنَ، وَعَانَدَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهَا فِي الْإِثْبَاتِ، إِلَّا أَنَّنِي لَمْ أَجِدْ فِي

(1) [إبراهيم: 49].

(2) [الصافات: 51].

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج13/336)؛ الرازي، مختار الصحاح (ص560)؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج5/77)؛ الفيومي، المصباح المنير (ج2/500)؛ الجوهري، الصحاح (ج6/2181).

(4) أطلق عليها ابن القيم: "الأمارات والقرينة الظاهرة وشواهد الأحوال" الطرق الحكيمة (ص9)؛ إعلام الموقعين (ج3/15).

كتبهم التي اطلعت عليها تعريفاً كاملاً لها، لأنهم اكتفوا بعطف تفسيرها عليها، أو عرفوها بالمرادف اللغوي، وهو الأمانة أو العلامة، وعدم تعريف القدامى للقرينة له احتمالان:

الأول: وضوح معناها بالنسبة لهم<sup>(1)</sup> وعدم خفائها.

والثاني: أنهم استعملوها ضمن معناها اللغوي.

أما الجرجاني من الفقهاء المتأخرين فعرفها أنها "أمر يشير إلى المطلوب" أو "ما يلزم من العلم به الظن بوجود المدلول"<sup>(2)</sup>. كما يلزم من العلم بالغيم الظن بوجود المطر، وهذا التعريف أقرب إلى التعريف اللغوي، حيث أنه لم يبين حقيقة القرينة ولا ماهيتها أي لم يحددها تحديداً تاماً، وإنما أشار فقط إلى القرينة الضعيفة التي تكون دلالتها مجرد إشارة.

❖ وعرفها الفقهاء المحدثون تعريفات عدة منها:

1. تعريف مجلة الأحكام العدلية للقرينة أنها: "الأمانة البالغة حد اليقين"<sup>(3)</sup>.

ويؤخذ على التعريف أنه عرف القرينة القاطعة دون غيرها، ولذا فهو غير جامع لجميع أنواع القرائن<sup>(4)</sup>. كما أنها عرّفتها بالمرادف اللغوي "الأمانة"، حيث إن عبارة (البالغة حد اليقين) صُرّفت للفظ (القاطعة). لذلك هو أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح.

2. تعريف مصطفى الزرقا: "القرينة هي كل أمانة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتدل عليه"<sup>(5)</sup>.

ويؤخذ على التعريف أنه عرف القرينة بمعناها اللغوي وهو الأمانة، واستعمل في تعريفها أحد مشتقاتها (تقارن)، وهذا دور باطل.

3. تعريف أحمد إبراهيم هي: "استنباط الشارع أو القاضي أمراً مجهولاً من أمر معلوم"<sup>(6)</sup>.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه لم يعتمد على بيان ماهية القرينة وحقيقتها، إنما فصّل في بيان طرق ثبوتها والتوصل إليها.

(1) دبور، القرائن ودورها في الإثبات (ص8).

(2) الجرجاني، التعريفات (ص52،223).

(3) مجلة الأحكام العدلية (ج1/353)، المادة (1741).

(4) عابد، الإثبات الجنائي بالقرائن (ص100).

(5) الزرقا، المدخل الفقهي (ج2/918)؛ الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته (ج6/644).

(6) إبراهيم، طرق الإثبات الشرعية (ص439)؛ نقلاً عن أحمد نشأت.

4. تعريف عماد الجعافرة هي: "أدلة إثبات غير مباشرة تقوم على أساس استنتاج واستنباط واقعة مجهولة عن طريق واقعة معلومة، وهذه المهمة قد يتولاها المشرع وقد تترك لتقدير القاضي"<sup>(1)</sup>.

#### ❖ التعريف المختار:

بعد النظر في تعريفات الفقهاء المحدثين للقرينة؛ فإنني أميل إلى تعريف عماد الجعافرة، وذلك لأنه عرف القرينة بماهيتها، بينما التعريفات الأخرى لم تخرج عن الشرح اللغوي لمعنى كلمة قرينة، أو تقسيم القرائن حسب المصدر.

#### شرح التعريف:

(أدلة إثبات غير مباشرة): إقامة الدليل المتجه من خلال الحقيقة المتصلة بها والمعتبر شرعاً على حجة الادعاء أمام القاضي.

(استنتاج واستنباط واقعة مجهولة عن طريق واقعة معلومة): استنتاج صحة الواقعة من خلال صحة واقعة أخرى وثيقة الصلة بها.

(المشرع): النص أو يستنبطها أئمة الشريعة باجتهادهم .

(تترك لتقدير القاضي): بمعنى استنتاجها من الحادثة وظروفها وما يكتنفها من أحوال<sup>(2)</sup>.

---

(1) الجعافرة، أدلة الإثبات بالقرائن في القانون المدني (ص13).

(2) الزحيلي، وسائل الإثبات (ص23).

## ثانياً: حصر وسائل الإثبات

رغم الدور البارز للقرائن في تبين الحق وإظهاره، إلا أن كثيراً من الفقهاء لم يفردها بالذكر عند حديثهم عن وسائل الإثبات المتعددة وطرقها كالشهادة واليمين، فقد اهتم الفقهاء ببحث وسائل الإثبات وطرقه إلا أنهم اختلفوا قديماً وحديثاً في بيانها، فقد حصرها البعض، ثم اختلفوا في القدر الذي تنحصر فيه، وجعلها البعض الآخر مطلقة، وبيان ذلك فيما يلي:

### ❖ أقوال الفقهاء:

• **القول الأول:** لجمهور الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والظاهرية<sup>(1)</sup>: إن طرق الإثبات تنحصر بطائفة معينة، ثم اختلفوا فيما بينهم في عددهم، فحصرها البعض في ثلاثة طرق<sup>(2)</sup>، وحصرها البعض الآخر في سبعة<sup>(3)</sup>، وبلغ عددها عند بعضهم إلى سبع عشرة حجة<sup>(4)</sup>، و بناءً على هذا القول يقيد القاضي في هذه الطرق فقط، ولا يجوز له الحكم بغيرها.

• **القول الثاني:** لابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وابن فرحون، والشوكاني، وآخرين<sup>(5)</sup> حيث قالوا: إن طرق الإثبات مطلقة، وغير محصورة بعدد معين، فكل ما يظهر الحق، ويبين وجه العدل ويتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ويؤيد لدى القاضي الفعالة والرضا بالحكم، يعد طريقاً من طرق الحكم، ويجب على القاضي أن يحكم به.

### ❖ سبب الخلاف:

1. عدم وجود نص صريح في المسألة، فقد استدل الجمهور على حصر طرق الإثبات بنصوص عامة مثل قوله تعالى: «وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»<sup>(6)</sup> وقوله تعالى: «وَمَنْ

(1) ابن عابدين، رد المحتار (ج5/354)؛ ابن رشد، بداية المجتهد (ج2/462)؛ القرافي، الفروق (ج7/356)؛ الشرييني، مغني المحتاج (ج4/218)؛ ابن حزم، المحلى (ج9/362).

(2) "القاضي لا يقضي إلا بالحجة، وهي البينة أو الإقرار أو النكول". ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ج1/183).

(3) "وإنما يحكم بحجة ظاهرة وهي سبعة أشياء وما يتركب منها...". ابن جزري، القوانين الفقهية (ج1/194).

(4) "الحجاج التي يقضي بها الحاكم سبع عشرة حجة: الشاهدان واليمين...". القرافي، الفروق (ج4/139).

(5) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج35/394)؛ ابن القيم، إعلام الموقعين (ج1/71)، والطرق الحكمية (ص9)؛

الشوكاني، نيل الأوطار (ج8/322)؛ نسب ابن فرحون هذا القول للإمام أحمد. ابن فرحون، التبصرة

(ج1/172).

(6) [ المائدة: 49 ].

يَعْتَدُ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ»<sup>(1)</sup> فالآيات تأمر النبي ﷺ باقتصار الحكم بين الناس بالطرق التي وردت في القرآن؛ لأنها الحق وما سواها جور وظلم لا يجوز الحكم به<sup>(2)</sup>. واستدل البعض على إطلاق طرق الإثبات بعمل النبي ﷺ، فلم يقتصر في حكمه على ما ورد بالقرآن من طرق اثبات، بل حكم ﷺ بالشاهد الواحد في قصة أبي قتادة، وحكم بشهادة خزيمة، وقضى بقول المرأة المرضعة، وبموجب اللوث، وأقام معرفة العفاص والوكاء<sup>(3)</sup> مكان البينة، وأثبت النسب بقول القافة، وحكم بأثر الدم أو الطعام على السيف عندما تداعى ابنا عفراء قتل أبي جهل، وكذلك في قصة قتل أبي الحقيق، وكل هذا لم يذكر في القرآن، فاستنبطوا أن ما ذكر في القرآن على سبيل الأساس الذي يُبنى عليه مما يدل على إطلاق طرق الإثبات<sup>(4)</sup>.

2. اختلفوا هل هناك فرق بين طرق الإثبات، وطرق حفظ الحقوق وتوثيقها؟ وحصر طرق الحفظ، هل يعني أن طرق الإثبات محصورة؟ الجمهور يرى أن طرق حفظ الحقوق وتوثيقها هي نفسها طرق الإثبات؛ لذلك وسائل الإثبات محصورة، ويجب على الحاكم التقيد بها، ويرى البعض أن طرق حفظ الحقوق وتوثيقها شيء وطرق الحكم شيء آخر، بل إن طرق الحكم أوسع من طرق إثبات الحق التي وردت في القرآن، لذلك يحكم الحاكم بكل ما يدل على الحق<sup>(5)</sup>.

3. الخلاف في المراد بلفظ البينة في القرآن الكريم، وأحاديث النبي ﷺ، فمن رأى المراد بها الشهود مثل قول النبي ﷺ: "ألك بينة؟"<sup>(6)</sup> وفي رواية "شاهدك أو يمينه"، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "البينة على المدعي"<sup>(7)</sup> قال بحصر طرق الإثبات، ومن رأى أن لفظ البينة المراد به الحجة والدليل والبرهان، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾<sup>(8)</sup> وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي

(5) [الطلاق: 1].

(2) ابن حزم، المحلى (ج9/362).

(3) عفاصها: هو وعاء توضع فيه النقود، يصنع من الجلد أو غيره. و وكاءها: الخيط الذي يشد به الوعاء. ابن منظور، لسان العرب (ج4/3014) و(ج6/4911).

(4) الزحيلي، وسائل الإثبات (ص610)؛ عبد الرزاق، المصنف (ج8/366)؛ مالك، موطأ مالك (ج234/681)؛ البخاري، الجامع المسند (ج4/19).

(5) ابن القيم، الطرق الحكمية (ص67)؛ البهي، من طرق الإثبات (ص80).

(6) [البخاري: صحيح البخاري، الخصومات/كلام الخصوم، 121/3: رقم الحديث 2416].

(7) [الترمذي: أبواب الأحكام/ما جاء في أن البينة 618/3: رقم الحديث 1341]؛ صححه الألباني، نفس المرجع.

(8) [الحديد: 25].

عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي»<sup>(1)</sup>، وقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾<sup>(2)</sup> فالبيينة لغة وشرعاً اسم لكل ما يبين الحق ويظهره، لذلك استدل على أن طرق الإثبات غير محصورة<sup>(3)</sup>.

4. حفظ حقوق الناس، وأموالهم، وأبدانهم، وصونها من الضياع والتفريط يكون في حصر طرق الإثبات أم في الإطلاق؟ فمن رأى أنها تصان في الحصر أوجب حصر طرق الإثبات، وعدم التوسع فيها احتياطاً واحترازاً من قضاة السوء، وسداً للذريعة، ومن رأى أن تعريض حقوق الناس للضياع والابتذال قد يكون في الحصر قال بإطلاق طرق الإثبات<sup>(4)</sup>.

5. النصوص التي ذكرت بعض طرق الإثبات هل يكتفى بها؟ فالجمهور يرى أن هذه النصوص وغيرها بينت لنا طرق الحكم، ووسائله فيجب الاقتصار عليها لما فيها من الكفاية، ولا حاجة لوسائل أنتجت عقول البشر، والبعض يرى أن هذه النصوص جاءت على سبيل ذكر بعض طرق الإثبات، ولا يعني هذا بحال حصر الإثبات بها<sup>(5)</sup>.

6. الإقرار والقرينة وبعض الطرق هل تعد من طرق الإثبات؟ فمن رأى أن الإقرار يوجب الحق فلا يكون خصومة، أما الحكم للفصل عند وجود الخصومة، وكذلك القرينة يتطرق إليها الاحتمال، لذلك لم يعد القرينة من وسائل الحكم، ومن رأى أن كل وسائل الإثبات يتطرق إليها الاحتمال، ولكننا نحكم بالظاهر لذلك عدّ القرينة من وسائل الإثبات<sup>(6)</sup>.

❖ **الراجح:** يبدو أن الصواب هو عدم انحصار طرق القضاء في عدد معين، بل هي مطلقة.

❖ **أسباب الترجيح:**

1. لا يوجد نص صريح في حصر طرق الإثبات .
2. المتتبع نصوص الفقهاء المتقدمين يجد أن جمهورهم يطلقون لفظ (البيينة) على الشهادة، وعلى غيرها من طرق الإثبات، أي أنهم يستعملونها بمعناها اللغوي الواسع، فتشمل الشهادة، كما أنها تشمل غيرها، ويؤكد ذلك أنهم إذا بحثوا في الدعوى والبيينات؛ فإنهم يفصلون

(8) [الأنعام: 57].

(2) [هود: 17].

(3) ابن كثير، التفسير (ج2/475)؛ الزمخشري، التفسير (ج2/195).

(4) ابن القيم، أعلام الموقعين (ج3/9)؛ العنسي، التاج المذهب (ج4/113).

(5) شلتوت، مقارنة المذاهب في الفقه (ص104).

(6) الخطابي، معالم السنن (ج7/233)؛ العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام (ج2/60).

الحديث في جميع طرق الإثبات الأخرى غير الشهادة، وقد بين ابن القيم أن الخلط إنما حصل للمتأخرين فقط<sup>(1)</sup>.

3. ليس من الإنصاف قصر الإثبات على طرق دون أخرى بغير دليل، خاصة إذا كان ما تركناه منها أكثر إثباتاً، وأسطع بياناً، وأقوى حجة مما أخذنا به، أو مثله على أقل تقدير.

4. حاجتنا إلى تعدد طرق الحكم تحملنا على جعل ما ثبت منها أساساً نسير عليه في قبول غيرها من البيئات، أو رفضه، فما عادلها أو كان فوقها قوة وإظهاراً للحق كان أولى قبولا، وما كان دونها رددناه، وقد يكون ما رفضوه أكثر بياناً، وأبلغ إظهاراً للحق، وأسطع حجة مما قالوا به، فلا يجوز عندئذ رفضه أو ترجيح غيره عليه، فقد قال ابن القيم: "...ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق أو رجحانه عليه"<sup>(2)</sup>.

5. المقصود الشرعي للقضاء هو إحقاق الحق وإقامة العدل، والبعد عن الجور والظلم، كما أن روح الشريعة تسعى إلى حفظ الحقوق، وصونها، وكل هذا يتحقق في إطلاق طرق الإثبات.

### ثالثاً: حجية القرائن وحكم العمل بها كونها وسيلة إثبات:

بعد أن رجحت الباحثة أن وسائل الإثبات مطلقة وغير محصورة، وأن للقاضي العمل بما ترجح عنده لتحقيق العدل وحفظ حقوق الناس، فهل تعد القرينة من وسائل الإثبات؟ هذا ما سنتقوم الباحثة بمناقشته في المسألة التالية :

❖ أقوال الفقهاء: اختلف الفقهاء في الحكم بالقرينة على قولين:

القول الأول: القرينة وسيلة إثبات، وهذا ما قال به أغلب الفقهاء دلالة، وقاله بعضهم صراحة كالزيلعي، والطرابلسي، وبدر الدين بن الغرس، وابن عابدين من الحنفية، ومن

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين (ج1/70).

(2) المرجع السابق (ص71).

المالكية: عبد المنعم بن الفرس، وابن جزئ، والمازري، وابن فرحون؛ ومن الشافعية العز بن عبد السلام، وابن أبي الدم، و من الحنابلة ابن القيم<sup>(1)</sup>.

**القول الثاني:** القرينة ليست وسيلة إثبات، صرح به بعض متأخري الحنفية كالجصاص، وابن نجيم، وابن عابدين ومن المالكية القرافي<sup>(2)</sup>.

❖ **أسباب الخلاف:** يرجع الخلاف إلى أسباب عدة منها:

1. الخلاف في تصور دلالة القرينة، فمن رأى أن دلالة القرينة قوية يمكن أن يُبنى عليها أحكاماً أجاز الحكم بالقرينة، ومن رأى أن القرينة ضعيفة لا يمكن أن يُبنى عليها حكماً منع العمل بها في القضاء.
2. القرينة يتطرق إليها الاحتمال، فمن رأى أن الاحتمال ضعيف، قال بجواز القضاء بالقرينة، ومن رأى أن الاحتمال قوي منع الحكم بالقرينة.
3. الخلاف في مدى الحاجة للعمل بالقرينة، فمن رأى أن القضاء بحاجة للعمل بالقرائن خاصة في زمننا هذا الذي ضعفت فيه الذمم، قال بجواز القضاء بالقرينة، ومن رأى أن القضاء ليس بحاجة للعمل بالقرائن منع الحكم بالقرائن.
4. تعتمد القرائن على التخمين والظن، ونصوص القرآن والسنة تنهى عن الظن في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾<sup>(3)</sup>، وقال رسول الله ﷺ "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث"<sup>(4)</sup> فمن رأى هذا قال بمنع القضاء بالقرائن، ومن رأى أن الظن المنهي عنه هو الظن الضعيف، والظن في العقائد، ووسائل الإثبات كلها يتطرق إليه الاحتمال أجاز القضاء بالقرائن.

---

(1) الزيلعي، تبين الحقائق (ج4/148)؛ الطرابلسي، معين الحكام (ص166)؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج2/117)؛ ابن القيم، الطرق الحكيمة (ص3)؛ الزحيلي، وسائل الإثبات (ص501). غير أنهم اختلفوا هل يأخذ بالقرينة في كل دعاوى؟ فيؤخذ بها مطلقاً عند المالكية والراجح عند الحنابلة، وأما الحنفية والشافعية ومرجوح الحنابلة يأخذون بها فيما عدا الحدود والقصاص. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، موضوع الإثبات بالقرائن. (ج2/881).

(2) ابن عابدين، تكملة رد المحتار (ج8/46)؛ القرافي، الفروق (ج4/139)؛ قراعة، الأصول القضائية (ص275)؛ ديور، القرائن ودورها في الإثبات (ص28، 29).

(3) [ النجم: 23 ].

(4) [ البخاري: صحيح البخاري، الوصايا/ قول الله تعالى: {من بعد وصية..، 19/7: رقم الحديث 5143}.



5. القرائن غير منضبطة، وتتعلق بنظام المجتمع البشري، ولا تشكل حالة واضحة، فمن أخذ بالغالب أجاز الحكم بالقرائن؛ لأن النبي ﷺ أثبت نسب الولد للفراش على جهة الإلزام مع أن هذا يتعلق بنظام المجتمع، فبنى الحكم على أن الغالب أن المرأة تحافظ على عرض زوجها، ومن عمل بالقليل النادر قال بعدم القضاء بالقرائن<sup>(1)</sup>.

6. القرائن غير مطردة؛ فقد تكون قوية، ثم يعتريها الضعف، فمن رأى أن هذا سبب لعدم ثبوت الحكم، قال بعدم القضاء بالقرينة، ومن رأى أن العبرة بالقرينة وقت القضاء، ولا يُنقض الحكم بضعفها بعد ذلك، كعدم نقض الحكم برجوع الشهود، أو رجوع المقر عن إقراره في حقوق العباد، أو بإنكاره الكتابة، قال بجواز الحكم بالقرائن<sup>(2)</sup>.

7. الخلاف في تأويل حديث النبي ﷺ: " لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة، فقد ظهر منها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن يدخل عليها"<sup>(3)</sup>، من رأى عدم التفريق بين قرينة قوية، وقرينة ضعيفة، استدل بالحديث على عدم الحكم بالقرائن مطلقاً، ومن ميز بين قرينة قوية وقرينة ضعيفة، قال بالعمل بالقرائن القوية، وعدم الأخذ بالقرائن الضعيفة.

8. الاختلاف في مدى تطبيق قاعدة الذرائع<sup>(4)</sup>: استعمال القاضي القرائن لبناء الحكم عليها يحتاج أن يتوفر في القاضي عدة خصال منها: الفطنة، والذكاء، والورع، والتقوى، وإن لم تتوفر فيه هذه الخصال أصبحت القرينة أداة للظلم والاضطهاد؛ لذلك من باب الاحتياط والتحرُّز وسد الذرائع، قالوا بعدم بناء الحكم على القرائن، ومن رأى أن القرينة تومئ إلى الحق والعدل؛ فإن اقتنع القاضي بوجه الحق فيها ولم يحكم بها فهو الظلم بعينه<sup>(5)</sup>.

• أدلة القول الأول: "القائل باعتبار القرينة حجة" وقد استدلوا بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك على النحو التالي:

(1) محمد الزحيلي، وسائل الإثبات (ج1/504).

(2) الزحيلي، وسائل الإثبات (ج1/510) بالرجوع إلى شلتوت والسايس، مقارنة المذاهب في الفقه (ص140)؛ ابن القيم، اعلام الموقعين (ج3/9).

(3) [ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الحدود/ من أظهر الفاحشة، 855/2: رقم الحديث 2559]؛ صححه الألباني وشطره الأول متفق عليه. نفس المرجع.

(4) الشاطبي، الموافقات (ج1/291).

(5) محمد الزحيلي، أصول المحاكمات (ص210).

أولاً: الكتاب:

1. قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾<sup>(1)</sup>.

وجه الدلالة: جعل الله منع زكريا من الكلام ثلاثة أيام إلا رمزا علامة له على هبة الولد<sup>(2)</sup>.

2. قال تعالى في قصة يوسف: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾<sup>(3)</sup> وقال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ\* وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(4)</sup>.

وجه الدلالة: أجمع العلماء على أن يعقوب استدل على كذب إخوة يوسف بقريئة سلامة القميص من الخرق، أو أثر الناب، وأقامها مقام البينة في بناء الحكم عليها؛ لأنها أقوى من قريئة الدم على القميص التي استدلو بها على أكل الذئب له، وكذلك توصل الشاهد من قريئة مكان القد في القميص إلى معرفة الصادق من الكاذب، وذكر الله هذه الأحكام، ولم يعب عليهم؛ بل أقرهم عليها بدليل إطلاقه عليه لقب "شاهد"، وهذا دليل على أن القريئة تقوم مقام البينة عند انعدامها، وجواز العمل بالقرائن وبناء الحكم عليها<sup>(5)</sup>.

ثانياً: السنة:

وردت أحاديث كثيرة أعمل النبي ﷺ القريئة، وبنى عليها أحكام شرعية، أذكر منها:

1. عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: " الولد للفراس، وللعاهر الحجر"<sup>(6)</sup>.

(1) [ آل عمران: 41].

(2) الطبري، جامع البيان(ج6/386)؛ ابن عطية، المحرر (ج1/431)؛ ابن فرحون، التبصرة (ج2/102).

(3) [ يوسف: 18].

(4) [ يوسف: 26-27].

(5) السيوطي، الدر المنثور(ج4/527)؛ الثعلبي، الكشف والبيان (ج5/203)؛ ابن عادل، اللباب (ج11/73)؛

ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج2/101، 241)؛ ابن القيم، الطرق الحكيمة (ج1/6).

(6) [ البخاري: صحيح البخاري، الحدود/ للعاهر الحجر، 8/165: رقم الحديث 6818].

**وجه الدلالة:** الفراش ليس دلالة قاطعة على إثبات النسب؛ بل هي قرينة تتعلق بنظام المجتمع، ولكن الأصل أن المرأة تحافظ على عرض زوجها، لذلك بنى النبي ﷺ على هذا الأصل، وعدها قرينة على المخالطة المشروعة، فأثبت بها نسب الولد للزوج، وهذا دليل على بناء الحكم على القرينة<sup>(1)</sup>.

2. تداعى ابنا عفراء قتل أبي جهل في غزوه بدر، فسألها رسول الله ﷺ: "هل مسحتما سيفيكما؟ فقالا: لا، فقال: أرياني سيفيكما، فلما نظر إليهما قال: هذا قتله وقضى له بسلبه".<sup>(2)</sup> فبنى النبي ﷺ حكمه على أثر الدم على السيف.

**وجه الدلالة:** جعل الرسول ﷺ عمق الدم على السيف قرينة على مقدار دخوله في الجسم، وجعلها تقوم مقام الدليل لتمييز القاتل، وبنى عليها الحكم له بالسلب، لأن القتل الشرعي الذي يستحق عليه السلب هو الإثخان<sup>(3)</sup>.

3. عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: "البكر تستأذن" قلت: إن البكر تستحيي؟ قال: "إذنها صماتها"<sup>(4)</sup>.

**وجه الدلالة:** عدّ النبي سكوت البكر، وصمتها أمانة على رضاها<sup>(5)</sup>.

4. صالح النبي ﷺ أهل خيبر على أن لهم ما حملت ركابهم وله الصفراء والبيضاء، ففقد مسك<sup>(6)</sup> لحيي جاء به من النضير، فسأل رسول الله ﷺ عم حيي عنه، فقال: "أذهبته النفقات والحروب، فقال العهد قريب والمال أكثر من ذلك"<sup>(7)</sup> فعندما عذبه الزبير أرشدهم إلى مكان المسك.

(1) الخطابي، معالم السنن (ج3/272)؛ النووي، المنهاج (ج10/38)؛ الزحيلي، وسائل الإثبات (ج1/504).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، فرض الخمس/ من لم يخمس، 91/4: رقم الحديث 3141].

(3) تعليق البغا على صحيح البخاري (ج4/91)؛ وشرح عبد الباقي على صحيح مسام (ج3/1752).

(4) [البخاري: صحيح البخاري، الحيل/النكاح، 26/9: رقم الحديث 6971].

(5) قاسم، منار القاري (ج5/115)؛ النووي، المنهاج (ج9/204).

(6) الصَّفْرَاءُ: الذَّهَبُ. وَالْبَيْضَاءُ: الْفِضَّةُ. مَسْكٌ: وعاء من الجلد به حلي. ابن منظور، لسان العرب (ج4/460) و(ج10/486).

(7) [ابن حبان، صحيح ابن حبان، المزارعة/ ذكر خير ثالث...، 607/11: رقم الحديث 5199]؛ حسنه الألباني، نفس المرجع.

**وجه الدلالة:** اتخذ النبي ﷺ من قرينة قرب العهد، وكثرة المال دليل حكم بمقتضاه بكذب عم حِيَّيِّ بْنِ أَخْطَبَ (1).

**ثالثاً: الإجماع:**

نقل الطرابلسي الإجماع وقال ابن قدامة: "هذا قول سادة الصحابة، ولم يظهر لهم في عصرهم مخالف فيكون إجماعاً" (2).

• **أدلة القول الثاني:** "القائل بمنع العمل بالقرائن" من السنة و المعقول.

**أولاً: السنة:**

حديث ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: "لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمت فلانة، فقد ظهر منها الريبة في منطقتها ومن يدخل عليها" (3).

**وجه الدلالة:** لقد ثبت للنبي ﷺ من القرائن الدالة على زنا المرأة، وبالرغم من ذلك لم يُقم عليها الحد؛ لهذا لا يحكم بمقتضى القرائن (4).

**يجاب عليه:** النبي ﷺ لم يحكم على المرأة بالقرائن؛ لأنها ضعيفة فيها شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات، وهذا يقتصر على جرائم الحدود فقط، وليس لعدم جواز الحكم بالقرائن، فقد أوردنا أمثلة حكم النبي فيها بمقتضى القرينة في غير الحدود (5).

**ثانياً: المعقول:**

1. القرينة يتطرق إليها الاحتمال الذي يوهن اعتبارها ويضعفها، كونها دليلاً، كما أن القرائن مبنية على الظن والتخمين (6). ونهى الله ورسوله عن اتباع الظن في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ (7)، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ (8).

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج7/479).

(2) ابن قدامة، المغني (ج9/79)؛ الطرابلسي، معين الحكام (ص166).

(3) سبق تخريجه (ص27) من هذا البحث.

(4) البهي، طرق الإثبات (ص80).

(5) الزحيلي، وسائل الإثبات (ص509).

(6) أبو البصل، القضاء بالقرائن في الفقه الإسلامي. (موقع إلكتروني)

(7) [ النجم: 23].

(8) [ يونس: 36].

وقال رسول الله ﷺ: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث"<sup>(1)</sup>.

**يجاب عليه:** لا خلاف أن القرائن يتطرق إليها الاحتمال فيضعفها كونها دليلاً، ولكن طرق الإثبات الأخرى ليست قطعية؛ بل يتطرق إليها الاحتمال كذلك، فالشهود قد يتعرضون للنسيان أو الكذب، والإقرار قد يكون كاذباً، ومع ذلك تعد وسائل إثبات شرعية، لأن هذه الاحتمالات ليست هي الغالب، والقضاء يقوم على الظاهر والله يتولى السرائر، ولو أردنا بناء كل حكم على دليل قاطع لعطلنا القضاء، وطالت المنازعات، وضاعت الحقوق، وأقر الظلم، ولو حكم القاضي بما ترجح لديه صدقه مع وجود الاحتمال الضعيف الذي لا دليل عليه لكان ذلك أعدل، كما أن الظن المنهي عنه هو الظن في العقائد والظن الضعيف الذي لا تبنى عليه الأحكام، أما الظن القوي فغير منهي عنه بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾<sup>(2)</sup> وهذا يدل على أن من الظن ما هو حق<sup>(3)</sup>.

2. القرينة غير منضبطة، فهي لا تشكل حالة واضحة، حيث توجد القرينة القوية، والقرينة الضعيفة في دلالتها فلا يثبت فيها حكم، كما أنها غير مطردة، فقد تبدو قوية، ثم يعتريها الضعف<sup>(4)</sup>.

**يجاب عليه:** القضاء يقتصر على القرائن القوية، ويرد ما يكذبها ظاهر الحال مثل: يرد القضاء الإقرار بقتل من هو حي، كما يرد الإقرار بنسب من هو أكبر منه سناً؛ لأن ظاهر الحال يكذبه، كما أن العبرة بالقرينة وقت القضاء، فإن طرأ تغيير على القرينة بعد الحكم بها فلا ينقض الحكم قياساً على عدم نقض الحكم برجوع الشهود، وعدم نقض الحكم برجوع المقر عن إقراره في حقوق العباد<sup>(5)</sup>.

### القول الراجح:

بعد عرض المسألة بأقوالها، وأدلتها، وسبب الخلاف فيها نجد أن الفقهاء الذين منعوا الحكم بالقرائن ذكروا قرائن كثيرة في كتبهم، واستنبطوا علامات جمّة على الوقائع، وعللوا بها

(1) تم تخريجه (ص12) من هذا البحث.

(2) [الحجرات: 12].

(3) الرجوب، التعارض والترجيح في طرق الإثبات (ص152).

(4) شلتوت والسائيس، مقارنة المذاهب في الفقه (ص140).

(5) لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء، مجلة الأحكام العدلية (ص324)؛ الجزيري، الفقه على المذاهب

الأربعة (ج4/246).

الأحكام، ولكنهم منعوا العمل بها سداً لباب الذريعة، واحتياطاً من قضاة السوء. لذلك يمكن القول بأن الفقهاء مجمعون على الأخذ بالقرينة بالجملة، واختلافهم كان في الأمور التي تتعلق بها<sup>(1)</sup> ولهذا أرجح جواز العمل بالقرينة القوية عند الضرورة كونها وسيلة غير مباشرة عندما تفقد الأدلة أو تكون غير مقنعة، أو غير كافية، أو متعارضة، أما القرائن الضعيفة يعمل بها على جهة الاستئناس، ولا يبني عليها حكم.

### أسباب الترجيح:

1. القرينة يتطرق إليها الاحتمال كما يتطرق لغيرها من وسائل الإثبات أيضاً.
2. وسائل الإثبات كلها ليست قطعية، وبرغم ذلك يعمل بها في القضاء والقرائن مثلها.
3. الشهادة والإقرار ليسا مطردين، ومع ذلك لا ينقض الحكم بالرجوع عنهما، وبالمثل القرينة العبرة بقوتها وقت القضاء، لذلك لا اعتبار لعدم اطراد القرينة كغيرها من وسائل الإثبات.
4. إن إهدار القرائن لما يتطرق إليها من احتمال يؤدي إلى تعطيل القضاء وضياع الحقوق، حيث إن وسائل الخداع، وقلب الحقائق قد زادت في هذا العصر.
5. العمل بالقرائن يساعد في حسم القضاء؛ لأن القضاء سمتة الحسم والسرعة، فلا تظل القضايا عالقة ما يقلل من أمد التقاضي، وهذا يتماشى مع فلسفة التشريع القائمة على الحسم.
6. إن القرائن نوع من البيّنات، وقد جرى الترجيح في بداية التمهيد على حجبة القرائن، فكما عدّ الإقرار بينة على سبيل المجاز رغم أن الحق يثبت به ولا يثبت بالحكم، وكذلك القرائن يمكن عدّها وسيلة إثبات مجازية عند فقد الأدلة.

(1) ورجح هذا ، د. مازن هنية في محاضرات فقه القضاء ، الفصل الثاني 2016م.

## الفصل الأول

مفهوم رد الإقرار بالقرائن، ومشروعيته،  
وحُكمه، وحِكمته، ودور القاضي فيه

## المبحث الأول

### مفهوم رد الإقرار بالقرائن

لبيان مفهوم رد الإقرار بالقرائن سأبدأ أولاً بتعريف مفرداته<sup>(1)</sup> لأصل إلى التعريف المركب.

#### أولاً: تعريف الرد لغة، واصطلاحاً:

أ- الرد لغة: الرد مصدر للفعل الثلاثي المضعف ردّ، واسم لما رُدَّ بعد أخذه، وللرد معانٍ

لغوية كثيرة وردت في الكتاب والسنة منها:

- الرجوع: في قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾<sup>(2)</sup>. أي رجعا.
- الصرف والتحول: في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾<sup>(3)</sup> أي يحولونكم، ويصرفونكم عن دينكم.
- الرفض: فقد قال رسول الله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد"<sup>(4)</sup>. أي مرفوض وغير مقبول<sup>(5)</sup>.

ب- الرد في الاصطلاح: الرد عند الفقهاء استعمل في أبواب فقهية متعددة، مثل الرد في الفروض<sup>(6)</sup> ورد المبيع المعيب، وعلى الرغم من ذلك لم يخرج عن المعنى اللغوي للرد.

#### ثانياً: تعريف الإقرار لغة وشرعاً:

أ- الإقرار لغة: للإقرار في اللغة عدة معانٍ منها:

- الاعتراف بالحق والخضوع له فأقر: اعترف، وقرره: أخضعه للحق.
- الثبوت: من أقرّ يقرّ إقراراً بمعنى وضع الشيء في قراره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(7)</sup> أي: الزمنها ولا تكثرن من الخروج منها إلا لحاجة.

(1) القرينة: سبق تعريفها (ص5) من هذا البحث.

(2) [الكهف: 64].

(3) [البقرة: 109].

(4) [البخاري: صحيح البخاري، الصلح/ إذا اصطلحوا، 184/3: رقم الحديث 2697].

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج2/386)؛ ابن منظور، لسان العرب (ج3/172).

(6) الرد في الفروض: نقص في أصل المسألة، وزيادة في مقادير السهام المفروضة؛ الأهدل، إعانة الطالب (ج1/74).

(7) [الأحزاب: 33].



• الموافقة: فيقال: أقرت على هذا الأمر، أي أوافقك<sup>(1)</sup>.

#### ب- الإقرار في الشرع:

إن الإقرار في حقيقته موضع اتفاق بين العلماء، ولكن اختلفت عباراتهم في تعريفه، وسوف أذكر أشهر تعريف عند كل مذهب:

- عرفه الحنفية: "إخْبَارٌ عَنْ ثُبُوتِ حَقٍّ لِلْغَيْرِ عَلَى نَفْسِهِ"<sup>(2)</sup>.
  - وعند المالكية: "خَبْرٌ يُوجِبُ حُكْمَ صِدْقِهِ عَلَى قَائِلِهِ فَقَطْ بِلَفْظِهِ أَوْ بِلَفْظِ نَائِيهِ"<sup>(3)</sup>.  
ويلاحظ على هذا التعريف أن فيه شرحاً لأنواع الإقرار.
  - عند الشافعية: "إخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ ثَابِتٍ عَلَى الْمُخْبِرِ"<sup>(4)</sup>.  
ويلاحظ على هذا التعريف أنه لم يوضح من صاحب الحق.
  - عند الحنابلة: "إِظْهَارُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ مَا عَلَيْهِ لَفْظًا أَوْ كِتَابَةً أَوْ إِشَارَةً مِنْ أُرْسٍ أَوْ عَلَى مُوَكَّلِهِ، أَوْ مُوَلِّيهِ، أَوْ مَوْرُوثِهِ بِمَا يُمَكِّنُ صِدْقَهُ"<sup>(5)</sup>.
- ويؤخذ على هذا التعريف أن فيه شرحاً مطولاً لأشكال الإقرار.

#### التعريف المختار:

تعريف الحنفية "إخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه".

#### سبب الاختيار:

تعريف الحنفية يكاد يتفق مع تعريف الشافعية في كونه مختصراً، ولكنه أكثر دقة منه؛ لذكره لفظ (للغير) فكان بذلك أكثر دلالة على المقصود.

شرح التعريف: أن الإنسان مؤاخذاً في إخباره عن ثبوت حق للغير على نفسه<sup>(6)</sup>.

---

(1) الرازي، مختار الصحاح (ج1/560)؛ ابن منظور، لسان العرب (ج5/88)؛ الزبيدي، تاج العروس (ج13/395).

(2) ابن نجيم، البحر الرائق (ج7/249).

(3) النفراوي، الفواكه الدواني (ج2/246).

(4) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج (ج2/238).

(5) البهوتي، كشف القناع (ج6/452)؛ السيوطي، مطالب أولي النهى (ج6/656).

(6) البسام، توضيح الأحكام من بلوغ المرام (ج1/62).

### ثالثاً: مفهوم رد الإقرار بالقرائن:

الإقرار خبر يحتل الصدق والكذب، وعُدَّ حجةً لرجحان جانب الصدق فيه، فالمقرّ لا يُحمّل نفسه شيئاً على سبيل الافتيات، لذلك فهو غير متهم، أما إن اقترن الإقرار بقريضة ترجح جانب الكذب فيه، بأن عارضته قرائن الأحوال، أو لعلّة اطلع عليها الحاكم مما أورد لديه شبهة حول صدق المقر، هذا يولد لدى القاضي قناعة بأن الإقرار غير صحيح من الأصل، فيرد القاضي الإقرار تثبيتاً لمبدأ إحقاق العدل ومراعاة لحق الخصمين.

ورد الإقرار ليس رفعا للإقرار بعد ثبوته؛ لأنه لم يثبت حجّيته بسبب ترجيح الكذب فيه، وليس بفسخ للإقرار<sup>(1)</sup> لأن المقصود من الفسخ هو فسخ الحكم إذا كان الحكم محتملاً للفسخ.

بعد هذه المناقشة يمكنني أن أقول أن رد الإقرار بالقرائن هو:

"عدم العمل بالإقرار لترجيح جانب الكذب فيه بالقرائن".

---

(1) ابن عابدين، تكملة حاشية رد المحتار (ج2/258).

## المبحث الثاني

### مشروعية رد الإقرار بالقرائن

لقد ثبتت مشروعية رد الإقرار بالكتاب، والسنة، والأثر، والقياس، والمعقول، والقواعد الفقهية.

أولاً: الكتاب:

1. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٥٠﴾ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تَفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

وجه الدلالة: أخذ الله على اليهود ميثاقاً بالألا يسفكون دماءهم ولا يقتلون أنفسهم، وأقر اليهود بهذا الميثاق، ولكن الوقائع في زمن نزول القرآن كانت معارضة لهذا الإقرار، حيث جاءت أفعالهم<sup>(2)</sup> على خلاف إقرارهم - قتلهم أنفسهم، وإخراجهم فريق منهم من ديارهم - ولو حكم الله عليهم بمقتضى إقرارهم الأول لأدخلهم الجنة بدون عذاب، ولكن الله حكم عليهم بمقتضى أفعالهم التي تمثل قرائن ناقضت الإقرار السابق لها، وبهذا نجد أن الآية نص صريح في رد إقرار اليهود المعاصرين لنزول القرآن بالميثاق الذي أخذ على أسلافهم لمعارضة قرائن الحال له، ما يدل على جواز رد الإقرار إن عارضته القرائن<sup>(3)</sup>.

2. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿٥١﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾<sup>(4)</sup>.

(1) [البقرة: 84-85].

(2) كان بني قريظة حلفاء الأوس و بني النضير حلفاء الخزرج، فإذا تقاتل الأوس والخزرج قاتل بني قريظة بني النضير. على الرغم من أن دينهم يقتضي وحدتهم. الزحيلي، التفسير الوسيط (ج1/36).

(3) البلخي، تفسير مقاتل بن سليمان (ج1/120).

(4) [الأعراف: 172-173].

**وجه الدلالة:** أشهد الله ذرية بني آدم - أولاد آدم من لدنه إلى أن تقوم الساعة- على وحدانيته وهم في عالم الذر- والشهادة على النفس لَوْنٌ من الإقرار- فأجاب كل ذر "بلى" أي أقروا بالربوبية لله، وهذا الإقرار يقتضي ألا يعذبهم الله وأن يدخلهم الجنة، ولكن إقرارهم هذا عارضته الوقائع في الدنيا بعدما تحركت شهواتهم في نطاق الاختيار، حيث جاءت أفعالهم على خلافه، فلم يحكم الله عليهم بمقتضى إقرارهم السابق، ولكن حَكَمَ عليهم بمقتضى أفعالهم، وبهذا نجد أن الآية نص صريح في رد الله تعالى الإقرار الأول للناس؛ لأن وقائع الأحوال في الدنيا عارضت هذا الإقرار، فيحكم عليهم يوم القيامة بمقتضى قرائن الحال وهذا دليل صريح في جواز رد الإقرار بالقرائن<sup>(1)</sup>.

**ثانياً: السنة:**

1. عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "بينما امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب، فذهب باين إحداهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكما إلى داود، فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام، فأخبرناه، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: لا يرحمك الله، هو ابنها، فقضى به للصغرى"<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** رد سليمان إقرار الصغرى "هو ابنها" و لم يعمل به؛ بل قضى لها بالولد لما رآه من عظيم جزعها الدال على وجود عاطفة الأمومة فيها، ولم يكثرث بإقرارها لأنّه علم أنّها آثرت حياته عند غيرها عن مماته بالشق، فاتضح قرينة الشفقة في الصغرى وعدمها في الكبرى عنده حتى قدمها على إقرارها فحكم بها<sup>(3)</sup>، وأقره الله على حكمه بقوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾<sup>(4)</sup>، وعلق ابن القيم قائلاً: "وهذا هو الحق، فإن الإقرار إذا كان لعلّة اطلع عليها الحاكم لم يلتفت إليه أبداً"<sup>(5)</sup>.

(1) الشعراوي، تفسير الشعراوي (ج1/3115).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، الفرائض/ إذا ادعت المرأة ابنا، 8/156: رقم الحديث 6769].

(3) قاسم، منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (ج4/203).

(4) [الأنبياء: 79].

(5) ابن القيم، الطرق الحكيمة (ص5).

2. تداعى ابنا عفراء يوم بدر قتل أبي جهل، فسأل رسول الله ﷺ "أيكما قتله؟" قال: كل واحد منهما: أنا قتلته. قال: "هل مسحتما سيفيكما؟" قالوا: لا، فنظر في السيفين فقال: "كلاكما قتله سلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح"<sup>(1)</sup>.

**وجه الدلالة:** النبي ﷺ حكم لمعاذ بن عمرو بن الجموح بالسلب لقرينة أثر الدم على سيفه الدالة على أنه كان أعمق دخولا في جسم المقتول، ورد إقرار الآخر؛ لأن أثر الدم على سيفه دل على أن العمق أقل، فهو ساهم في القتل ولم يقتل، فالأكثر عمقا أقوى تأثيرا في إزهاق روحه، والقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب هو الإثخان، وقوله: "كلاكما قتله" من باب الأدب في الخطاب، وتطبيبا لقلب الآخر؛ لأنه شارك في قتله. وبهذا يكون الحديث نصا في جواز رد الإقرار عندما تعارضه ظواهر الأحوال<sup>(2)</sup>.

3. خرج رهط من بني سلمة من الخرج - فيهم عبد الله بن عتيك، وعبد الله بن أنيس، ومسعود بن سنان، وأبو قتادة، وخزاعي بن أسود، ورجل آخر يقال له فلان بن سلمة - في طلب سلام بن أبي الحقيق الأعور أبو رافع بخبير، فلما دخلوا عليه أغلقوا عليهما الباب، ثم ابتدروه بأسيا فهم، وتحامل عبد الله بن أنيس بسيفه في بطنه حتى أنفذه، ثم قال معمر: "فقدما على رسول الله ﷺ فأخبرناه بقتل عدو الله، واختلفنا عنده في قتله كلنا يدعيه، فقال رسول الله ﷺ هاتوا أسيا فكم، قال: فجننا، بها فنظر إليها، فقال لسيف عبد الله بن أنيس هذا قتله رأى فيه أثر الطعام"<sup>(3)</sup>.

**وجه الدلالة:** رد النبي ﷺ إقرار الصحابة بقتل ابن أبي الحقيق لقرينة أثر الطعام على سيف عبد الله بن أنيس، وهي قرينة على الإثخان، وعمق الجرح الذي يؤدي إلى إزهاق الروح<sup>(4)</sup>.

### ثالثا: الأثر:

وردت آثار كثيرة عن الصحابة ردوا بها الإقرار لأسباب عدة منها عدم تكليف المقر أو كون المقر، مكرها، أو لأن قرائن الحال كذبت إقراره أذكر منها:

- (1) [البخاري: صحيح البخاري، فرض الخمس/ من لم يخمس الأسلاب، 91/4: رقم الحديث 3141].
- (2) البغا: تعليق البغا على البخاري (ج91/4). وفي رواية أخرى" فقال: أرياني سيفيكما فلما نظر إليهما قال: هذا قتله، وقضى له بسلبه". وهذه الرواية في تبصرة ابن فرحون (ج87/1) ولم أقف على نصها في كتب الحديث التي أمكنني الاطلاع عليها.
- (3) القرطبي: التمهيد (ج75/11).
- (4) ابن الملتن، التوضيح (ج519/18).

1. أتى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه "بامرأة من أهل اليمن قالوا: بغت<sup>(1)</sup> قالت: إني كنت نائمة، فلم أستيقظ إلا برجل رمى في مثل الشهاب، فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: يمانية نؤومة شابة، فخلى عنها ومتعها"<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** إن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لم يلتفت لإقرارها للقرينة النصية في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ"<sup>(3)</sup>. وهذا دليل على جواز رد الإقرار إذا عارضته القرينة<sup>(4)</sup>.

2. جاءت امرأة إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فأقرت بالزنا، فرددتها حتى أقرت أربع مرات، فأمر برجمها. فقال له علي رضي الله عنه: "سلها ما زناها فعل لها عذرا؟ فسألها، قالت: إني خرجت في إبل أهلي، ولنا خليط<sup>(5)</sup>، فخرج في إبله فحملت معي ماء، ولم يكن في إبلي لبن، وحمل خليطي ماء، ومعه في إبله لبن، فنقد مائي فاستسقيته، فأبى أن يسقيني حتى أمكنه من نفسي، فأبيت، فلما كادت نفسي تخرج أمكنته، فقال علي رضي الله عنه: الله أكبر، أرى لها عذرا ﴿قَمِنِ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(6)</sup> فخلى سبيلها"<sup>(7)</sup>.

**وجه الدلالة:** رد أمير المؤمنين عمر وعلي رضي الله عنهما إقرار المرأة بالزنا لقرينة الإكراه، فقد أكرهت على الزنا لأنها مضطرة للماء.

3. أتى علي رضي الله عنه برجل وجد في خربة بيده سكين ملطخة بالدم، عند قتيل يتشطح في دمه، فسأله علي رضي الله عنه فأقر بالقتل. فأمرهم علي رضي الله عنه بتنفيذ القصاص منه، فلما عزموا التنفيذ، ردهم رجل آخر وأقر بأنه هو القاتل. فاستفسر علي رضي الله عنه من الأول، فقال: خشيت ألا أصدق، والأدلة تدينني، أو تكون قسامة فاحتسبت نفسي عند الله، ثم أخبر بأنه رجل قصاب<sup>(8)</sup> ذبح بقرة وسلخها، فأخذ البول فأتى الخربة، فتجاجى بالقتيل، ثم بالعسس، فسأل علي رضي الله عنه المقر الثاني

(1) بَغَت: زنت. ابن منظور، لسان العرب (ج1ذ4/77).

(2) [البيهقي، معرفة السنن والآثار، الحدود/ من زنى بامرأة مستكرهة، 318/12: رقم الأثر 16850]؛ اسناده صحيح ورجاله نقاة. الألباني، ارواء الغليل (ج8/30).

(3) [أبو داود: سنن أبي داود، الحدود/المجنون يسرق، 139/4: رقم الحديث 4398]؛ صححه الألباني، نفس المرجع.

(4) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث (ج4/61).

(5) الخليل: الشريك. ابن منظور: لسان العرب (ج7/293).

(6) [البقرة: 173].

(7) [ابن منصور: سنن سعيد بن منصور، الطلاق/ المرأة تلد لسنة أشهر، 96/2: رقم الأثر 2083].

(8) رَجُلٌ قَصَّابٌ: مَنْ يَذْبَحُ الْمَاشِيَةَ وَيَبِيعُ لِحُومَهَا مُفْرَقًا، لَحَامًا، جَزَارًا. جبران مسعود، معجم الرائد (ج1/739).

عن قصته، فقال: قتلته طمعاً في ماله، ولما دخل القصاب الخربة اختبأت حتى أخذه العسس وأتوك به، فلما أمرت بقتله، أبيت أن أبوء بدمه أيضاً، فقال للحسين عليه السلام: ما الحكم في هذا؟ قال: يا أمير المؤمنين، إن كان قد قتل نفساً فقد أحميا نفساً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأْتَمًا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(1)</sup> فخلّى عليّ عليه السلام عنهما، وأخرج دية القتل من بيت المال<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** عليّ عليه السلام رد إقرار الرجل الأول لما اطلع على علته فهو جزار أخذه البول، فأتى الخربة، ولم يقتل<sup>(3)</sup>.

4. قال بُزَيْدَةَ عليه السلام: "كُنَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم نتحدث أن الغامدية، وما عز بن مالك لو رجعا عن اعترافهما، أو قال: لو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما، وإنما رجمهما عند الرابعة"<sup>(4)</sup>.

**وجه الدلالة:** حديث أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدل على جواز رد الإقرار برجوع المقر عن إقراره، لأن رجوعه يولد شبهة في مدى صدق الإقرار، ويقوي جانب الكذب في الخبر، وقد علموا ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(5)</sup>.

5. أُتِيَ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بسارق قد اعترف، فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: "إني لأرى يد رجل ما هي بيد سارق، قال الرجل: والله ما أنا بسارق، فأرسله أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ولم يقطعه"<sup>(6)</sup>.

**وجه الدلالة:** قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي"<sup>(7)</sup>، وكانت سنة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إذا شك بإقرار الرجل بفراسته أو لقرينة، أو ما له بالرجوع

(1) [ المائدة: 32 ].

(2) ابن القيم، الطرق الحكيمة (ص56)؛ وحكاها ابن قدامة في المغني (ج8/497) عن عمر.

(3) سالم، شرح الأربعين النووية (ج66/16).

(4) [ أبو داود: سنن أبي داود، الحدود/ رجم ماعز بن مالك، 149/4: رقم الأثر 4434 ]؛ ضعيف الإسناد الألباني، الإرواء، رقم الأثر 2359؛ قال أيمن شعبان: صحيح. ابن الأثير، جامع الأصول (ج3/517).

(5) العباد، شرح سنن أبي داود (ج25/407).

(6) [ ابن أبي شيبة: المصنف، الحدود/الرجل يؤتى به، 520/5: رقم الأثر 28579 ]. إسناده منقطع. الشيخ عبد العزيز الطريفي، التحجيل (ص73).

(7) [ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، لإيمان وفضائل الصحابة/ اتباع سنة الخلفاء الراشدين 15/1: رقم الحديث 42 ]؛ صححه الألباني، صحيح ابن ماجه، 13/1: رقم 40.

عن إقراره، فرجع، والرجوع عن الإقرار يضعف جانب الصدق فيه، ويرجح جانب الكذب ما يوجب رد الإقرار وعدم الحكم بمقتضاه<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: القياس:

يرد الإقرار بقريئة التهمة قياساً على رد الشهادة بقريئة التهمة بجامع أن كلاً منهما إقرار بحق، ففي الشهادة الحق للغير على الغير، وفي الإقرار يكون الحق للغير على النفس<sup>(2)</sup>، بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>.

وجه الدلالة: الإقرار نوع من الشهادة يجري عليه ما يجري على الشهادة<sup>(4)</sup>.

#### خامساً: المعقول:

الإقرار خبر محتمل الصدق والكذب، ويعمل بمقتضاه لترجيح جانب الصدق بقريئة عدم تهمة المقر، فالإنسان لا يفتات على نفسه بما يضرها، فإذا ترجح للحاكم جانب الكذب وجب عليه رد الإقرار<sup>(5)</sup>.

#### سادساً: القواعد الفقهية:

"لا ضرر ولا ضرار"<sup>(6)</sup> إن من عدل نظام القضاء في الشريعة الإسلامية الحفاظ على حق المتخاصمين، وهذا يوجب على القاضي أن يرد إقرار المقر إذا رجح لديه عدم صدقه من باب رفع الضرر الذي سوف يقع عليه من جراء الحكم بإقرار كذوبته الوقائع.

(1) الخطابي، معالم السنن (ج3/301)؛ عبد الرزاق، المصنف (ج6/525).

(2) شقره، الإكراه وأثره في التصرفات (ص182).

(3) [النساء: 135].

(4) المظهرى، التفسير (ج2/259).

(5) البهوتى، كشاف القناع (ج6/461).

(6) ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ج1/108).



## المبحث الثالث

### حكم رد الإقرار بالقرائن

لقد بينت في المطلب السابق مشروعية رد الإقرار بالقرائن، وما يحققه من حفظ حقوق المتداعين، وتحقيقاً لمبدأ العدالة الذي هو مقصد من مقاصد الشريعة، إلا أن حكم رد إقرار الإنسان على نفسه بالقرائن له حالات:

#### أولاً: التحريم:

يكون رد الإقرار محرماً عندما يكون الحق المقر به:

1. من حقوق الله التي لا تسقط بالشبهة كالزكوات، والكفارات، فهي حقوق واجبة، فرد الإقرار بالحق الواجب محرم، وحق الفقراء متعلق به، ومن أقر بواحدة منها يكون الدافع لإقراره هو تبرئة ذمته أمام الله؛ لأنه حق خالص لله، فاحتمال الصدق في إقراره راجح على الكذب، حيث إن حق الله لا مطالب له، فإن رُد الإقرار بها لا تبرأ ذمة المقر، وتبقى مشغولة بالحق، كما أن في رد الإقرار بها إضرار بالفقراء المنتفعين من الزكاة والكفارة<sup>(1)</sup>.

2. حق من حقوق الله يشتمل على حق العبد كحد القذف، فإنه يحرم رد الإقرار به؛ لأن الإقرار يُرد عندما يترجح جانب الكذب فيه، والإقرار بالقذف لا يحتمل الرد للكذب، فإن كان كاذباً في إقراره فهو إنشاء قذف بالتعريض مع النية<sup>(2)</sup>، وبذلك يتعلق به حق المقذوف وهو حق معصوم محترم يتشدد فيه؛ لأنه مبني على المشاحة، فإن رددنا إقراره بالقذف نكون قد عطلنا الحد الذي يثبت حتى بالتعريض مع النية، فقد أقر رجل من بكر بن ليث عند رسول الله ﷺ بأنه زنا بامرأة فجلده مئة، وكان بكراً، ثم سأله البينة على المرأة، فقالت: كذب والله يا رسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين<sup>(3)</sup>، ولأثر عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث "استب رجلان، قال أحدهما: ما أمي بزانية وما أبي بزنان، فشاور أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه القوم، فقالوا: مدح

(1) ابن الرفعة، كفاية النبيه في شرح التنبيه (ج19/348)؛ الشحود، أحكام المرتد عند شيخ الإسلام ابن تيمية (ج1/57)؛ مجلة البحوث الإسلامية (122/77).

(2) الرملي، نهاية المحتاج (ج7/106).

(3) [ أبو داود: سنن أبي داود، الحدود/إذا أقر الرجل بالزنى ولم تقر المرأة، 6/515: رقم الحديث4467؛ اسناده ضعيف، أنظر نفس المرجع.

أباه وأمه، فقال: لقد كان لهما من المدح غير هذا فضربه<sup>(1)</sup>، كما أن رد الإقرار يتنافى مع علة مشروعية حد القذف، واستخفاف بالأعراض، وإشاعة للفاحشة، وهتك ستر العفة على المسلم، وهذا محرم شرعاً.

3. إذا تناقض رد الإقرار مع مقاصد الشريعة مثل: أقر شخص ببذرة مجهول النسب ولا منازع، فإن رد الإقرار يحرم على الأصح؛ لأن رد الإقرار بالنسب في هذه الحالة يناقض مقصد المشرع الذي يتشوف إلى وصل النسب وعدم انقطاعه، كما أن النسب حق الولد إذ جعله المشرع من الضروريات الخمسة.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: الجواز:

إن أقر المكلف بحق من:

1. حقوق الله الخالصة كحد الزنا، أو السرقة، أو الشرب، أو الحراية ونحوها، هنا يجوز رد الإقرار بها بالقريظة؛ لأنها ترجح جانب الكذب في الإقرار، وتمثل شبهة يدرأ بها الحد<sup>(3)</sup>، ومن سنة رسول الله ﷺ: "ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله"<sup>(4)</sup> كما أن حقوق الله الخالصة مبنية على المسامحة، والستر فيها أولى، وقد أمر النبي ﷺ بالستر على المسلم، فكره أن يهتكه وهو يجد السبيل إلى ستره، والسنة الفعلية للنبي ﷺ تؤكد هذا، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فناداه، فقال: يا رسول الله إني زنيْتُ، فأعرضَ عنه، فنتحى تلقاء وجهه، فقال له: يا رسول الله إني زنيْتُ، فأعرضَ عنه حتى ثنى ذلكَ عليه أربعَ مرّاتٍ، فلما شهدَ على نفسه أربعَ شهادَاتٍ، دعاهُ رسولُ الله ﷺ فقال: "أبِكَ جُنُونٌ؟" قال: لا. قال: "هل أَحصَنْتَ؟" قال: نَعَمْ. فقالَ رسولُ الله ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ"<sup>(5)</sup>. هذا دليل على جواز رد الإقرار بالحدود.

(1) [ ابن أبي شيبة: المصنف، الحدود/ من كان يرى في التعريض عقوبة، 5/500 : رقم الأثر 28376؛ صححه الألباني، إرواء الغليل (ج8/39) الأثر رقم 2371.

(2) ابن قدامة، المغني (ج5/154)؛ العمراني، البيان (ج13/475).

(3) الزيلعي، تبیین الحقائق (ج3/175)؛ مجلة مجمع الفقه الاسلامي (ج12/1302).

(4) [الترمذي: سنن الترمذي، الحدود/ ما جاء في درء الحدود، 4/33: رقم الحديث 1424]؛ ضعفه الألباني، نفس المرجع.

(5) [ البخاري: صحيح البخاري، الطلاق/ الطلاق في الإغلاق، 7/46: رقم الحديث 5271].

2. حق العبد كالمال من العين، أو الدين، وحق النسب، وحق القصاص، وغيرها، إن توفرت قرينة تكذيبها، وترجح عليها فيجوز رد الإقرار بها<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: الوجوب:

يكون رد الإقرار واجباً إذا ترجح جانب الكذب في الإقرار لقرينة مثل:

1. عدم إمكانه، إذ يكذبه الواقع، فلو أقر رجل بقتل آخر، ثم ظهر المقر بقتله حياً، فإن ذلك الظهور يعد قرينة قاطعة ترجح جانب الكذب في الخبر على جانب الصدق مما يولد لدى القاضي غلبة الظن بكذب الإقرار فيوجب عليه رد هذا الإقرار، أو ولد صبي في بلد الشرك، وأتى به محمولاً الى بلاد الإسلام، فادّعى رجل أنه ولده، ويعرف أن المدّعي لم يدخل تلك البلاد قط، فهذا بين كذبه فيوجب رد إقراره<sup>(2)</sup>.

2. عدم تصور الفعل من المقر قرينة يجب رد الإقرار بها، كما لو أقر محبوب بالزنا فيجب أن يرد إقراره؛ لعدم تصور الزنا منه؛ لانعدام الآلة، ولو أقر بالزنا بامرأة، وأخبر الأطباء أنها قرناء أو رتقاء<sup>(3)</sup> يجب أن يرد إقراره لعدم إمكان الزنا بها مما يرجح جانب الكذب في الإقرار، فيوجب على القاضي رده<sup>(4)</sup>.

3. تكذيب المقر له كما لو أقرت امرأة بأنها زوجة فلان، فكذبها، يرد إقرارها؛ لأن من شروط الإقرار في الزواج تصديق الزوج، كما يجب رد إقرار رجل بالزنا بخرساء، لأنها لو كانت تنطق لأدعت الزواج، أو العكس، كما لو أقرت امرأة بالزنا بأخرس فلو كان ينطق لأنكر، أو ادعى الزواج<sup>(5)</sup>.

4. عدم القدرة على الإنشاء، كما لو أقر الزوج بالرجعة بعد انتهاء العدة وكذبت الزوجة، يرد إقراره؛ لأنه غير قادر على إنشاء الرجعة بعد انتهاء العدة<sup>(6)</sup>.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/209)؛ الخطيب الشربيني، مغني المحتاج (ج3/277).

(2) ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج2/129).

(3) القَرْن: لَحْمٌ يَنْبُثُ فِي قُبُلِ الْمَرْأَةِ. الرَّتْقُ: النَّصَاقُ خِثَائُهَا فَلَا تُنَلُّ. ابن منظور، لسان العرب (ج11/457) و(ج10/114).

(4) ابن عابد، حاشية ابن عابد (ج4/9)؛ الزرقا، شرح القواعد الفقهية (ج1/226).

(5) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/51). اليوم أصبح مساحة من الخرس لهم لغة تفهم.

(6) السرخسي، المبسوط (ج6/22)؛ ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ج1/50).

## المبحث الرابع

### الحكمة من رد الإقرار بالقرائن

الإقرار يعده البعض سيد الأدلة؛ لأنه يثبت الحق، ففي عهد النبوة والسلف الصالح كان دافع الإقرار هو التوبة إلى الله، ورغبة المقر في تبرئة ذمته من حقوق الله وحقوق العباد، فنادراً ما يقر الشخص على نفسه كذباً، لذلك لا يتهم في إقراره، وإن أقر بخلاف الحقيقة يكون لسوء فهم، فقد يظن ما ليس بجرم جرمًا، لذلك اتبع النبي ﷺ والسلف الصالح من بعده أسلوب الاستفسار، والاستيضاح، والفهم، والفتنة، ومشاورة أهل الخبرة، واستعمال الحيل للكشف عن مدى مصداقية الإقرار، والأهم من ذلك تتبعوا الأمارات والقرائن التي ترجح جانب الصدق، فيحكم بالإقرار، أو ترجح جانب الكذب في خبر المقر، فيرد الإقرار، و"هكذا يكون الفهم عن الله ورسوله"<sup>(1)</sup>.

أما في عصرنا الحاضر بعد تغير الزمان، وضعف الوازع الديني وخراب الذمم، أصبح الناس يقرون بأشياء لم يفعلوها لدوافع شتى منها حماية شخص عزيز له صلة وثيقة بالمقر، أو مقابل مال، أو لتضليل العدالة، أو يأس من النجاة، أو صحوه ضمير، أو انتقام من أحد، أو سوء فهم، أو مخدوع، أو للفخر والظهور، أو للفرار من جرم أكبر، أو لوقوعه تحت الإكراه، أو استجابة لضغوط<sup>(2)</sup>، ما صعب على القضاة مهمتهم، ولكن التطور العلمي الذي أوجد مختبرات، وأجهزة، ووسائل، وعلماء قادرين على جمع الأدلة والقرائن التي ساعدت القضاة في مهمتهم، فإن ولدت شكاً لديه رد الإقرار، بل وقد تصل دقتها إلى تحديد المجرم الحقيقي.

مما سهل على القاضي مهمته في إقامة العدل، وإظهار وجه الحق، والبعد عن الجور والظلم، لذلك إذا لم نسمح للقاضي بتتبع القرائن والأمارات والعلامات المصاحبة للإقرار لضاع الحق، وتعطل القضاء، وطال أمد التخاصم، وهذا يخالف مقصود الشريعة الإسلامية من إقامة نظام القضاء، وهو حفظ حقوق الناس من الضياع، وإثباتها لأصحابها، وإعطاء كل ذي حق حقه، وحسم القضاء ما يقلل من أمد التقاضي، ويحقق الأمن في المجتمع الإسلامي<sup>(3)</sup>. فقد قال ابن القيم: "فإذا ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأي طريق كان فثم شرع الله ودينه... فأبي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين، وليست مخالفة له"<sup>(4)</sup>.

(1) ابن القيم، الطرق الحكمية (ج1/7).

(2) رحيم حسن العكيلي، الاعتراف أخطر الأدلة (نظرة واقعية). (موقع الكتروني).

(3) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام (4/1).

(4) ابن القيم، الطرق الحكمية (ج1/202).

## المبحث الخامس

### دور القاضي في رد الإقرار بالقرائن

تحقيق العدالة من أهم مقاصد القضاء في الإسلام، وقد اهتم التشريع الإسلامي بإظهار الدور الإيجابي للقاضي، فقرر له دوراً واسعاً في إدارة الدعوى والخصومة وتسييرها، وإن مسألة الإثبات من أهم مسائل المحاكمة، بل تكاد تكون جوهرها، لأن الحق مجرد من دليله يصبح عند المنازعة والعدم سواء، "وقد نصب الله سبحانه على الحق الموجود، والمشروع علامات وأمارات تدل عليه، وتبينه"<sup>(1)</sup>، لذلك كان للقاضي دور أيضاً في البيّنات والأدلة التي تطرح أمامه من قبل أطرافها، ومن أهم أدلة الإثبات الإقرار، بل يعده البعض سيد الأدلة، ويجب على القاضي عند النظر في الإقرار أن يلتفت إلى مسائل مهمة منها:

#### أولاً: الأمارات والقرائن:

الإقرار عندما يكون مشوباً بما ينقضه من الأمارات، والعلامات، والقرائن لا يصح للقاضي التقريط بها، وتعطيلها، وإهدارها، وعدم الأخذ بها بالكلية - على اعتبار أن الإقرار سيد الأدلة - بل يجب على القضاة الاطلاع على القرائن، والأخذ والاستعانة بها عند الشك في صحة الإقرار، فإن أهمل القاضي القرائن المعارضة للإقرار يكون قد ضيع الكثير من الحقوق وفوتها على أصحابها، ويقول ابن القيم: "الحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الأمارات، ودلائل الحال كفقّه في كليات الأحكام ضيع الحقوق"<sup>(2)</sup>. وكذلك يكون قد عطل مدركاً مهماً من مدارك الأحكام، يساعد في الوصول إلى الحق و يقطع دابر المماطلة، ويعجل السير في الدعوى نحو الفصل فيها، فالعدالة المتأخرة هي الظلم بعينه<sup>(3)</sup>.

كما أن عدّ القاضي الإقرار سيد الأدلة مطلقاً، والسير بمقتضاه بوصفه طريقاً ثابتاً للوصول إلى الحق، وهدر القرائن، والأمارات المعارضة له يعرض نظام الإثبات في الفقه الإسلامي لتهمة القصور والجمود، وعدم القدرة على مسايرة المستجدات، والعجز عن تلبية مصالح الناس.

رد الإقرار بالقرائن المعارضة ليس على إطلاقه؛ لأن القرائن والأمارات "لا يضبطها إلا المبرز في علم الحقائق، فإن رخصنا في الاعتماد عليها لحائق، فيزعم الآخر أنه أحق منه

(1) ابن القيم، الطرق الحكيمة (ج1/85).

(2) ابن القيم، بدائع الفوائد (ج3/117).

(3) زيدات، موقف القاضي من الإثبات. (موقع إلكتروني).

والزمان فاسد...ولهذا ضبط الفقهاء الأمور وحدوها بتحديد حتى إذا تخطاه القاضي أنكر عليه<sup>(1)</sup>. لذلك ترى الباحثة أن القرائن التي يجوز للقاضي رد الإقرار بها يجب أن تكون منضبطة بضوابط منها:

1. أن تكون القرينة المعارضة للإقرار واضحة الدلالة على الحق، ولا يتسع فيها باب الشك، والاحتمال، وتقوي ظن القاضي على ظهور الحكم والاطمئنان له<sup>(2)</sup>.

2. عند رد الإقرار بالقرينة يجب مراعاة مقاصد التشريع، واتباع منهج الإسلام في الإثبات. فالقضايا التي يتبع فيها الإسلام التشدد والحيطه في إثباتها، وتطبيق عقوبته كالحدود التي ترد بالشبهات، يجب على القاضي أن يرد الإقرار، بأية قرينة مهما كانت ضعيفة؛ لأنها تولد شكاً في صحة الإقرار، وهذا الشك يفسر لصالح درء الحد عنه تماشياً مع منهج الشارع الحكيم. ولهذا شواهد في قضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه منها:

• أتى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بسارق قد اعترف فقال له: "إِنِّي لَأَرَى يَدَ رَجُلٍ مَا هِيَ بِيَدِ سَارِقٍ. قال الرجل: والله ما أنا بسارق! فأرسله عمر ولم يقطعه"<sup>(3)</sup>.

**وجه الدلالة:** عندما شك أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بصحة إقرار الرجل بفطنته، أو لأمانة رآها فأوماً له بالرجوع عن إقراره فرجع، والرجوع عن الإقرار قرينة ترجح جانب الكذب فيه، فعدّ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه الإقرار لاغياً، ولم يقطعه<sup>(4)</sup>.

• بلغ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بأن امرأة متعبدة حملت، فقال: "أَرَاهَا كَانَتْ تُصَلِّي مِن اللَّيْلِ فَخَشَعَتْ فَرَكَعَتْ فَسَجَدَتْ، فَأَتَاهَا غَاوٍ مِنَ الْعَوَاةِ فَتَحَنَّنَمَهَا، فَأَرْسَلَ أمير المؤمنين عمرُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ كَمَا قَالَ أمير المؤمنين عمرُ، فَخَلَى سَبِيلَهَا"<sup>(5)</sup>.

**وجه الدلالة:** لقد شك أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في كون امرأة عابدة ترتكب الفاحشة، فحاول أن يفسر هذا الشك لصالحها، ويرد إقرارها بالحمل بأن تكون أكرهت حتى يدرأ عنها الحد<sup>(6)</sup>.

(1) التُّسُولِي، البهجة في شرح التحفة (ج1/198)؛ القول للمازري و التعليق لابن رحال .

(2) أبو بكر، نظام الإثبات في الفقه الإسلامي (ج62/139).

(3) تم تخريجه (ص27) من هذا البحث .

(4) الخطابي، معالم السنن (ج3/301)

(5) [ابن أبي شيبة : المصنف، الحدود/درء الحدود بالشبهات 5/511: رقم الأثر 28495]؛ صححه الألباني: إرواء الغليل، الحدود 7/340: رقم الأثر 2312.

(6) ابن عبد البر، الاستذكار(ج7/510).

- أتى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بامرأة أقرت بالزنا، فلما سألها قالت: " إني كنت نائمة فلم أستيقظ إلا برجل قد جثم عليّ فخلى سبيلها، ولم يضربها"<sup>(1)</sup>.

**وجه الدلالة:** رد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقرارها لقرينة النوم النصية في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم:  
"رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ...عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ"<sup>(2)</sup>، ودرء عنها الحد<sup>(3)</sup>.

### ثانياً: ظاهر الحال:

للقاضي السلطة المطلقة في تقدير صحة الإقرار، والتحقق من مدى مطابقته لواقع الحال. لذلك يجب على القاضي عند تقدير مدى صحة الإقرار أن يلتفت إلى ظاهر الحال هل يوافق الإقرار، أم يكذبه؟ كأن يقر شخص بالبنوة لشخص أكبر منه سناً، أو يقر بقتل إنسان حي، فيرد القاضي هذه الإقرارات؛ لأن ظاهر الحال يكذبها، كما يرد القاضي إقرار المرأة المطلقة طلاقاً بائناً أو المتوفى عنها زوجها بانقضاء العدة، والمدة تحتملها، إذا جاءت بولد قبل ستة أشهر من وقت إقرارها، لأن أقصر مدة الحمل ستة أشهر باتفاق العلماء، وإتيان الولد قبل ذلك يدل على أن العلق كان قبل الطلاق أو الوفاة، فكيف حسبت عدتها بالحيض، والحامل لا تحيض، لذلك ظاهر الحال يكذب إقرارها بانتهاء العدة، ويثبت نسب الولد من المطلق أو المتوفى<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً: الاستفسار:

عندما يقر المتهم بالحق، يجب على القاضي عدم التسرع في إصدار الحكم على حساب أن الإقرار سيد الأدلة، بل يجب التروي والبحث في مدى صحة الإقرار من خلال التحقيق والاستفسار عن جميع جوانب المسألة، وأبعادها، وظروفها، وأصولها، وفروعها، ومصطلحاتها، وكل ما يؤثر في حكمها، لوجود احتمال الكذب، فالإقرار يعمل به لترجح جانب الصدق، ولا يلغي احتمال الخطأ أو الكذب في الإقرار، وهذا ليس ببذعة أو مستحدث في القضاء، ولكن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث إنه:

- (1) [صححه الألباني: إرواء الغليل، الحدود، 340/7: رقم الحديث 2312]. وقال رواه سعيد في سننه ولم أجده في كتب الحديث التي أمكنني الاطلاع عليها ووجدته في كتاب ابن قدامة، الكافي (ج4/84) وغيره.
- (2) سبق تخريجه (ص26) من هذا البحث .
- (3) السبكي، إبراز الحكم من حديث رُفِعَ الْقَلَمُ (ص27).
- (4) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (ج10/7261)؛ اللكنوي، عمدة الرعاية (ج5/46)؛ العمراني، البيان (ج8/24)؛ البهوتي، دقائق أولي النهى (ج3/624)؛

■ لم يطبق حد السرقة على عمرو بن سمرة فور إقراره، بل أرسل يستفسر، ليتأكد من وقوع جريمة السرقة بالفعل لاحتمال الخطأ والكذب في الإقرار، وذلك عندما جاءه يقر بالسرقة قائلاً: "يا رسول الله، إني سرقت جملاً لبني فلان، فطهرني، فأرسل إليهم النبي ﷺ فقالوا: إنا افئقنا جملاً لنا، فأمر به النبي ﷺ فقطعت يده"<sup>(1)</sup>.

■ إن النبي ﷺ رد إقرار ماعز الأول، ولم يقم عليه الحد حتى يتثبت من أمره، ويستوضح كل ما يتعلق بالقضية ليتأكد من صحة الإقرار، وإزالة أدنى احتمال لكذبه، حيث سأل قومه "أَنْكَرْتُمْ مِنْ عَفْلِ هَذَا شَيْئًا؟ قَالُوا: مَا نَعْلَمُ إِلَّا عَاقِلًا، وَمَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا"<sup>(2)</sup>. فَقَالَ "أَشْرَبَ خَمْرًا. فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنْكَهَهُ"<sup>(3)</sup> فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ"<sup>(4)</sup>. وجعل يستفسره خشية أن يكون لا يدري ما الزنا، ففي رواية ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ سأل ماعز حين أقر بالزنا: "لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت"<sup>(5)</sup> وفي رواية سأله "فبمن؟ قال: بفلانة، فقال: هل ضاجعتها؟ قال: نعم، قال: هل باشرتها؟ قال: نعم، قال: هل جامعتها؟ قال: نعم."<sup>(6)</sup> كل هذه الروايات تؤكد أن النبي ﷺ عندما أقر ماعز أمامه بالزنا اتبع أسلوب الاستفسار، والتحقيق معه لأنه خشي أن يكون عدّ ما ليس بزنا زناً، كالتقبيل، أو النظر، أو اللمس، أو ما إلى ذلك، ثم سأل قومه عنه ليفهم كل ملابسات القضية، ويحاول إيجاد شبهة تفسر لصالحه، ليرد بها إقراره، ويدراً عنه الحد، وعندما أقر بصريح الزنا، زالت عند ذلك الشبهة فأمر برجمه.

كما أن الاستفسار والاستيضاح عند الشك في الإقرار سنة الخلفاء الراشدين، فهذا أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أتى بسارق قد اعترف، فشكّ في صحة إقراره بفراسته، أو قرينة، فأراد الاستفسار قائلاً: "أرى يد رجل ما هي بيد سارق"، فقال الرجل: والله ما أنا بسارق؛ ولكنهم تهددوني. "فخلى سبيله ولم يقطعه"<sup>(7)</sup>.

(1) [ابن ماجه، سنن ابن ماجه، الحدود/ السارق يعترف/2/863: رقم الحديث 2588]؛ ضعفه الألباني، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (ج6/88).

(2) [أبو حنيفة: مسند الإمام، الحدود/ ما جاء في الرجم للزاني المحصن، ص388: رقم الحديث 316].

(3) استنكّهه: شم ريح فمه هل رائحته خمر. الرازي، مختار الصحاح (ج1/688).

(4) [مسلم: صحيح مسلم، الحدود / من اعترف على نفسه بالزنى، 3/1321: رقم الحديث 1695].

(5) [أبو داود: سنن أبي داود، الحدود/ رجم ماعز، 6/477: رقم الحديث 4427] اسناده صحيح. نفس المرجع.

(6) [أبو داود: سنن أبي داود، الحدود/ رجم ماعز، 6/476: رقم الحديث 4419]؛ صحيح لغيره. نفس المرجع.

(7) [عبد الرزاق: المصنف، اللقطة/ الاعتراف بعد العقوبة والتهدد، 10/193: رقم الحديث 18793].



وفي بعض الأحيان لا يحتاج القاضي للاستفهام، وجمع المعلومات عن ملابسات القضية، ومن الأمثلة على ذلك: إذا أقر شخص بأنه قتل فلاناً، وهو ميت منذ زمن فيرد إقراره؛ لأن قتل الميت مستحيل، فلا يحتاج إلى الاستفهام متى قتله وكيف قتله<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: الفهم والفتنة:

لقد كتب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قاضي البصرة يوصيه بفهم الأدلة قبل الحكم فقال: "الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق"<sup>(2)</sup>. وهذا الكتاب وثيقة نفيسة في فقه القضاء، وآدابه نجد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يؤكد على أهمية فهم القاضي للأدلة التي منها الإقرار قبل الحكم، كما يجب أن يكون فطناً لماحاً يستطيع استنباط مدى صحة هذا الإقرار أو كذبه من خلال فهم القرائن المصاحبة له مثل مناقشات الخصوم، أو أقوال الشهود، أو تقرير الخبير، أو امتناع الخصم عن الحضور، أو اليمين، أو امتناعه عن تنفيذ ما أمرت به المحكمة من إجراءات الإثبات، كأن تكلفه باتخاذ الإجراءات اللازمة للفصل في مسألة أولية خارجة عن اختصاصها، يتوقف عليها الفصل في موضوع الدعوى، فيهمل ولا يقوم بذلك، وهي لا حصر لها، وله أن يتخذ من الواقعة المعلومة قرينة على الواقعة المجهولة، إن كان بينهما رابط، فبالفهم والفتنة يصل إلى القرائن التي تؤكد الإقرار، أو تناقضه، فإن ترجحت لديه القرائن المخالفة للإقرار رده، ولم يحكم به، وهذا له سوابق قضائية مماثلة مثل: إن شك القاضي في الشهود وجب عليه أن يختبر صدقهم بالاستفسار من كل واحد على حدة، كيف، وأين، ومتى تحمل الشهادة؟ فإن عدل عن ذلك ظلم، وجار، فأثم، وبالمثل، إن ارتاب بالدعوى استفسر المدعي عن الحق، وسببه، ومكانه، وهل الإجابات تتناسب مع ظاهر الحال؟ وكذلك إذا أشكل عليه التمييز بين المدعي و المدعى عليه مثل قضايا الأمانات وجب عليه أن يسأل عن القرائن لتتضح الأمور<sup>(3)</sup>، وأكد ابن القيم على هذا في قوله: " ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بفهم الواقع، والفقه فيه، واستنباط علم

(1) الغزي، القواعد الفقهية (ص238).

(2) [البيهقي: السنن الكبرى، الشهادات/لا يحيل حكم القاضي..، 252/10: رقم الأثر 20537]؛ وورد بألفاظ أخرى في كتب أخرى؛ وذكره ابن القيم في إعلام الموقعين (ج1/68) وقال: "هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة،".

(3) ابن القيم، الطرق الحكيمة (ج1/65).

حقيقة ما وقع بالقرائن، والأمارات، والعلامات حتى يحيط به علماً<sup>(1)</sup>. فإن وجد أن القرائن ترجح جانب الكذب في الإقرار فلا بد من رد هذا الإقرار، وعدم العمل به، والحكم بالقرينة الراجحة، وهذا هو وجه العدل المشرق في الاسلام.

والفطنة والفهم لا تكونان بالسن، فوجدنا نبي الله سليمان كان أكثر فطنة من داود عليهما السلام في قصة المرأتين التي ذهب الذئب بولد إحداهما، حيث رأى داود استواءهما باليد، ورجح كبر السن فحكم للكبرى، أما سليمان فعلى الرغم من أنه أصغر من داود سناً - فهو ولده - إلا أنه كان أحد فطنة منه، فرأى الأمر محتملاً، فاستنبت فأحسن، واختبر عاطفة الأمومة وقدمها على الإقرار، لذلك يجب على القضاة أن يستخرجوا الحقوق بالفطنة والقرائن، فإن أومات للحق، وأبانت القاضي وجه العدل، وجب عليه بناء الحكم عليها ورد الإقرار بها<sup>(2)</sup>.

ورغم أن الفطنة موهبة من الله سبحانه، إلا أن كل حاكم يستطيع أن ينمي هذه الموهبة حتى تصبح له ملكة يوظفها في الأحكام الاجتهادية، ويعرف بها المحق من المبطل، ويوصل الحقوق إلى أهلها<sup>(3)</sup>.

وتختلف هذه الملكة باختلاف الأشخاص، فعندما أتت امرأة إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه شكرت زوجها، وقالت: "هو من خير أهل الدنيا، يقوم الليل حتى الصباح، ويصوم النهار حتى يمسي، ثم أدركها الحياء، فقال: جزاك الله خيراً فقد أحسنت الثناء. فلما ولت قال كعب بن سور: يا أمير المؤمنين، لقد أبلغت في الشكوى إليك، فقال: وما اشتكت؟ قال: زوجها. قال: عليّ بهما. فقال لكعب: اقض بينهما، قال: أقضي وأنت شاهد؟ قال: إنك قد فطنت إلى ما لم أفطن له، قال: إن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾<sup>(4)</sup> صم ثلاثة أيام، وأفطر عندها يوماً. وقم ثلاث ليال، وبيت عندها ليلة، فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: هذا أعجب إلي من الأول"<sup>(5)</sup>.

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين (ج1/69).

(2) القرطبي، الجامع لأحكام (ج11/313).

(3) المعتاز، الفطنة موهبة تحتاج إلى رعاية. (موقع الكتروني).

(4) [ النساء: 3 ] .

(5) ابن القيم، الطرق الحكيمة (ج1/24).

**وجه الدلالة:** كعب بن سور فطن إلى ما لم يفطن له أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، حيث لم يلتفت إلى ظاهر شكرها، ولكنه تتبع باطنه، فوجده يتنافى مع طبيعة الحياة الزوجية، ففطن إلى عدم صدق شكرها لزوجها مع إقرارها به، فرد إقرارها وحكم لها بالقرائن.

كما يجب على القاضي أن يكون فطناً إلى الإقرار المحال عقلاً، كما لو أقر رجل بأن شخصاً أقرضه ألف دينار في يوم كذا، وثبت أن هذا الشخص الذي عينه قد توفي قبل اليوم المعين. أو أقر ببنة من هو أكبر منه سناً.

ويجب على القاضي التنبه إلى العلاقات الاجتماعية التي تربط المقر بشخصيات القضية، ففي حال وجود قرابة قوية مثل الأبوة أو البنوة، يترجح جانب الكذب في الإقرار، ويرد للتهمة، وهذا له شواهد في مجال القضاء منها :

- استنبط القاضي من قرينة العلاقة الزوجية كذب إقرار الزوج لزوجته بالمال بقصد الإضرار بدائني الزوج، فرد هذا الإقرار، ولم يحكم بمقتضاه<sup>(1)</sup>.
- كما يرد القاضي إقرار مريض مرض الموت بدين لأحد الورثة للتهمة أيضاً<sup>(2)</sup>.
- شك القاضي بإقرار شخص بامتلاك المخدرات التي في حقيبة أمه اليدوية، وقد أقر بأنه وضعها في حقيبتها دون علمها، لعلاقة البنوة والشبهات التي تحوم حول الأم، فتم استجوابه عن تفاصيل القضية كمصدر المخدرات، ولمن ستصل، فعجز عن الإجابة، مما رجح لدى القاضي جانب الكذب في إقراره فرد للتهمة.
- عند استجواب الشاب الذي أقر بقتل أخته تحت موضوع الشرف عجز عن توضيح تفاصيل الجريمة، مثل أداة الجريمة، ومكانها، ومكان الإصابة، ما ولد لدى القاضي شك في صحة إقراره، وبأن غيره من قتل، وبالتحقيق تبين أن الشبهات تحوم حول الأب، والابن أقر كاذباً لحماية الأب من العقوبة، فرد القاضي الإقرار، ولم يحكم بمقتضاه لقرينة التهمة<sup>(3)</sup>.

(1) جعافرة: القرائن في القانون المدني دراسة مقارنة (ص13).

(2) الزيلعي، تبين الحقائق (ج5/25)؛ العبدري، التاج والإكليل (ج7/219).

(3) رؤيا الإخباري <http://royanews.tv/news>؛ <http://garaanews.com>.

## خامساً: استعمال الحيل للتحقق من صدق الإقرار:

ومن أبرز الأمثلة لاستعمال الحيل للتأكد من صحة الإقرار، أو كذبه، ومعرفة باطن القضية وإظهار الحق، إيهام نبي الله سليمان المرأتين بعزمه على شق الغلام في قصة المرأتين التي ذهب الذئب بولد إحداهما، حيث "كانت امرأتان معهما ابناهما، جاء الذئب فذهب بابن إحداهما، فقالت صاحبتها: إنما ذهب بابنك، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكما إلى داود، ففضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود فأخبرتا، فقال: ائتوني بالسكين أشقه بينهما، فقالت الصغرى: لا تفعل يرحمك الله "هو ابنها" ففضى به للصغرى"<sup>(1)</sup>.

**وجه الدلالة:** عندما اشتبّه على سليمان تمييز أم الولد الحقيقية استعمل الحيلة، لاختبار الشفقة لديهما فتميز له الأم. فأوهمهما أنه يريد شق الولد بينهما، فلما رضيت الكبرى بقطعه علم أنه ليس ولدها لظهور المساواة واليوسة في قلبها، بل والعداوة، حيث أرادت أن تشاركها صاحبتها في المصيبة بفقد ولدها، لكن الصغيرة ظهر عليها الجزع، وأدركتها الرحمة، و الشفقة، فقالت: هو بنيتها يا نبي الله، وآثرت حياته عند غيرها عن الشق المفضي إلى موته، فعرف أنها أمه، فقدم قرينة الشفقة على الإقرار، وحكم بالولد للصغرى، ورد إقرارها بأنه ابن الكبرى للعلة التي اطلع عليها، وهذا هو الحق<sup>(2)</sup>.

ومثل هذا يفعله كل قاضي فطن؛ ليستدل من أمر إن تجرد لا يحكم به بشيء على إقامة الحجة، والبيينة على كذب الإقرار والحكم بالحق.

## سادساً: مشاوره أهل الخبرة:

من فقهاء المسلمين من يوجب على القاضي مشاوره غيره من أهل العلم والفهم، ليتوصل إلى معرفة سنة خفيت عليه، وعلم بها المستشار، كما أن بالمناظرة تجتمع الخواطر فيكمل الاستيضاح وتتضح المعاني<sup>(3)</sup>. فنجد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه جعل عدم المشاورة وصمة في قوله: "حَمْسٌ إِذَا أَخْطَأَ الْقَاضِي مِنْهُنَّ خَصْلَةٌ، كَانَتْ فِيهِ وَصْمَةٌ: ... سُنُؤًا عَنِ الْعِلْمِ"<sup>(4)</sup>.

(1) سبق تخريجه (ص24) من هذا البحث.

(2) ابن القيم، الطرق الحكيمة(ج5/1).

(3) الماوردي، الحاوي الكبير (ج52/16).

(4) [ البخاري: صحيح البخاري، الأحكام/ متى يستوجب الرجل القضاء، 67/9].

ويجب على القاضي إن شك في صحة الإقرار أن ينظر في آراء مستشاريه، ويقلبها على وجوه شتى، وخاصة، ويصطفي منها الأرجح والأصلح، فإن غلب على ظنه صدق القرينة، وكذب الإقرار وجب عليه رده، والعمل بالقرينة لشبهها بالحق، وقربها من الاجتهاد الصحيح<sup>(1)</sup>.  
لذلك يشترط في المشاور ما يشترط في المفتي من مؤهلات علمية ليكون عالماً ثقة، فهو لا يشدّ في إبداء رأيه عن الإفتاء.

### والمستشار قد يكون :

- مجلس شورى تتوفر في أعضائه شروط القاضي<sup>(2)</sup>. وهذا نهج عثمان بن عفان رضي الله عنه كان له مجلس شورى يتكون من علي، وطلحة بن عبيد الله، والزيبر، وعبد الرحمن<sup>(3)</sup>.
- وقد يستشير القاضي شخصاً بعينه، فقد استشار أمير المؤمنين عمر علياً رضي الله عنه في أمر المرأة التي أقرت بالزنا، فشار عليه علي رضي الله عنه بالاستيضاح منها لمعرفة إن كان لها عذر قائلاً: سلها ما زناها. فسألها، فقالت: إنها خرجت ترعى مع شريك لأهلها، فنفذ ماؤها، فاستسقته، فأبى حتى تمكنه من نفسها، فأبيت، حتى أشرفت على الموت فمكنته. فرد علي رضي الله عنه إقرارها لقرينة الاضطرار، فدرأ عمر رضي الله عنه عنها الحد أخذاً برأي علي رضي الله عنه وخلي سبيلها<sup>(4)</sup>.
- أهل الخبرة في موضوع الإقرار، فإن كان الإقرار في نسب استشير خبراء وراثه، وفي إقرار بالسرقة يستشار خبير بصمات، وهكذا<sup>(5)</sup>.

### سابعاً: علم القاضي الشخصي:

الأحداث التي شاهدها القاضي أو سمعها بصفته الشخصية قبل الدعوى أو بعدها في مجلس القضاء أو خارجه قبل توليه القضاء أو بعده، كأن اطلع على واقعة من الوقائع، وعلم بحقيقة الحادثة وأسبابها، أو سمع ألفاظ المُقرّ خارج مجلس القضاء، أو سمع ألفاظ الطلاق في مكان وقوعه، أو رأى الجريمة عند وقوعها، ثم رفعت الدعوى لديه للنظر فيها والحكم بها، فأقر

(1) الماوردي : الحاوي الكبير (52/16).

(2) عدد من العلماء، ندوة القضاء الشرعي ... 11-12-13/4/2006م، جمعها ونسقها: بو إبراهيم الذهبي.

(3) وكيع، أخبار القضاة (ج1/110).

(4) سبق تخريجه (ص26) من هذا البحث.

(5) العيني، البناية (ج6/106).

أحد الخصوم بحق، وتعارض الإقرار مع علم القاضي، مثل ما لو أقر رجل أنه قتل آخر، والقاضي يعلم بيقين أن القاتل غيره، أو أقر المدين بالدين الذي علم القاضي تبرئته منه، وقبوله التبرئة، فهل يرد القاضي الإقرار لأنه تعارض مع علمه، ويحكم بمقتضى علمه، أم يحكم بما يقتضيه الإقرار، وكأنه لم يعلم شيء، هذه مسألة شائكة يطلب تفصيلها في كتب الفقه، ولكن الذي يهم بحثنا أن القائلين بجواز حكم القاضي بعلمه رأوا جواز رد الإقرار بعلم القاضي، فقد اعتبر ابن حزم الحكم بعلم القاضي فرضاً، فإن عارض الإقرار علم القاضي يحكم القاضي بعلمه ويرد الإقرار؛ لأن علم القاضي يقين الحق<sup>(1)</sup>.

والذي تراه الباحثة إن كان الحق المقر به من حقوق الله الخالصة يجب على القاضي رد الإقرار بعلمه؛ لأن علم القاضي شبهه والحدود تدرأ بالشبهات، كما أن حقوق الله مبنية على الستر، والمسامحة، والمساهلة، ولا طالب لها، وضيق الشارع في إثباتها، وإن كان الحق المقر به من حقوق العباد، وعارضه علم القاضي الشخصي ننظر:

1. إن بنى القاضي علمه على بيانات قدمت في مجلس القضاء أثناء سير الدعوى، أو بعض القرائن القاطعة التي له سلطة تقديرها بحيث لا تكون من القرائن متعددة الاحتمالات، فيجوز رد الإقرار والحكم بعلمه، كما لو أقر اثنان بزوجية بينهما والقاضي يعلم أن بينهما محرمة أو طلاقاً بائناً، فلا يحكم بمقتضى الإقرار؛ لأنه لو قضى به لتيقن أن ما حَكَمَ به باطلاً، وهذا حرام اتفاقاً<sup>(2)</sup>.

2. وإن بنى القاضي علمه على المعاينة، والسمع، ورأى القاضي أن الإقرار سيؤدي إلى أن يحكم بخلاف علمه الشخصي يتنحى؛ لأن علمه شيء نفسي لا دليل مادي عليه فيتنحى سد لباب الذريعة، فقد يحكم قضاة السوء بأهوائهم لقلة الورع، وينظر في الدعوى قاض آخر غيره ويكون هو شاهد عنده، فقد تنحى أمير المؤمنين عمر<sup>رضي الله عنه</sup> عن القضاء بعلمه عندما اختصم لديه رجلان، وأشهده أحدهما. ويُسهل هذا في العصر الحديث تعدد القضاة في البلد الواحد، بل في المحكمة الواحدة<sup>(3)</sup>.

(1) ابن حزم، المحلى (ج9/426).

(2) الشريبي، مغني المحتاج (ج6/297)؛ الأنصاري، أسنى المطالب (ج4/307) ابن عرفة، المختصر (ج9/145)

(3) البكري، إعانة الطالبين (ج4/234)؛ الولوي، شرح سنن النسائي (ج39/289).

## الفصل الثاني

# تطبيقات رد الإقرار باعتبار صفة القرينة

## الفصل الثاني

### تطبيقات رد الإقرار باعتبار صفة القرينة

قد يواجه القاضي أثناء سير الدعوى قرائن معارضة للإقرار، وحيث إن القرائن تختلف من حيث مصدرها، وقوة دلالتها، كما تختلف بتغير ظروف المكان والزمان، وفي كل الأحوال لا يمكن إهمالها وخاصة إذا شك القاضي بصحة الإقرار، لذلك رأت الباحثة أن تتناول في هذا الفصل تطبيقات رد الإقرار بالقرائن، وقامت بتقسيم الفصل إلى خمسة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تطبيقات رد الإقرار بالقرائن النصية.

المبحث الثاني: تطبيقات رد الإقرار بالقرائن العرفية.

المبحث الثالث: تطبيقات رد الإقرار بالقرائن الفقهية.

المبحث الرابع: تطبيقات رد الإقرار بالقرائن القضائية.

المبحث الخامس: تطبيقات رد الإقرار بالقرائن المعاصرة.



## المبحث الأول

### تطبيقات رد الإقرار بالقرائن النصية

إذا أقر شخص بحق، ونص الشارع في القرآن أو السنة على خلافه، فيجب على القاضي رد الإقرار، والحكم بمقتضى القرينة الشرعية، ولا يخالفها في حكمه؛ لأنه لا يمكن إثبات عكسها إلا بطريق شرعي، ومن أمثلة القرائن النصية التي يرد بها الإقرار:

#### القرينة الأولى: الفراش:

الفراش هو المرأة الجائز وطؤها بعقد شرعي، والأمة الموطوءة عند بعض أهل العلم<sup>(1)</sup>.

إذا أقرت المرأة بأن هذا الولد من غير زوجها، وقالت: ولدي من غيرك، وادعت أنه من فراش آخر غير معلوم، وفراش الزوج عليها ظاهر<sup>(2)</sup>، أو أقر رجل بولد من الزنا بامرأة ذات زوج<sup>(3)</sup>، فيرد القاضي مثل هذه الإقرارات، ولا يعمل بها لقرينة الفراش التي تعارضها، وترجح عليها بنص حديث عائشة: "كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد، أن ابن وليدة زمعة مني. فاقبضه إليك، قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد، وقال: ابن أخي قد كان عهد إلي فيه، فقام إليه عبد بن زمعة، فقال: أخي وابن وليدة<sup>(4)</sup> أبي. ولد على فراشه، فتساوقا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: "هو لك يا عبد بن زمعة، ثم قال رسول الله ﷺ: "الولد للفراش"<sup>(5)</sup>.

**وجه الدلالة:** النبي ﷺ رد إقرار سعد بنسب الولد لأخيه، ولم يعد النسب بحقيقة انخلاق الولد من ماء الرجل؛ لعدم القدرة على التحقق من ذلك في زمنهم، ولا باعتبار الوطاء، لأنه سِرٌّ على غير الواطئين، وحكم بقرينة الفراش التي جعلها الشرع للتيسير تقوم مقام الوطاء، وأثبت الشرع الولد للزوج فحلاً كان أو خصياً، مجبياً كان أو عنيماً، عاقلاً كان أو مجنوناً، مسلماً كان أو كافراً غائباً كان أو حاضراً، ولا ينسب الولد للفراش في ثلاث حالات:

- إذا كان الزوج صغيراً لا يتوهم من مثله الإحبال، وحده المتأخرين ما دون عشر سنين<sup>(6)</sup>.

(1) ملا، درر الحكام (ج1/410).

(2) موقع المشكاة، أحكام ولد الزنا (ج2/4)؛ السرخسي، المبسوط (ج8/119).

(3) السرخسي، المبسوط (ج17/155).

(4) الوليدة: الجارية إذا ولدت عنده. والولد المتنازع فيه هو عبد الرحمن بن زمعة. الأزهرى، تهذيب اللغة

(ج14/61)؛ السرخسي، المبسوط (ج17/99)؛ النووي، المجموع (ج20/334).

(5) [ البخاري: صحيح البخاري، البيوع/ تفسير المشبهات، 54/3: رقم الحديث 2053.]

(6) الشيرازي، المهذب (ج3/78)؛ الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة (ج4/462).

- إذا ولدت بعد النكاح لأقل من ستة أشهر؛ لأن أقل الحمل ستة أشهر<sup>(1)</sup>.
- إذا غاب الزوج، وتزوجت زوجاً آخر، ثم ولدت؛ فإنه لا ينسب للأول في قول أبي يوسف، ومحمد، وينسب للأول في قول أبي حنيفة<sup>(2)</sup>.

وينفي نسب الولد عن الزوج بطريق شرعي كاللعان.

وإذا أقر رجل أن هذا الولد ابنه من الزنا بامرأة حرة، وصدقته المرأة، يرد إقرارهما، ولا يثبت النسب من واحد منهما، لأنه لا فراش للزاني<sup>(3)</sup>.

### القرينة الثانية: الامتناع الشرعي:

وهي أن يكون الإقرار معارضاً بنص شرعي، فإذا أقر شخص بحق، وذكر طريقة اكتساب المقر له بهذا الحق، وكانت هذه الطريقة معارضة بالنص الشرعي، فيجب على القاضي رد الإقرار بهذا الحق، ومن الأمثلة على ذلك:

1. مات رجل عن ابن وبنات، فأقر الابن أن التركة بينه وبين أخته بالتساوي، فيجب على القاضي رد هذا الإقرار، وعدم الأخذ به؛ لأن الشرع قد حكم بأن ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾<sup>(4)</sup>.

• لو أقرت جارية بقتل صائل<sup>(6)</sup> راودها عن نفسها، فيجب على القاضي رد إقرارها، وعدم الحكم بمقتضاه لقرينة دفع الصائل التي ثبتت بالنص، وهو: إن رجلاً عض يد رجل، فنزع يده من فمه، فوقعت ثنيتاه، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال: "يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل؟ لا دية لك"<sup>(7)</sup> فرد إقرار الرجل بالتسبب بوقوع ثنيتي المدعي لقرينة دفع الصائل على عضوه، فأهدر ثنيتيه، ولم يحكم بالدية التي يقتضيها الإقرار، ولهذا شواهد من قضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه مثل:

(1) الماوردي، الحاوي الكبير (ج6/46)؛ ابن قدامة، الشرح الكبير (ج9/73).

(2) السُّعْدِي، التنف في الفتاوى (ج1/310).

(3) السرخسي، المبسوط (ج17/154)؛ ملاحظة: اليوم يوجد بعد جديد وهو البصمة الوراثية.

(4) ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ج1/217).

(5) [النساء: 11].

(6) الصائل: هو من وثب على غيره واستطال عليه بغير حق في نفسه، أو عرضه، أو ماله. التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي (ج5/173).

(7) [البخاري: صحيح البخاري، الديات/ إذا عض رجلاً فوقعت ثناياه، 8/9: رقم الحديث 6892].

• "أتى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يوماً بفتى أمرد<sup>(1)</sup> قد وجد قتيلاً ملقى على وجه الطريق، فسأل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عن أمره واجتهد، فلم يقف له على خبر، حتى إذا كان قريباً من رأس الحول، وجد صبيّاً مولوداً ملقى بموضع القتل فأتى به، فدفع عمر رضي الله عنه الصبي إلى امرأة، وقال لها: قومي بشأنه، وخذي منا نفقته، وانظري، فإذا وجدت امرأة تقبله، وتضمه إلى صدرها فأعلميني بمكانها، فلما شبَّ الصبي جاءت جارية، فقالت للمرأة: إن سيدتي بعثتني إليك أن تبعثي بالصبي لتراه، وترده إليك، فقالت: نعم، اذهبي به إليها، وأنا معك، فذهبت بالصبي، والمرأة معها حتى دخلت على سيدتها، فلما رآته أخذته، وقبلته، وضمته إليها، فإذا هي ابنة شيخ من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرت أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه خبر المرأة، فاشتمل على سيفه ثم أقبل إلى منزلها، فلما دخل أمر أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أمر من كان عندها فخرج وبقيت هي وعمر في البيت ليس معهما أحد فكشف أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عن السيف، وقال لِتَصَدُقِينِي، فقالت: على رسلك يا أمير المؤمنين، فو الله لأصدقنك، إن عجوزاً كانت تدخل عليّ فاتخذتها أما وكنت لها بمنزلة، فأمضت بذلك حيناً، ثم إنها قالت: يا بنية، إنه قد عرض لي سفر ولى بنت في موضع أخوف عليها فيه أن تضيع وقد أحببت أن أضمها، إليك حتى أرجع من سفري فعمدت إلى ابن لها شاب أمرد فهيأته كهيئة الجارية، فأنتتني به لا أشك أنه جارية فكان يرى مني ما تري الجارية حتى اغتفني يوماً وأنا نائمة، فما شعرت حتى علاني وخالطني، فمددت يدي إلى شفرة كانت الى جنبي، فقتلته، ثم أمرت به، فألقي حيث رأيت، فاشتملت منه على هذا الصبي، فلما وضعته ألقىته في موضع أبيه، فهذا والله خبرهما على ما أعلنتك، قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: صدقت بارك الله فيك، ثم أوصاها، ووعظها، ودعا لها، وخرج وقال لأبيها: بارك الله لك في ابنتك فنعم الابنة ابنتك<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** يجوز دفع الصائل بالزنا، وقتله، ولا ضمان، حيث لم يأمر فيه أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بالدية.

• "ضاف رجل ناساً من هذيل، فذهبت جارية لهم تحتطب فأرادها على نفسها، فرمته بحجر، فقتلته، فرفع ذلك الى أمير المؤمنين عمر فقال: ذاك قتل الله والله لا يؤدي أبداً"<sup>(3)</sup>.

(1) أمرد: الغلام إذا لم تنبت لحيته. ابن منظور، لسان العرب (ج84/13)؛ الفيومي، المصباح (ج2/568).

(2) [ ابن كثير: مسند أمير المؤمنين أبي حفص، الجنايات 456/2. الأثر غريب وفيه انقطاع بل معضل].

(3) [ ابن كثير: مسند أمير المؤمنين أبي حفص، الجنايات 456/2 . الأثر اسناده جيد وفيه انقطاع].

وجه الدلالة: رد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقرار الجارية بالقتل لقرينة دفع الصائل، ولم يحكم بالدية؛ لأنها مأدونة شرعاً في القتال.

### القرينة الثالثة : النوم :

"فتور طبيعي يحدث في الإنسان بلا اختيار منه، وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها، وتمنع استعمال العقل مع قيامه"<sup>(1)</sup> وقيل: هو أن يتوفى الله النفس من غير موت، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ﴾<sup>(2)</sup> لذلك النوم قرينة يرد بها الإقرار المعارض، فهي أقوى من الإقرار؛ لأنها ثبتت بنص الحديث "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ...عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.." <sup>(3)</sup> ومن الأمثلة على هذا ما يلي:

1. تطبيق أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لهذا في قضائه، حيث "أتي بامرأة من أهل اليمن قالوا: بغت، قالت: إني كنت نائمة، فلم أستيقظ إلا برجل رمى فيّ مثل الشهاب، فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: يمانية نؤومة شابة، فخلى عنها ومتعها"<sup>(4)</sup>.

دلالة الأثر: أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لم يلتفت لإقرارها بالزنا لقرينة النوم، وهذا دليل على أن النوم قرينة نصية يرد بها الإقرار بالجرم المرتكب أثناء النوم.

2. أفتى الفقهاء بأن المرأة لو أقرت بأن صبيها كان إلى جنبها في الفراش، فانقلبت عليه وهي نائمة فقتلته أثناء نومها، أو أقر رجل بأنه انقلب، وهو نائم على رجل فقتله، فيرد القاضي إقرارهما بالقتل العمد، ولا يقتص منهما، لقرينة النوم التي ترفع التكليف، ويكون حكمه حكم القتل الخطأ، وتجب عليهما الكفارة لله عز وجل، والدية على العاقلة<sup>(5)</sup>.

### القرينة الرابعة: الضرورة:

الضرورة و"تلك الحالة التي يتعرض فيها الإنسان إلى الخطر في دينه أو نفسه أو عقله أو عرضه أو ماله فيلجأ إلى مخالفة الدليل الشرعي الثابت"<sup>(6)</sup>. قرينة يرد بها الإقرار بالجرم المضطر إليه بنص الآية ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(7)</sup> ومن أمثلة ذلك:

(1) البخاري، كشف الأسرار(ج4/277).

(2) [الروم: 42]

(3) سبق تخريجه (ص26) من هذا البحث .

(4) سبق تخريجه (ص26) من هذا البحث.

(5) الكتاب، فقه حنفي (ج1/128)؛ الخطاب، مواهب الجليل (ج8/352)؛ الشافعي، الأم (ج5/33).

(6) الشاطبي، المرافعات (ج2/8).

(7) [البقرة: 173].

1. روى أن "غلماناً لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مُزَيْنَةَ<sup>(1)</sup>، فأتى بهم أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فأقروا، فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم. فلما ولى رده، ثم قال: "أما والله لولا أنني أظن أنكم تستعملونهم، وتجيعونهم، حتى لو أن أحدهم يجد ما حرم الله عليه لأكله، لقطعت أيديهم"<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه رد إقرار غلمان حاطب لقريظة الضرورة، فقد أجمعهم حاطب حتى بلغوا حال الاضطرار لأكل ما حرم الله؛ لذلك لم يقطع أيديهم<sup>(3)</sup>.

2. جاءت امرأة إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فقالت: إني زنيته، فرددها حتى أقرت، أو شهدت أربع مرات، ثم أمر برجمها، فقال له عليّ: "سلها ما زناها فلعل لها عذراً؟" فسألها، فقالت: إني خرجت في إبل أهلي، ولنا خليط، فخرج في إبله فحملت معي ماء، ولم يكن في إبلي لبن، وحمل خليطي ماء، ومعه في إبله لبن، فنفد مائي فاستسقيته، فأبى أن يسقيني حتى أمكنه من نفسي، فأبيت، فلما كادت نفسي تخرج أمكنته، فقال عليّ: "الله أكبر، أرى لها عذراً ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ...﴾"<sup>(4)</sup> فخلى سبيلها<sup>(5)</sup>.

**وجه الدلالة:** رد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وعليّ إقرار المرأة بالزنا، ولم يقم عليها الحد لقريظة الإكراه، فقد أكرهت على الزنا، لأنها مضطرة للماء.

3. أقر رجل بأنه شرب الخمر فسكر، وعند التحقيق معه تبين أنه غصّ بلقمة طعام، وليس حوله ما يسيغها به إلا جرعة خمر، فرد القاضي إقراره بشرب الخمر، ولم يقم عليه الحد الذي يقتضيه الإقرار لأنه شربها مضطراً، وبيح شرب الخمر بمقدار سد الرمق في حالة الضرورة لدفع العطش<sup>(6)</sup>.

4. رد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقرار من سرق في عام الرمادة، ولم يقم حد السرقة عليهم لقريظة الضرورة، فقد أصاب الناس جوع شديد، ومن شروط القطع ألا تكون السرقة لسد

(1) مُزَيْنَةُ: قبيلة من مضر. ابن منظور. لسان العرب (ج13/407).

(2) [عبد الرزاق: المصنف، اللقطة/ سرقة العبد، 10/238: رقم الأثر 18977]. صحيح. آل عيسى، دراسة نقدية (ج2/1047).

(3) الباجي، المنتقى (ج6/65).

(4) [البقرة: 173].

(5) سبق تخريجه (ص35) من هذا البحث.

(6) ابن الشحنة، لسان الحكام (ج1/400).

الرمق، والحفاظ على النفس من الهلاك، وهي ضرورة يرد بها الإقرار بالسرقة<sup>(1)</sup>.

#### القرينة الخامسة: الخطأ:

لو أقر شخص بجُرم ارتكبه عن طريق الخطأ، فيجب على القاضي رد هذا الإقرار بالقرينة النصية، وهي رفع إثم الخطأ الثابت بنص الحديث "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ..."<sup>(2)</sup>، سواء أكان:

#### أ- الخطأ في القصد مثل:

1. أقر بأنه طلق امرأته ثلاثاً، أو خالعهما، ثم وقع عليها في عدتها، عند الاستبيان منه قال: ظننت أنها تحل لي، وأردت بوطنها الرجعة، فيرد القاضي إقراره بالوطء المحرم؛ لأنها أصبحت أجنبية، فلا يحده لقرينة الخطأ بل يعزر<sup>(3)</sup>.
2. لو أقر بتعمد حفر بئر في داره لإهلاك لص، فهلك به غير المقصود، فيرد القاضي إقراره بتعمد الحفر لإهلاك اللص لقرينة الخطأ في الهالك، ويحكم بالدية على العاقلة<sup>(4)</sup>.

#### ب- خطأ في الفعل مثل:

1. أقر بأنه رمى غرضاً فأصاب آدمياً، لذلك رد القاضي إقراره بالقتل العمد، ولم يحكم بمقتضاه الذي يستوجب القصاص، ولكن حكم بمقتضى القتل الخطأ الذي يقتضي الكفارة، والدية على العاقلة<sup>(5)</sup>.
2. إذا حُكم على شخص بقطع يمينه في سرقة، والحداد عند تنفيذ الحكم قطع يساره خطأ، وأقر بقطع يساره فلا شيء على الحداد لقرينة الخطأ<sup>(6)</sup>.

(1) ابن زنجويه، الأموال (ج2/829).

(2) [ ابن حبان: صحيح ابن حبان، فضل الأمة/ ذكر الإخبار عما وضع الله بفضلها، 202/16: رقم الحديث 7219؛ صححه الألباني، الإرواء (ج1/123).

(3) السرخسي، المبسوط (ج9/88).

(4) ابن الحاجب، جامع الأمهات (ج2/180).

(5) العيني، البناية (ج13/73).

(6) الفرغاني، بداية المبتدي (ج1/112).

## القرينة السادسة: الإكراه:

الإكراه<sup>(1)</sup> على الإقرار ينفي الرضى، أو يفسد الاختيار عند المكروه، ولا تنعدم أهليته، كما يسقط عنه الخطاب، فلو استكره شخص على الإقرار بحق لغيره عنده، يرد القاضي إقراره؛ لأن المقر غير مطلق التصرف بسبب الإكراه؛ لأن الإقرار ثبت به الحق المقر به لرجحان جانب الصدق فيه، والإكراه يرجح لدى القاضي الظن بأن القصد من الإقرار دفع ضرر الإكراه، فانتفى الصدق في الإقرار، فيرد القاضي هذا الإقرار لقرينة الإكراه المعارضة التي ثبتت بالكتاب، والسنة، والاجماع، والأثر<sup>(2)</sup>.

أولاً: الكتاب:

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(3)</sup>.

وجه الدلالة:

توعد الله سبحانه وتعالى من أقر بالكفر، ورضي به بعذاب عظيم، أما من أقر بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، أي أقر بالكفر مكرهاً غير راضٍ، فلا يدخل تحت الوعيد، وما دام إقرار المكروه بالكفر غير معتبر، فمن باب أولى ألا يعتبر إقراراً في الحقوق الأخرى<sup>(4)</sup>.

ثانياً: السنة:

حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تجاوز الله عن أمتي...وما استكروها عليه"<sup>(5)</sup>.

وجه الدلالة: يخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن الله أنه رفع إثم الفعل الذي قام به الشخص وهو مكروه.

(1) الإكراه: هو إلزام الغير بما لا يريده. ابن حجر، فتح الباري (ج12/311).

(2) ابن حجر، فتح الباري (ج12/317)؛ ابن العربي، أحكام القرآن (ج3/1178)؛ شقرة، الإكراه (ص115).

(3) [ النحل: 106 ].

(4) الحصني، كفاية الأخيار (ج1/178)؛ ابن العربي، أحكام القرآن (ج3/1178).

(5) سبق تخريجه (ص51) من هذا البحث.

### ثالثاً: الإجماع :

اتفق الفقهاء على رد إقرار المكره<sup>(1)</sup>، وخالف بعض متأخري الحنفية في إقرار المكره بالسرقة خاصة، واشترط سحنون من المالكية لكي يأخذ المكره بإقراره أن يكون السلطان الذي حبسه فأقر في السجن عادلاً، والمقر ذا تهمة<sup>(2)</sup>، وقال ابن شهاب في رجل ضرب ليقر بالزنا فأقر بعد جلده "ليس عليه حد"<sup>(3)</sup> ولم يثبت عليه الزنا. وقال ابن قدامة: "ولا يصح الإقرار من المكره، فلو ضرب الرجل ليقر بالزنا، لم يجب عليه الحد، ولم يثبت عليه الزنا، ولا نعلم من أهل العلم خلافاً في أن إقرار المكره لا يجب به حد"<sup>(4)</sup>.

### رابعاً: الأثر:

قال عمر رضي الله عنه: "ليس الرجل أميناً على نفسه إذا أجمعه، أو وثقته، أو ضربته"<sup>(5)</sup>.

**وجه الدلالة:** إن جُوع الرجل، أو وثق، أو ضرب فهو مكره يمكن أن يقر بما يدفع به ضرر الإكراه عن نفسه، لذلك إقرار المكره غير معتبر<sup>(6)</sup>.

### القرينة السابعة: الصغر والجنون:

إذا أقر الصغير<sup>(7)</sup>، أو المجنون<sup>(8)</sup> بجرم ارتكبه عمداً في حال صغره أو جنونه، فيجب على القاضي رد إقراره بالعمدية، والحكم عليه بما يقتضيه ارتكاب نفس الجرم خطأ لقرينة الصغر أو الجنون، فهي ترفع أهلية الالتزام، فتكون أقوى من الإقرار؛ لأنها ثبتت بنص الحديث

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/190)؛ الحطاب، مواهب الجليل (ج5/275)؛ الشافعي، الأم (ج3/240)؛

ابن قدامة، المغني (ج9/63)؛ ابن تيمية، المحرر (ج2/366). وقال ابن القاسم: يرد إقرار المكره وإن

أخرج القتل والمتاع إلا إن أقر ثانية وهو آمن ووصف الواقعة. ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج2/250).

(2) الدَمِيرِي، الشامل في فقه الإمام مالك (ج2/939)؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج2/250).

(3) [ابن أبي شيبة: المصنف في الأحاديث، الحدود/ الامتحان في الحدود، 493/5: رقم الأثر 28304]

(4) ابن قدامة، المغني (ج9/63).

(5) [عبد الرزاق: المصنف، الطلاق/ طلاق الكره، 411/6: رقم الأثر 11424]. صحيح. ابن القيم، زاد

الميعاد (ج5/208).

(6) ابن عابدين، الحاشية (ج5/120)؛ الكاساني، بدائع الصنائع (ج1/189).

(7) الصغير: من لم يبلغ الاحتلام من الرجال. الكاساني، أصول الفقه (ص170).

(8) المجنون: اختلال القوة المميزة بين الأمور الحسنة، والقبيحة المدركة للعواقب. النفتازاني، شرح التلويح

(ج2/331).



"رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ... (1) لذلك لو أقر الصبي أو المجنون بقتل العمد (2) يرد إقراره بالعمدية ولا يحكم بالقصاص حسب مقتضى الإقرار، ولكن حكم بالدية على العاقلة لقرينة الخطأ؛ لأن عمد الصبي والمجنون خطأ (3).

---

(1) سبق تخريجه (ص26) من هذا البحث.

(2) **العمد**: ما تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء كالمحدد من الخشب والحجر. الغنيمي، اللباب (ص313).

(3) داماد أفندي، مجمع الأنهر (ج2/670).

## المبحث الثاني

### تطبيقات رد الإقرار بالقرائن العرفية

هناك قرائن أقرها العرف<sup>(1)</sup> والعقل، كما أن الشارع جعل العرف أساساً لكثير من الأحكام التي لا نص فيها، فالمعروف عرفاً كالمشروع شرعاً فيما لا نص فيه، لذلك رأى بعض الفقهاء أن القرائن التي ثبتت بالعرف تعد من القرائن النصية، ومن هذا تتضح أهمية رد الإقرار بالقرائن العرفية، ما جعلني أفرد الحديث عنها في مبحث مستقل.

فلو رأى القاضي أن الإقرار مخالف لما تعارف عليه الناس وجب عليه رده، لأن القرينة العرفية ترتقي إلى قوة القرينة النصية لعدم إمكان إثبات عكسها، فيترجح بها جانب الكذب في الإقرار ما يوجب على القاضي رده، ومن أمثلة القرائن العرفية التي يرد بها الإقرار:

#### القرينة الأولى: السن التي لا يحتمل عندها الاحتمال:

عدم بلوغ السن التي يحتمل عندها الاحتمال قرينة على كذب إقرار الصبي، أو الصبية بالبلوغ في دعوى البلوغ بالاحتمال، أو دعوى البلوغ بالحيز لعدم إمكانه منهم، مما يوجب على القاضي رد إقرارهم وعدم الحكم بمقتضاه، وهذا موضع اتفاق بين الفقهاء<sup>(2)</sup>، ولكنهم اختلفوا في تحديد السن الذي يمكن تطبيقه على جميع أبناء المسلمين ليرد قبله الإقرار بالبلوغ بالاحتمال أو بالحيز، وذلك لعدم ورود نص يحدد سن إمكان البلوغ، فاعتمد الفقهاء على العرف السائد في بلادهم الذي يختلف تبعاً للعوامل الجغرافية، والطبيعية، والصحة، والغذاء للأفراد، لذلك يمكن أن نحدد اليوم سنّاً لا يمكن قبله احتلام الصبي، وسناً لا يمكن قبله أن تحيض الصبية، وهذا السن يختلف من بلد لآخر<sup>(3)</sup>.

#### القرينة الثانية: الامتناع العقلي:

إذا أقر شخص بجرم أو حق لآخر، ورأى القاضي عدم تصور الفعل من المقر للامتناع العقلي لوقوع الفعل من المقر لعله في المقر أو المقر له، فيجب على القاضي رد الإقرار وعدم

(1) العرف: "ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول". الجرجاني، التعريفات (ص149).

(2) ابن عابدين، رد المحتار (ج6/154)؛ العمراني، البيان (ج10/416)؛ البهوتي، كشاف القناع (ج6/454).

(3) المحلي، كنز الراغبين (ج2/2)، الرملي، نهاية المحتاج (ج5/66)؛ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان (موقع إلكتروني).

ترتيب أثر عليه، وبناء الحكم على قرينة عدم التصور العقلي لوقوع الفعل من المقر، ومن الأمثلة على ذلك:

1. لو أقر بالزنا محبوب يرد إقراره؛ لعدم تصور الزنا منه؛ لانعدام الآلة<sup>(1)</sup>.
  2. أقر شخص بالزنا بامرأة، وأخبر الأطباء أنها رتقاء أي ليس لها خرق إلا المبال لالتصاق ختانها، أو لشدة انضمام فرجها، فلا يمكن الإيلاج، لذلك يرد القاض إقراره لعدم إمكان الزنا بها<sup>(2)</sup>.
  3. أقر ببنوة من هو أكبر منه سناً يرد الإقرار لتكذيب الواقع له<sup>(3)</sup>.
- إن هذه القرائن قاطعة ترجح جانب الكذب في الخبر على جانب الصدق ما يولد لدى القاضي غلبة الظن بكذب الإقرار فيوجب عليه رد هذا الإقرار.
- القرينة الثالثة: عدم قدرة المقر على الإنشاء:**
- إذا أقر الزوج بالرجعة، وكانت العدة منتهية، وأنكرت الزوجة، يرد القاضي إقراره لأنه غير قادر على إنشاء الرجعة الآن بعد انتهاء العدة<sup>(4)</sup>.

---

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج99/15)؛ ابن عابد، حاشية رد الختار (ج9/4).

(2) ابن عابد، حاشية رد الختار (ج9/4).

(3) الشافعي، الأم (ج37/5).

(4) السرخسي، المبسوط (ج22/6)؛ ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ج50/1).

## المبحث الثالث

### تطبيقات رد الإقرار بالقرائن الفقهية

القرائن الفقهية التي يرد بها الإقرار: هي القرائن التي استنبطها الفقهاء، وأجمعوا عليها، وجعلوها أدلة معارضة للإقرار ترجح جانب الكذب فيه، واعتمدوا عليها في رده، لأنها تكون في حكم القرائن الشرعية النصية لعدم إمكان إثبات عكسها. أما القرائن الفقهية غير المتفق عليها فقد اختلف الفقهاء في رد الإقرار بها ومن أمثلة القرائن الفقهية المتفق عليها والتي يرد بها الإقرار:

القرينة الأولى: إتيان المطلقة بالولد لأقل من ستة أشهر من انتهاء العدة:

قال الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(1)</sup> فجعل الشارع أمارة على انتهاء العدة وجود الحيض، ورتب على انتهائها أحكاماً منها: إن جاءت بولد لا ينسب إلى المطلق، بناء على هذا، إذا أقرت المطلقة بانتهاء عدتها بعد مدة تحتمله وهي ثلاثة قروء، ثم أنت بولد، وكان بين زمان إقرارها بمضي العدة وبين زمان الولادة أقل من ستة أشهر، وهي أقل مدة الحمل عند المذاهب الأربعة<sup>(2)</sup>، فإنه يظهر كذب إقرارها بانتهاء العدة بثلاثة قروء، لتيقن وجود الحمل في بطنها حين الإقرار، فالإتيان بالولد لأقل من ستة أشهر قرينة على عدم براءة الرحم، وأن العلق كان قبل الطلاق، وهي لم تعد ثلاثة قروء؛ لأن الحامل لا تحيض، وإن جعل بعد انتهاء العدة لزم أن تكون مدة حملها أقل من ستة أشهر، وهذا يتعارض مع ما تقرر من أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، فيرد القاضي إقرارها بانتهاء العدة؛ لأن الإقرار البين كذبه لا اعتبار له، ويكون الحكم عند الحنفية رد إقرارها بانتهاء العدة والحكم بخلافه، وهو إثبات نسب الولد للمطلق لتيقن وجود الحمل في زمن الإقرار<sup>(3)</sup>.

(1) [ البقرة: 228].

(2) السُّعدي، الننف (ج1/334)؛ الصاوي، بلغة السالك (ج2/717)؛ الماوردي، الحاوي الكبير (ج8/251)؛ البهوتي، كشف القناع (ج4/483).

(3) اللكنوي، عمدة الرعاية (ج5/46)؛ موسوعة الفقه الإسلامي المصرية، موقع وزارة الأوقاف (ج1/48).

## القرينة الثانية: الخلوة الصحيحة:

وهي أن يخلو الرجل بزوجه بدون مانع حسي أو شرعي، فالحسي مثل: القَرْن، والرَّتْق<sup>(1)</sup>، والمرض، أو يكون معهما ثالث ولو نائم، والشرعي مثل: الحيض، والنفاس، وصلاة الفرض، وصوم الفرض، والإحرام سواء أكان فرضاً أم نفلاً<sup>(2)</sup>.

إن اختلى الرجل بزوجه في عقد صحيح ثم طلقها، وأقر الزوج أنه لم يصل إليها - وهذا يقتضي الحكم لها بنصف المهر - فيرد القاضي إقراره بعدم الوطء، لقرينة الخلوة الصحيحة القائمة مقام الوطء، فهي معارضة للإقرار وراجعة عليه بالنص ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾<sup>(3)</sup> فمعنى الإفضاء الدخول في الفضاء، والفضاء في اللغة الصحراء، والمراد هاهنا المكان الخالي فيكون معنى "الإفضاء" أن يخلو الرجل بالمرأة جامعها أو لم يجامعها، فيكون الحكم بثبوت المهر كاملاً غير منقوص كالدخول الحقيقي وعليها العدة، وذهب إلى هذا أبو حنيفة، ومالك، وأحمد، وقول الشافعي في القديم، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن جابر، ومعاذ وهو قضاء الخلفاء الراشدين<sup>(4)</sup>، وروي عن عُمَرَ، وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما قَالَا: "إِذَا أَرْخَى سِتْرًا، أَوْ خَلَى، وَجَبَ الْمَهْرُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ"<sup>(5)</sup> فيحكم بمقتضى الخلوة الصحيحة بكامل المهر، وثبوت العدة، وخالف الشافعي في الجديد، ولم يرد الإقرار بقرينة الخلوة الصحيحة، وأوجب لها نصف المهر، ولا عدة لها عملاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾<sup>(6)</sup> وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾<sup>(7)</sup> وقد ألحق الفقهاء الخلوة الصحيحة بالمس فلا تدخل في هذا الحكم<sup>(8)</sup>.

(1) القَرْن و الرَّتْقُ: سبق بيان معناها (ص31) من هذا البحث.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب (ج6/478).

(3) [النساء: 21].

(4) السرخسي، المبسوط (ج5/150)؛ ابن عبد البر، الكافي (ج3/194)؛ الماوردي، الحاوي الكبير (ج9/545)؛

المظهري، التفسير المظهري (ج2/52)؛ السيوطي، الدر المنثور (ج1/701).

(5) [ابن أبي شيبة: المصنف في الأحاديث، النكاح/ إذا أعلق الباب...، 520/3: رقم الأثر 16699].

(6) [البقرة: 237].

(7) [الأحزاب: 49].

(8) السرخسي، المبسوط (ج5/269)؛ ابن قدامة، المغني (ج7/248)؛

### القرينة الثالثة: السفه:

إذا حجر على الصبي الذي بلغ سفيهاً، أو ذا غفلة أو عدّ محجوراً عليه<sup>(1)</sup>، ثم أقر بحق مالي، فيرد القاضي إقراره لقرينة السفه التي تورث خفة تجعل الشخص يتصرف في ماله بخلاف مقتضى العقل<sup>(2)</sup>. فيبنى عليها إبطال تصرفاته المالية الضارة ضرراً محضاً من حيث الظاهر، والثابتة بنص الآيات: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا\* وَابْتَلُوا اليتامى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>(4)</sup>.

مثاله:

1. إذا تزوج المحجور عليه لسفه، ثم أقر بأن المهر الذي حدده لها أكثر من مهر المثل، فيرد القاضي إقراره بالزيادة عن مهر المثل لقرينة السفه<sup>(5)</sup>.
2. إذا أقر السفيه بمال كالدين، أو بما يوجب، كجناية الخطأ وشبه العمد، وإتلاف المال، وغصبه، وسرقته، يرد إقراره عند الشافعية وابن قدامة<sup>(6)</sup>.

### القرينة الرابعة: مرض الموت:

الإقرار في مرض الموت: "هو الإقرار بحق لا يُعرف له سبب، ولا طريق إلا الإقرار"<sup>(7)</sup>. ومن تتبع نصوص الفقهاء يلاحظ اختلافهم في اعتبار مرض الموت قرينة يرد بها الإقرار

(1) المفتى به عند الحنفية الحجر على السفيه خلافاً لابي حنيفة؛ أما المالكية فوضعوا ضابطاً للحجر فإن عرض له السفه بعد عام من بلوغه يكون الحجر بحكم الحاكم وقبل ذلك من حق الأب؛ وقال الشافعية يستمر الحجر عليه إذا بلغ سفيهاً، أما إذا بلغ رشيداً ثم عرض له السفه فبحكم القاضي وإقراره لا يرد قبل الحجر لأنه مهمل؛ وعند الحنابلة يحجر عليه بحكم حاكم. السرخسي، المبسوط (ج24/156)؛ القبرواني، النوادر (ج10/96)؛ ابن قدامة، المغني (ج6/595)؛ الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة (ج2/247).

(2) ابن عابدين: حاشية ابن عابدين (3/239).

(3) [النساء: 5-6].

(4) [البقرة: 282].

(5) الكاساني، بدائع الصنائع (ج6/51)؛ الرملي، نهاية المحتاج (ج6/221)؛

(6) الأنصاري، أسنى المطالب (ج2/210)؛ ابن قدامة، المغني (ج4/304).

(7) الزحيلي، وسائل الإثبات (ص295).

بحسب المقر له، ونوع الحق المقر به، ومن الأمثلة على رد إقرار مريض مرض الموت لقرينة مرض الموت ما يلي:

1. إذا أقر مريض الموت بدين، أو عين كثير، أو قليل لوارثه يُرد إقراره عند جميع الفقهاء مع اختلاف بينهم في القرينة المعتمدة لرد الإقرار، فردة الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والقبرواني من المالكية لقرينة مرض الموت التي تخل بجانب الصدق في إقراره وتورث التهمة، فربما يريد أن يقلل من حصص بعض الورثة، ويؤثر بعضهم على بعض<sup>(1)</sup>، ثم اختلفوا في احتساب الوارث عند الإقرار أم عند الموت: اعتبر الحنفية، والإمام أحمد، وأحد قولين للشافعي: الوارث وقت الإقرار؛ لأن العبرة قيام التهمة وقت الإقرار فقط، وبناء عليه إذا أقر لزوجته بحق ثم أبانها، فإنه يرد إقراره؛ لأن زوجته وارثة عند الإقرار، وإذا أقر لأخيه وهو وارث، ثم ولد له ولد، أو أسلم الولد الكافر يرد الإقرار؛ لأنه عند الإقرار كان وارثاً<sup>(2)</sup>.

وفي قول للشافعي: أن يكون وارثاً ساعة الموت، وعليه لو أقر لأجنبية، ثم تزوجها، ثم مات، فإنه يرد إقراره؛ لأن المقر لها وارثة عند الموت، وكذلك لو أقر لأخيه، وله ابن، ثم مات الابن قبله حتى صار الأخ وارثاً يرد إقراره له، ولو أقر لابنه النصراني، وأسلم الابن قبل موته فيرد إقراره؛ لأنه وارث لحظة الموت<sup>(3)</sup>.

أما لو أقر لامرأته بدين ثم أبانها، ثم تزوجها، يرد إقراره إذا مات في مرضه؛ لأنه إقرار لوارث في مرض الموت، فهي وارثة عند الإقرار ووارثة عند الموت، ونظيرها أن يقر لأخيه، ثم ينحجب بولد يولد له، ثم يموت الولد<sup>(4)</sup>.

أما مالك فلم يرده لقرينة مرض الموت، بل رده إن كان متهماً فاخصّ المنع بموضع التهمة، فمدار الحكم برد الإقرار عنده هو ثبوت التهمة، أو انتفاؤها عند مريض الموت، وليس القرينة عند مالك مرض الموت نفسه، ومثاله أن يقر لوارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي كمن له ابنة، وابن عم، فأقر لابنته؛ فإن إقراره يرد للتهمة بمحابة ابنته، أما إن أقر لابن عمه فلا يرد لانتفاء التهمة، وأما إن أقر لزوجته في مرضه بدين أو مهر، ينظر، فإن كان غير

(1) ابن عابدين، رد المحتار (ج5/610)؛ القيرواني، الرسالة (ج1/137)؛ الشافعي، الأم (ج6/241)؛ الكوسج، مسائل الإمام أحمد (ج4/1884)؛ فيصل وآخرون، تصرفات المريض (ص137).

(2) ابن مفلح، المبدع (ج8/367)؛ الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/337)؛ الماوردي، الحاوي الكبير (ج7/30)؛ البابرتي، العناية (ج8/392).

(3) الشافعي، الأم (ج6/241)؛ السرخسي، المبسوط (ج18/24).

(4) ابن تيمية، المحرر (ج2/374).

معروف محاباته لها لا يرد إقراره. وإن كان معروف بمحابتها ولها ولد صغير والذي بينه وبين ولده من غيرها متفاقماً، فيرد إقراره<sup>(1)</sup>.

2. إذا أقر مريض الموت لقاتله بدين ثم مات من جنايته؛ فيرد إقراره، لأن الإقرار للقاتل بمنزلة الإقرار للوارث من حيث عجز المقر عن إيصال النفع إليه بإنشاء التبرع<sup>(2)</sup>.

3. إذا أقرت الزوجة وهي في مرض الموت بأنها استوفت مهرها من زوجها، وليس لها مال غيره، وكان عليها دين صحة، ثم ماتت وهي في عصمته، يرد إقرارها، ويكون بين الغرماء بالحصص، لأنه إقرار لوارث وهو الزوج<sup>(3)</sup>.

4. إذا أقر مريض الموت أنه كان قد طلق زوجته المدخول بها في صحته ثلاثاً، أو بائناً بغير رضاها، يرد القاضي إقراره، الذي يستلزم عداها أجنبية لا ترث، ويعامله معاملة المنشئ للطلاق في مرض الموت، ويحكم لها بالميراث منه معاملة له بخلاف قصده عند الحنفية، والمالكية، والحنابلة خلافاً للشافعية، مع اختلافهم في التفاصيل<sup>(4)</sup>.

5. يرد إقرار المريض مرض الموت بهبة مقبوضة في حال مرضه لوارثه، أو لقاتله للتهمة، فقد يؤثر أحد الورثة على الآخرين. وكذلك الهبة<sup>(5)</sup> للقاتل فقد يؤثر الشخص قاتله لميل في قلبه أو لقصد مجازات إساءته بالإحسان<sup>(6)</sup>.

#### القرينة الخامسة: السكر<sup>(7)</sup>:

هو مدى تأثير المسكر على العقل، وهو نسبي يختلف بحسب الشخص، وكمية المسكر ونوعه، فهناك من لا يتأثر بالمسكر مطلقاً لكونه قد شرب قليلاً منه، أو لكونه قد اعتاد شربه حتى أصبح لا يؤثر في عقله، وقد يتغير عقله ولم يفقده بالكلية، فيجتري به على معانٍ لا

(1) مالك، المدونة (ج4/66)؛ ابن البراذعي، التهذيب (ج3/625).

(2) السرخسي، المبسوط (ج27/178).

(3) مالك، المدونة (ج4/66).

(4) الكاساني، بدائع الصنائع (ج3/218)؛ الصاوي، بلغة السالك (ج2/528)؛ ابن قدامة، الكافي (ج2/314).

(5) الهبة: تمليك مال للغير في الحياة بلا عوض، وتشمل الهدية والصدقة والإبراء إسقاط أو استيفاء. ابن الهمام، فتح القدير (ج9/19)؛ ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (ج2/437).

(6) البكري، حاشية إعانة الطالبين (ج3/228)؛ السرخسي، المبسوط (ج20/84).

(7) السكر: معنى يزول به العقل عند مباشرة الأسباب البمزيلة. البخاري، كشف الأسرار (ج4/352).



يجترئ عليها صاحبياً، ويندفع إلى الإقدام على الإقرار من غير إدراك لعواقبه، أو يفقد عقله بالكلية فيصبح لا تمييز عنده فلا يعرف الرجل من المرأة، وقد يبلغ فيه السكر حد الإغماء.

فإن سكر بسبب مباح كالبنج، وشرب المضطر، والمكره، وأقر بشيء أثناء سكره فيرد إقراره ولا يلزمه في مال ولا بدن سواء وهو سكران أو بعد الإفاقة وذلك باتفاق الفقهاء لقريظة السكر بسبب مباح التي تورث عدم الثقة بصحة أقواله؛ لأنه يهذي، ويخلط كلامه، ويستوي عنده الحسن والقبيح، فهو كالمجنون، والمغمى عليه في عدم الجنابة<sup>(1)</sup>.

أما من سكر بسبب غير مباح فقد اختلفت الفقهاء في رد إقراره بقريظة السكر لاختلاف تأثير المسكر على الأشخاص، فاتفقوا على رد إقرار من بلغ السكر به حد الإغماء ومن أزال المسكر عقله بالكلية، فأصبح لا يعرف الأرض من السماء، ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون، فيرد إقرارهما لقريظة السكر. أما من غير المسكر عقله ولم يفقده بالكلية، واجترأ على معان لا يجترئ عليها صاحبياً، واندفع إلى الإقدام على الإقرار من غير إدراك لعواقبه<sup>(2)</sup>، هذا السكران اختلف الفقهاء في رد إقراره بقريظة السكر حسب الحق المقر به<sup>(3)</sup>.

الذي تراه الباحثة - والله أعلم- أن السكر قريظة يرد بها إقرار السكران مطلقاً، سواء بسبب مباح، أو غير مباح وسواء في الجنائيات أم في الأموال، فهو كالمجنون والصبي لخلطه في الأقوال، وكالسفيه المحجور عليه في المال.

- 
- (1) ابن عابدين، حاشية رد المختار (ج8/196)؛ المرغيناني، الهداية (ج6/355)؛ الحطاب، مواهب الجليل (ج4/243)؛ الماوردي، الحاوي الكبير (ج7/10)؛ السيوطي، مطالب أولي النهى (ج5/322).
  - (2) الحطاب، مواهب الجليل (ج4/243)؛ الجويني، نهاية المطلب (ج14/169)؛ ابن نجيم، الأشباه والنظائر؛ ابن عابدين، قره عين الأختار (ج10/130).
  - (3) ابن نجيم، البحر الرائق (ج13/112)؛ الدسوقي، حاشية الدسوقي (ج3/397)؛ النووي، المجموع (ج17/62)؛ ابن قدامة، المغني (ج5/110).

## المبحث الرابع

### تطبيقات رد الإقرار بالقرائن القضائية (الاجتهادية أو الموضوعية)

إذا أقر شخص أمام القاضي بحق عليه، وشك القاضي بصحة الإقرار بحكم ممارسته للعمل القضائي، وفطنته، وذكائه، وفراسته، عندئذ يوظف القاضي ملكته التي تكونت لديه من معرفة الأحكام الشرعية في استنباط القرينة القضائية من الظروف والأحوال المحيطة بالدعوى مثل: مناقشة الخصوم والشهود، أو من التحقيقات العادية والإدارية، أو محاضر الإجراءات، أو من تقارير الخبراء، كما يمكن للقاضي أن يستنتجها من امتناع أحد الخصوم عن الإجابة عن بعض الأسئلة الموجهة له، أو امتناعه عن تنفيذ ما أمره به، ويشترط أن تكون مثبتة ضمن مستندات الدعوى حتى يتمكن الخصم من مناقشتها أو دفعها، ويجب على القاضي الحيطة والحذر عند رد الإقرار بالقرائن القضائية، وعدم الاعتماد عليها إلا ضمن الضوابط الشرعية، لكي لا يقع بالخطأ والجور، لأن هذه القرائن ليست قاطعة كالقرينة النصية والفقهية المجمع عليها. ولكن يمكن عدها دليل نفي يرد بها الإقرار المعارض إذا اقتنع بها القاضي، وغلب على ظنه صحتها، و أحدثت يقيناً معنوياً عنده بكذب الإقرار المعارض لها، واطمأنت نفسه وارتاح ضميره. والقرائن القضائية متعددة ولا يمكن حصرها<sup>(1)</sup>. ومن أمثلة عليها:

1. أودع رجل عند صاحبه كيساً من الدنانير مختوماً، ثم سافر خمس عشرة سنة، وبعد أن عاد طلب الوديعة، فوجد أن صاحبه قد فتق الكيس من أسفله، واستبدل الدنانير بالدرهم، والخاتم كما هو، وعندما تخاصما إلى القاضي إياس - قاضي البصرة زمن عمر بن عبد العزيز - أقر المُودع عنده أن صاحبه أودعه الكيس من خمس عشرة سنة وبه الدرهم؛ فأخرج القاضي إياس الدرهم، فوجد فيها ما ضرب منذ خمس سنين وعشر سنين، ففطن إلى أن تاريخ ضرب الدرهم أحدث مما أقر به، وهذه قرينة قضائية تناقض الإقرار وتكذبه، فحكم بها ورد إقراره بالدرهم<sup>(2)</sup>.

2. في زمن هارون الرشيد نبه صبي ناشئ قاضياً كبيراً على الحكم السديد مستكفٍ بالنظر الطبيعي إلى الأمور، والذكاء الفطري في استنباط القرينة القضائية، فيحكى أن شخصاً اسمه علي خوجة أراد الخروج إلى الحج، وعنده ألف دينار ذهب، فرأى أن يضع هذه الدنانير في أسفل جرة، ويستترها بالزيتون، ويحكم سدها، ثم يودعها لدى جاره التاجر، ثم غاب سبع

(1) جعافرة، قرائن الإثبات (ص13) ؛ عابد، الإثبات الجنائي بالقرائن (ص104، 142).

(2) وكيع، أخبار القضاة (ج1/342).

سنين. وقبل رجوعه بقليل اشتهدت زوجة التاجر الزيتون، فتذكر التاجر جرة جاره، فوجد الزيتون فاسداً، ووجد الدنانير الألف فأخذها، ثم ملأ الجرة زيتوناً اشتراه من عامه. وصادف أن رجع صاحب الجرة في هذا العام فأخذ الوديعة، ولكنه لم يجد الدنانير، فاختصم إلى قاضي بغداد. فأقر التاجر بأن صاحبه أودعه الجرة منذ سبع سنين وأنكر الذهب، فحكم القاضي بحديث النبي ﷺ: "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر"<sup>(1)</sup>. فحلفه وأطلقه، فاشتكى صاحب الدنانير إلى الخليفة هارون الرشيد. وبينما كان الخليفة متنكراً يتفقد الرعية شاهد أولاداً يلعبون ويمثلون القصة، وبينهم غلامٌ عليه أمارات الذكاء يمثل دور القاضي، فلما عرضت عليه القضية قال: ننظر في الجرة والزيتون الذي فيها، هل تغيرت حاله بعد سبع سنوات. عندها أدرك الخليفة الصواب، فعقد مجلس قضاء، وأجلس الغلام مكان القاضي ليقتضي، فلما أتى بالجرة، وأقر التاجر بأنها هي الجرة التي أودعه إياها منذ سبع سنين، استدعى خبيرين في شؤون الزيتون، فحكما بأن الزيتون من هذا العام، فكيف يقر التاجر بأن الجرة عنده وديعة منذ سبع سنين، ويثبت الخبراء أن الزيتون الذي بداخلها من هذا العام، مما يدل على كذبه، وأن الجرة فتحت، وتم استبدال ما فيها، بهذه القرينة القضائية رد الخليفة إقرار التاجر، ونبه القاضي على اليقظة وتحري السداد<sup>(2)</sup>.

3. تقدم شيخ معه غلام حدّث إلى القاضي أبي حازم، فادعى الرجل ألف دينار ديناً على الغلام وأقر الغلام، بالمبلغ رغم كبر المبلغ، وعدم وجود بينة بالدين، وأصر الرجل على حبس الغلام، فرد القاضي إقرار الغلام، ولم يحكم بمقتضاه بل أجل الحكم لقرائن قضائية عدة، مثل تساهل الغلام في الإقرار رغم عدم وجود بينة بالدين، إصرار الرجل على حبس الغلام، لم يتأكرا ويتجادلا، وبعد ذلك استأذن تاجر على القاضي، وقال له: إني بليت بولد لي حدث يتلف ما يظفر به من مالي على القيان<sup>(3)</sup> عند فلان، وقد اتفق مع صاحب القيان ليقر له، ويحبسه حتى أفع مع أمه وأقضي عنه<sup>(4)</sup>. فتأكد القاضي من موافقة حكمه للحق.

(1) [ البيهقي، السنن الكبرى، القسامة/ أصل القسامة، 213/8: رقم الحديث 16445]. صحيح لغيره. نفس المرجع.

(2) مجلة التراث العربي (ج18/1).

(3) القينة: يُطْلَقُ عَلَى الْمُغْتَبَةِ مِنَ الْإِمَاءِ. ابن منظور، لسان العرب (ج13/352).

(4) ابن القيم، الطرق الحكيمة (ج1/27)؛ العجلان، القضاء بالقرائن المعاصرة (ص121).

4. إذا أقر الزوج لزوجته بمال وهو غارم، فيرد القاضي إقراره للقريضة القضائية التي استتبتها من علاقة الزوجية بين المقر والمقر له - وهي واقعة ثابتة - والدالة على كذب الإقرار وأن القصد من الإقرار الإضرار بدائني الزوج<sup>(1)</sup>.

5. وجود الرهن مع المرتهن قريضة قضائية يرد بها القاضي إقرار الدائن بالوفاء بالدين، كما يُرد إقرارا الدائن بسداد الدين بقريضة وجود سند الدين مع المدين<sup>(2)</sup>.

6. حكم الحاكم عند الحنفية قريضة يرد بها الإقرار، فلو اشترى أحمد عيناً من سمير، وادعى خالد ملكية العين التي بيد أحمد لإحضاره البينة، وأنكر أحمد، وأقر أنها ملك سمير، وحكم القاضي لخالد بالعين، يُرد إقرار أحمد بملكية العين لسمير بقريضة حكم القاضي بملكته لخالد التي كذبت إقرار أحمد، وله حق الرجوع بالثمن على سمير<sup>(3)</sup>.

7. الإقرار على شيء شهد الحس بتكذيبه، كما لو أقر أنه باعه عينا بألف دينار، وهي تساوي ديناراً، أو نصف دينار<sup>(4)</sup>.

8. في حادث طرق أقر سائق السيارة بأنه كان يسوق بسرعة كبيرة ما أدى إلى التصادم، فرد القاضي إقراره بالسرعة العالية للقريضة القضائية المخالفة الناشئة عن الوقائع الثابتة أمامه كطول الفرامل، وحالة السيارة، وحالة الطريق التي ساعدت في تحديد سرعة السيارة.

(1) السرخسي، المبسوط (ج17/196)؛ الماوردي، الحاوي الكبير (ج7/29).

(2) اللاحم، الطرق المختلف فيها لإثبات الجريمة (ج1/167).

(3) وزارة الأوقاف المصرية، موسوعة الفقه الإسلامي المصرية (ج1/48).

(4) الرملي، نهاية المحتاج (ج5/212).

## المبحث الخامس

### تطبيقات رد الإقرار بالقرائن المعاصرة

شهد العصر الحالي تطوراً علمياً في جميع المجالات، ما أدى إلى اكتشاف قرائن لم تكن معروفة من قبل مثل البصمة الوراثية، والفحص الطبي الكاشف عن حالة السكر، أو الزنا، وغيرها من القرائن المعاصرة التي أثبتت مصداقيتها، فهي تومئ إلى الحقيقة، وتوصل إلى الحق والعدل، لذلك استخدمها الغرب في مجال القضاء، فساعدت في تيسير البحث الجنائي، لكنها لا تعد دليلاً مادياً قاطعاً على صاحبها لتطرق الاحتمال إليها. ولكن إن عارضت الإقرار لا يستطيع القاضي أن يتجاهلها؛ لأن إهمالها يعرض الشريعة الإسلامية لتهمة الجمود، وعدم مسايرة العصر، وهذا ما لم يقله أحد، فالشريعة صالحة للتطبيق في كل زمان، واجتهاد الفقهاء المأخوذ من مصادر الشريعة دليل مرونتها وقابليتها لحكم الأجيال المتعاقبة<sup>(1)</sup>. فإن عارضت واحدة من هذه القرائن الإقرار يتولد لدى القاضي شك في مصداقية الإقرار، ويترجح جانب الكذب فيه، ويصبح القاضي مقتنعاً بعدم صدقه، عندئذ يتوجب على القاضي رد الإقرار وعدم الحكم بمقتضاه. ومن الأمثلة على القرائن المعاصرة التي يمكن أن يرد بها الإقرار ما يلي:

#### القرينة الأولى: البصمة الوراثية:

إن دم الإنسان يشتمل على عدد من الصفات الموروثة من الأبوين، ومن ذلك البصمة الوراثية أو الحمض النووي (Deoxyribose nucleic acid (DNA) أي الحمض الريبوزي اللا أكسجين وهو: "العلامة المخلوقة في خلايا الإنسان، والمعينة لهويته، التي تسمح بالتعرف على أصوله وفروعه بصفة أساسية"<sup>(2)</sup>. ويسمى البصمة الوراثية التي منها أمكن تحديد هوية الشخص، حيث إن تحليل حمض (DNA) الموجود داخل نواة الخلية يظهر على صورة شريطين لولبيين تسمى كروموزومات عددها (46) كروموزوماً، (23) من الحيوان المنوي للأب و (23) من بويضة الأم. تتزاوج هذه الكوموزومات فينتج عنها (23) زوجاً. وقد تمكن العلماء حديثاً من التعرف على تركيبها بالتسلسل، وهذا التسلسل يختلف من شخص لآخر، فلا يحدث تشابه إلا بين التوأمين المتشابهين؛ لأنهما ناتجان من انقسام بويضة مخصبة واحدة، فهذا التحليل وصل إلى حد القطع في إثبات النسب أو نفيه وعرفها مجمع الفقه الإسلامي "بالبينة

(1) أبو بكر، نظام الإثبات (ج138/62).

(2) الهلالي، البصمة الوراثية (ص40).

الجينية التي تدل على هوية كل إنسان بعينه".<sup>(1)</sup> فهي، صور للقرينة القاطعة في عصرنا الحاضر، ووسيلة تمتاز بالدقة لتسهيل مهمة الطب الشرعي لإمكان إجراء التحليل على أية خلية بشرية كالدم، أو اللعاب، أو المنى، أو البول، أو غيره، لوجود الحمض النووي في كل خلايا الجسم ما عدا كرات الدم الحمراء؛ لأنها لا تحتوي على نواة. كما أن المادة الوراثية تظل ثابتة في الحياة، وبعد الموت حتى تتحلل الجثة، لذلك اعتبر بعض العلماء أن تحليل (DNA) سيد الأدلة. فهو ليس اختراعاً، بل اكتشافاً لما خلق الله ونظم وأبدع. وقد شاع الأخذ بالبصمة الوراثية عند الغرب في كثير من المجالات التي ترجع بمجملها إلى مجالين رئيسيين هما: المجال الجنائي الواسع، حيث يدخل فيه الكشف عن هوية المجرم سواء في جريمة قتل، أو سرقة، أو خطف، أو انتحال شخصية الغير، والمجال الثاني: إثبات أو نفي النسب<sup>(2)</sup>. أما فقهاء هذا العصر فقد اتفقوا على مجالات يمكن إعمال البصمة الوراثية فيها، ومجالات لا يجوز إعمالها فيها، وهناك مجالات مختلف فيها، وهذا مبني على خلافهم في الإثبات بالقرائن، والذي يعنيني في هذا البحث هو إن أقر شخص بحق، وعورض هذا الإقرار بتحليل البصمة الوراثية، فهل يصح للقاضي رد الإقرار بقرينة البصمة الوراثية أم لا؟ من استطلاع كتابات الفقهاء المعاصرين يمكن استنتاج مسائل متفق على توظيف البصمة الوراثية فيها بضوابط<sup>(3)</sup> مثل:

1. **تنازع مجهول النسب** سواء أكان التنازع بسبب انتفاء الأدلة، أم تساويها، أم اشتراك في وطء شبيهة: كأن يقر أكثر من شخص ببنوة مجهول النسب، وكذلك لو أقر رجل ببنوة ولد، مع توفر شروط الإقرار بالنسب، فألحقه القاضي به لعدم المنازع، ولتشوف المشرع من وصل النسب، وهو أيضاً حق الولد الذي عدّه الإسلام من الضرورات الخمسة، ثم ادّعاه رجل آخر، أو أقر رجلان ببنوة طفل نتيجة نكاح فاسد أو وطء بشبهة، مثل الزواج بالأرملة قبل انقضاء عدتها، في مثل هذه القضايا يجوز للقاضي الاستعانة بتحليل البصمة الوراثية (DNA) في تحديد الإقرار الصحيح بالبنوة، ورد الإقرارات التي تكذبها نتائج التحليل، قياساً على إثبات النسب بالقيافة<sup>(4)</sup> بل بالبصمة الوراثية أولى؛ لأنه قرينة علمية معاصرة قاطعة في إثبات، أو

(1) المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي (مكة 1422هـ). (موقع إلكتروني).

(2) فرحات، موسوعة علم الأحياء (ص 213)؛ غنيم، الاستساح والانجاب (ص 119)؛ السبيل، البصمة الوراثية (ص 36).

(3) أهم ضوابط العمل بالبصمة الوراثية: مختبرات الفحص تابعة للدولة، جميع العاملين في المختبرات ممن هم أهل للشهادة، توثيق كل خطوة وحفظ الوثائق، عمل التحليل بطرق متعددة لضمان صحة النتائج. مناقشات المجمع الفقهي، دورته (15) (ص 21)؛ عبد الواحد، البصمة الوراثية (ص 16).

(4) **القيافة**: هو تتبع الأثر. وقيل للذي ينظر إلى شبه الولد بأبيه قائف. الرملي، نهاية المحتاج (ج 8/375).

نفي النسب لدقة نتائجها المبنية على أساس علمي دقيق. والحكم بثبوت نسب الطفل ممن قامت بينة تحليل البصمة الوراثية لصالحه<sup>(1)</sup>.

2. **تكذيب المقر له بالنسب للمقر:** كما لو أقر شخص ببنة مجهول النسب البالغ العاقل، ولا دليل لديه سوى إقراره، وكذبه الولد المُقر له، عندئذ بإمكان القاضي توظيف تحليل (DNA) في إثبات، أو نفي الإقرار برضى المُقر له، والحكم بمقتضى هذه القرينة؛ لأنها حلت محل البينة<sup>(2)</sup>.

3. **ضياع الأطفال واختلاط الأبناء في المستشفيات:** مثل حدوث خطأ في صاحب النطفة في أطفال الأنابيب، أو خطأ بين الأطفال الخدج في الحضانات، أو تبديل المواليد بالخطأ في قسم الولادة، كما لو وضعت سيدتان في المستشفى بنتين في نفس الوقت، وأخرجت الأمهات من مكان الولادة، وعند وضع الأسورة التي تحمل اسم الطفلة في يدها أخطأت الممرضة، وبعد أن ألحقت كل طفلة بأُمها، شكت إحدى الأمهات بأن طفلتها تبديلت، فكل من المرأتين تدعيان نفس الطفلة، وعندما بلغ الأمر إلى القضاء استعان القاضي بتحليل البصمة الوراثية، لتحديد الإقرار الصحيح ورد الإقرار الكاذب، وإعادة كل طفلة إلى والديها الحقيقيين<sup>(3)</sup>.

4. **وجود جثث لم يتمكن من معرفة هويتها بسبب الكوارث والحروب<sup>(4)</sup>:** فلو أقر شخص بوفاة مورثه في كارثة، وشك القاضي في إقراره، فيجوز للقاضي توظيف تحليل (DNA) للجثة والمقر، فإن أعطى التحليل اختلافاً في النتائج بين المقر والجثة، فللقاضي رد هذا الإقرار لقرينة البصمة الوراثية المعاصرة القاطعة الدالة على نفي النسب بين المقر والجثة، ولا يُمكن المقر من تركة المدعى وفاته.

5. **المجال الجنائي:** مثل لو أقر الزوج بقتل زوجته عمداً، وقد وجد في منزل القتيلة مناديل ورقية ملوثة بالمني، مما ولد شكاً في صحة إقراره، فاستعان القاضي بتحليل DNA الذي أثبت أن هذا السائل المنوي لا يعود إلى الزوج، ما رجح عنده أن الزوجة كانت في خلوة غير شرعية مع غير الزوج. فرد إقرار الزوج بالقتل العمد، ولم يحكم بالقصاص الذي يقتضيه هذا

---

(1) الماوردي، الحاوي الكبير (ج8/53)؛ ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج2/115)؛ الرملي، نهاية المحتاج (ج8/375)؛ البهوتي، كشف القناع (ج4/236)؛ ابن حزم، المحلى (ج9/340)؛ ولا يثبت النسب بالقيافة عند الحنفية. السرخسي، المبسوط (ج17/79).

(2) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (ج10/7267).

(3) أبو الحاج، دور القرائن الحديثة (ص78) نقلاً من تعارض البيئات، عبد الرحمن محمد شرفي (ص700).

(4) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدورة (16)؛ ندوة البصمة الوراثية 27 نوفمبر 2013م.

الإقرار، ولا بديلة القتل الخطأ؛ لأن الزوج مأذون له شرعاً بالقتال<sup>(1)</sup>، وهذا له سابقة في قضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث جاءه رجل يعدو، وسيفه بيده ملطخ بالدم يعدو خلفه قوم، قالوا: "إن هذا قتل صاحبنا" فقال الرجل: "إني ضربت فخذني امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته" فأكد القوم إقراره، فرد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقراره بالقتل العمد، وبرأه، ولم يحكم عليه بالضمان لقرينة أنه مأذون له شرعاً بقتال الصائل، وقتله إن لم يندفع بغير القتل<sup>(2)</sup>.

### القرينة الثانية: الفحوص الطبية مثل:

#### أ - الفحص الطبي الكاشف عن حالة السكر:

يمكن التوصل حديثاً إلى كشف حالة السكر، لأن المواد المسكرة مهما تعددت أنواعها، وطريقة أخذها، ومدة تأثيرها على الشخص، إلا أنها في النهاية تصل إلى الدم وتجري فيه، وتحدث تأثيرها الخاص بالجسم، ثم تمر على الكبد الذي يحولها إلى مادة قابلة للإخراج عن طريق البول، وجزء من الكحول يخرج عن طريق هواء الزفير. لذلك يمكن استخدام جهاز مقاييس الشرب لقياس نسبة المخدر في هواء الزفير، وبالتالي في الدم؛ لأن نسبة المخدر تتوزع في جميع أجزاء الجسم بنفس النسبة، وهناك طريقة أخرى تتم في المختبر لفحص السكر عن طريق الدم بواسطة جهاز إلكتروني يعطي النتيجة بعد دقيقة ونصف، أو الكشف عن المواد القابلة للإخراج التي تتحول إليها المادة المسكرة، عن طريق تحليل البول، إلا أن هناك حالات مرض البول السكري تشابه نتائج تحليل السكر. وقد وجدت أجهزة حساسة تكشف عن حالات الإدمان حيث تقوم بتحليل عينة من الشعر؛ لأن مادة من المخدر تترسب في الشعر، وتثبت ولا تزول حتى لو أفلح الشخص عن الشرب. بهذا يمكن عد الفحص الطبي قرينة قوية على تناول المسكر أولى مما ذكره الفقهاء الأوائل من اعتبار السكر بتصرف الشخص الفعلي، أو القولي؛ لأن الشخص قد يهذي ويختلط قوله لمرض وليس لسكر. كما أن الفحص الطبي لا يتطرق إليه الاحتمال؛ لأن الأطباء قد حددوا نسبة 1% من الكحول في الدم أو البول لاحتساب الشخص متناولاً لمادة مسكرة، ولا يعتبر ما هو أقل من ذلك لاحتتمال تناولاً الشخص دواء يدخل في تركيبه الكحول<sup>(3)</sup>.

(1) تطبيقات البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي (موقع إلكتروني).

(2) ابن قدامة، الكافي (ج4/113) والمغني (ج9/184).

(3) سليمان، أصول الطب الشرعي (ص377)؛ البار، الخمر بين الطب والفقہ (ص69)؛ شريف وآخرون،

الطب الشرعي والبوليس الفني الجنائي (ج1/120)؛ العجلان، القضاء بالقرائن المعاصرة (ص449).



فلو أقر شخص بأنه ارتكب ما يستوجب الحد كقتل، أو سرقة، وهو سكران بطريق مباح، وشك القاضي بأن الدافع للإقرار بالسُّكر هو التهرب من المسؤولية الجنائية؛ لأن من الفقهاء<sup>(1)</sup> من لا يرتب أثراً على تصرفات السكران أثناء السُّكر المباح، عندئذ له توظيف قرينة تحليل الدم للتأكد من السُّكر.

#### ب - الكشف الطبي النافي لجريمة الزنا:

فلو أقرت بكر بالزنا، وشك القاضي بصحة إقرارها فله أن يستأنس بالكشف الطبي عليها؛ فإن بقاء غشاء البكارة قرينة يرد بها إقرارها بالزنا، ويدراً عنها حد الزنا<sup>(2)</sup>.

#### القرينة الثالثة: التشريح:

قبل التشريح يقوم الطبيب الشرعي بفحص الجثة، فحماً ظاهرياً لتحديد هل تحتاج إلى تشريح أم لا، وهذا الفحص يحدد نوع الجثة وسن صاحبها، وطوله، ودرجة التصلب في الجثة لتحديد زمن الوفاة، وملاحظة مقاومة المجني عليه، والعضو الذي تم الاعتداء عليه إلى غير ذلك من الأمور الظاهرية، ثم يقرر إن كان هناك حاجة للتشريح لكشف سبب الوفاة، والحالة الصحية قبل الوفاة<sup>(3)</sup>.

في هذا الزمان يعد التشريح قرينة معاصرة قوية قائمة على أساس علمي احتمال الخطأ فيه قليل، فإن عارضت الإقرار رجحت جانب الكذب فيه، وأوجبت على القاضي رده، ومن الأمثلة على رد الإقرار بقرينة التشريح ما يلي:

1. أقر شخص بالتسبب بحريق نتج عنه قتل آخر تواجد في المكان، فشك القاضي في إقراره، واستعان بقرينة التشريح التي كشفت أن الوفاة كانت بالسّم، أي القتل عمد وليس خطأ، وأن الحريق لتضليل القضاء. عندئذ يجب على القاضي رد هذا الإقرار الذي يستوجب الحكم بالدية، والحكم بمقتضى قرينة الطب الشرعي التي تستوجب القصاص<sup>(4)</sup>.

(1) ابن نجيم، البحر الرائق (ج8/249)؛ حاشية ابن عابدين (ج2/324)؛ الحطاب، مواهب الجليل (ج4/43)؛ ابن قدامة، المغني (ج7/115).

(2) أبو البصل، القضاء بالقرائن في الفقه الإسلامي (موقع إلكتروني).

(3) العجلان، القضاء بالقرائن المعاصرة (ص449)؛ منتدى فقهاء القانون، 2 سبتمبر، 2014  
/https://www.facebook.com/droit.02/posts

(4) العجلان، القضاء بالقرائن المعاصرة (ص440 و 466)؛ الوطن، العدد1399.

2. قد يقر شخص بأنه قتل الآخر دفاعاً عن نفسه، حيث إن القتل اعتدى عليه وهو سكران، ويحمل مسدساً يريد قتله، وهنا يأتي دور القاضي في التحقق من صحة الإقرار، أو رده، فاستعان بالتشريح الذي بين أن القتل لم يكن سكراناً، فرد القاضي الإقرار، ولم يحكم بمقتضاه الذي يستوجب براءة القاتل؛ لأنه مأذون له بالقتال شرعاً لدفع الصائل، ويحكم بمقتضى قرينة التشريح الذي اقتضت عقوبة القتل العمد، أي القصاص<sup>(1)</sup>.

3. أقر سائق بقتل إنسان بعد الاصطدام به في طريق مظلم، ولكن التشريح أثبت أن المدهوس قد توفي بالسم قبل دهسه، وإلقاء جثته بالطريق المظلم، فرد القاضي إقرار السائق بالقتل الخطأ، وبرأه ولم يحكم عليه بالدية التي يقتضيها القتل الخطأ<sup>(2)</sup>.

4. من أقر بقتل آخر بدس السم في طعامه، وأثبت التشريح خلو جسمه من السم، وأن الوفاة طبيعية، فرد القاضي إقراره بالقتل لقرينة التشريح المعاصرة التي عارضت الإقرار، فرجحت جانب الكذب فيه ما أوجب على القاضي رده، وتبرئة المقر<sup>(3)</sup>.

---

(1) العجلان، القضاء بالقرائن المعاصرة (ص453).

(2) المرجع السابق (ص466).

(3) المرجع السابق (ص465).

## الفصل الثالث

### الآثار المترتبة على رد الإقرار بالقرائن

## الفصل الثالث

### الآثار المترتبة على رد الإقرار بالقرائن

الإقرار يثبت به الحق المقر به بلا خلاف، ويظهر أثره على العقوبة والضمان، ورد الإقرار خلاف الأصل، فلا يكون إلا عند وجود قرينة أو مأت للقاضي بأن الحق خلاف الإقرار، وأوجبت على القاضي رده، فأصبح الإقرار هدرًا لا أثر له، ولكن القرينة التي عارضت الإقرار وردته توجب على القاضي الحكم بمقتضاها، ومن ثمّ؛ فإن الحكم بمقتضى القرينة يترك أثرًا على العقوبة والضمان، وهذا هو نفسه أثر رد الإقرار بالقرينة على العقوبة والضمان، لذلك سوف تخصص الباحثة هذا الفصل للحديث عن هذا الأثر من خلال مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: أثر رد الإقرار بالقرائن على العقوبة.

المبحث الثاني: أثر رد الإقرار بالقرائن على الضمان.

## المبحث الأول

### أثر رد الإقرار بالقرائن على العقوبة

العقوبة أو المساءلة الجنائية تجب على من أقر بأنه انتهك حقاً من حقوق الله، أو حقاً للعبد محله الجسم، وردّ القاضي إقراره يجعله لغواً لا يثبت أي حق، ولكن القرينة التي رد بها القاضي الإقرار تومئ بالحق في اتجاه الآخر مخالفاً للإقرار، وتوجب على القاضي لتحقيق العدل أن يحكم بمقتضى ما بينته، وهذا يترك أثراً على العقوبة يمكن بيانه على النحو التالي:

#### أولاً: أثر رد الإقرار بحق الله على العقوبة:

إن حقوق الله نوعان: حقوق الله لا تسقط بالشبهات، مثل الزكاة والكفارة، وهذه الحقوق ليس للقاضي رد الإقرار بها، لأن الشخص يقر بها ليبراً ذمته أمام الله، وفي تنفيذ الإقرار بها نفع للفقراء، لذلك يخرج هذا النوع من حقوق الله عن موضوع هذا البحث. وهناك نوع ثانٍ من حقوق الله يسقط بالشبهات كالحدود، وهو المقصود في هذا المبحث، لأن الإقرار بها يقبل الرد بالقرينة المعارضة مهما كانت ضعيفة، فهي تعد شبهة يدرأ بها الحد لتشوف الشارع لدرء الحدود، والستر على المسلمين، ويمكن الاستدلال لذلك بالكتاب، والسنة، والأثر، والقياس، والمعقول على النحو التالي:

#### 1. القرآن:

قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>.

**وجه الدلالة:** تدل الآية بمنطوقها الصريح على رد إقرار الشخص بالكفر لقرينة الإكراه، وعدم ترتيب عقوبة من الله على إقراره، فمن باب أولى إن رد القاضي إقراراً بحق الله الخالص الذي هو دون الكفر ويدراً بالشبه، ألا يرتب عليه أثراً من عقوبة ويجعل إقراره هدراً<sup>(2)</sup>.

(1) [ النحل: 106 ].

(2) البلخي، تفسير مقاتل بن سليمان (ج2/457).

## 2. السنة:

قال رسول الله ﷺ: "ادروا<sup>(1)</sup> الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الامام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة"<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** النبي ﷺ حث القاضي على دفع الحد عن المقر ما استطاع، ومن طرق دفع الحد رد الإقرار بأية قرينة ترجح جانب الكذب في خبر المقر، فيرد القاضي إقراره، ولا يرتب عليه عقوبة حدية<sup>(3)</sup>.

## 3. الأثر:

• قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: "لئن أعطل الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها بالشبهات"<sup>(4)</sup>.

**وجه الدلالة:** الأثر فيه دلالة واضحة على تطبيق أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه تعطيل إقامة الحد بالشبهة، أي عدم ترتيب عقوبة على من وجدت شبهة في اقتراه جريمة حدية، ومن طرق تعطيل الحد بالشبهة رد الإقرار بالحد بالقرينة، ولو كانت ضعيفة، وعدم ترتيب عقوبة حدية<sup>(5)</sup>.

• إن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أتى بسارق، فاعترف قال: أرى يد رجل ما هي بيد سارق، فقال الرجل: والله ما أنا بسارق، ولكنهم تهددونني، "فخلى سبيله ولم يقطعه"<sup>(6)</sup>.

**وجه الدلالة:** أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عندما رد إقرار الرجل بالسرقة لقرينة الإكراه لم يقطع يده<sup>(7)</sup>.

(1) الدرر: الدفع، أي دفع العقوبة الحدية بمدفعها الشرعي قدر المستطاع. الرازي، مختار الصحاح (ج1/218).

(2) تم تخريجه (ص30) من هذا البحث.

(3) ابن عبد البر، الاستنكار (ج8/13).

(4) [ابن أبي شيبة: المصنف، الحدود/ درة الحدود بالشبهات، 5/511: رقم الأثر 28493. فيه انقطاع].

(5) ابن عبد البر، الاستنكار (ج8/13)؛ الملا الهروي، مرقاة المفاتيح (ج6/2344).

(6) سبق تخريجه (ص36) من هذا البحث.

(7) ابن بطلال، شرح صحيح البخاري (ج8/445).

#### 4. الإجماع:

نقل ابن المنذر الإجماع على درء الحدود بالشبهات، والقرينة المعارضة للإقرار شبهة ترد الإقرار، وتدرأ الحد<sup>(1)</sup>.

#### 5. القياس:

• رجوع المقر عن إقراره يسقط الحد عند جمهور العلماء<sup>(2)</sup>، لمحاولة النبي تلقين المقر بجريمة حدية الرجوع عن إقراره، فمن باب أولى أن يسقط الحد برد القاضي للإقرار؛ لأن الرجوع عن الإقرار هو إلغاء أثر الإقرار، ومنع الحق بعد ثبوته، أما رد الإقرار، فإن الحق لم يثبت بعد، فيكون أولى بعدم ترتب الحد عليه<sup>(3)</sup>.

• إذا تحققت توبة قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه الحد، وكذلك حد الردة بلا خلاف لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ...﴾<sup>(4)</sup>. كما يسقط حد الزنا بالتوبة عند الشافعي خلافاً للجمهور<sup>(5)</sup> لحديث النبي ﷺ: "هلا تركتموه لعله يتوب، فيتوب الله عليه؟"<sup>(6)</sup> فمن باب أولى ألا يترتب عقوبة حدية على من رد القاضي إقراره بالحد لقرينة، لأن رد الإقرار عدم ثبوت الجرم من الأصل بخلاف التوبة، فقد ثبت الجرم، ثم تاب عنه.

#### 6. المعقول:

شرع الله العقوبة رحمة بعباده، ومن باب الرحمة ألا يرتب القاضي عقوبة حدية على إقراره بقرينة معارضة، لعدم التيقن من صدق الإقرار بعد تطرق احتمال الكذب إليه، فلا عقوبة

(1) ابن قدامة، المغني (ج9/57).

(2) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/61)؛ النفراوي، الفواكه الدواني (ج2/228)؛ النووي، مغني المحتاج (ج4/150)؛ ابن قدامة، المغني (ج9/119).

(3) يسقط الحد بالرجوع عن الإقرار عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة وراجح المالكية خلافاً لابن أبي ليلى، وسعيد بن جببر، وعند المالكية رواية تقيده بوجود شبهة. الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/61)؛ النفراوي، الفواكه الدواني (ج2/228)؛ الشرييني، مغني المحتاج (ج4/150)؛ ابن قدامة، المغني (ج9/119)؛ الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة (ج5/80).

(4) [ المائدة: 34 ].

(5) ابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (ج4/222).

(6) [ أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تنمة مسند الأنصار/حديث هزال، 215/36]. صححه الالباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج7/1357).

ما لم تثبت جريمة الحد بطريق قطعي. كما أن حقوق الله مبنية على المسامحة والستر، ولا منازع في حقوق الله أي لا مطالب بالحق.

## 7. القواعد الفقهية:

قاعدة "درء الحدود بالشبهات" وأصل القاعدة حديث النبي ﷺ "ادروا الحدود بالشبهات"<sup>(1)</sup> وهو حديث تلقته الأمة بالقبول، وأجمع عليه علماءها، وعمل به الصحابة.<sup>(2)</sup>

إذن، إذا رد القاضي الإقرار بما يستوجب الحد بقريضة معارضة، يسقط الحد عن المقر اجماعاً كما نقله ابن المنذر<sup>(3)</sup>؛ لأن القريضة التي عارضت الإقرار تعد شبهة تدرأ الحد، ولكن هذا لا يعني عدم معاقبة المقر في كل الأحوال، لأن القريضة التي رُد الإقرار بها توجب على القاضي الحكم بمقتضاها، وقد تقتضي القريضة تبرئة المقر، وعدم إلحاق أي عقاب به، وقد توجب عليه عقوبة تعزيرية، أو عقوبة حدية مغايرة لما يستوجبه الإقرار، و بيان ذلك على النحو التالي:

### أ - عدم ترتب عقوبة:

1. إذا رد القاضي الإقرار بالحد لقريضة جنون المقر، أو صغره، أو كان معتوهاً، أو مكرهاً، فيبراه القاضي، ولا يقع عليه عقاب لعدم التكليف، وعدم توفر القصد الجنائي. ولهذا الحكم سابقة قضائية، فقد روى ابن عباس أن أمير المؤمنين عمرؓ أتى بمجنونة زنت فأمر بجرمها، فمر بها علي بن أبي طالبؓ فراجع بها عمر؛ لأن القلم رفع عنها، فخلى سبيلها، ولم يعاقبها<sup>(4)</sup>.

2. إذا أقر بأنه كان من البغاة، وخرج على الإمام، وقطع الطريق على أهل العدل، أو سرق مال العدل، فيرد القاضي إقراره لقريضة استباحته لمال أهل العدل عن تأويل ولهم منعة، فلا يحد في قطع الطريق، ولا يقطع بالسرقه لقريضة عدم ولاية الإمام على دار البغي عند الحنفية. وخالف الشافعي<sup>(5)</sup>.

(1) [البيهقي، السنن الكبرى، الجراح/ بيان ضعف الخبر 57/8: رقم الحديث 15922]. في اسناده ضعف، الألباني، إرواء الغليل (ج8/25) رقم الحديث 2355.

(2) عودة، التشريع الجنائي (ج1/208).

(3) ابن قدامة، المغني (ج9/57).

(4) [أبو داود: سنن، الحدود/المجنون يسرق، 452/6: رقم الأثر 4399]. صححه الألباني. نفس المرجع.

(5) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/144)؛ الشيرازي، المهذب (ج3/249)؛ ابن قدامة، المغني (ج8/523).



3. أقر بأنه سرق ألف دينار من الغريم، وله عليه ألف دينار حائلة، يرد القاضي إقراره بالسرقة، ولا يقطع له قرينة أن أخذه مباح؛ لأنه أخذ جنس حقه، وكذلك لو سرق أكثر من حقه، لأن بعض المسروق حقه على الشيوخ، كما لو سرق مالاً مشتركاً<sup>(1)</sup>.

4. أقر بالسرقة فرد القاضي إقراره لقرينة رضى المسروق منه الذي قطع الخصومة قبل استيفاء الحد بقوله: هذا ماله، أولم يسرقه، فقد أودعته إياه، أو أقر هو بالباطل، فلا يقطع لكون السرقة مباحة<sup>(2)</sup>.

5. أقر بالسرقة عند الجوع، ورد القاضي إقراره لقرينة الضرورة، حكى الماوردي الإجماع على سقوط القطع للضرورة<sup>(3)</sup>، ولا يعاقب بشيء، ولهذا سابقة في قضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه؛ فبرأ غلمان حاطب بن أبي بلتعة، لما سرقوا في عام مجاعة فقال: "أما والله لولا أني أظن أنكم تستعملونهم، وتجيعونهم، حتى لو أن أحدهم يجد ما حرم الله عليه لأكله، لقطعتم أيديهم"<sup>(4)</sup>.

#### ب \_ ترتيب عقوبة تعزيرية:

يرد القاضي الإقرار لقرينة تدفع الحد عن المقر، ولكنها توجب عقوبة تعزيرية يجتهد فيها القاضي لنتناسب مع الحق الذي أثبتت القرينة أن المقر انتهكه بفعله، وتتناسب مع مقاصد الشريعة، وقواعدها العامة بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع من الإجرام وحرية الفرد، وتندرج العقوبة التعزيرية من النظر، والوعظ، والتوبيخ مروراً بالعقوبات المالية، والسجن إلى أن تصل إلى الجلد والقتل أحياناً، ومن الأمثلة على ذلك:

1. أقر بالزنا ورد القاضي إقراره لقرينة أنه ظن ما ليس بزنا زناً، للقاضي أن يحكم عليه بعقوبة تعزيرية يراها مناسبة لتطهيره تتناسب مع ما فعل من جرم، فقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم إقرار رجل على نفسه بالزنا بامرأة وجدها في طرف المدينة ولم يُعرفها، وطلب منه أن يطهره، فسأله ماذا فعل، فذكر مقدمات الزنا إلا الوطاء، ولم يقم عليه الحد؛ بل أرشده إلى

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/71).

(2) الحطاب، مواهب الجليل (ج6/24).

(3) الخولي، أبحاث حول الحدود في الإسلام (ص85) بالرجوع إلى الماوردي، الحاوي الكبير (ج13/332).

(4) سبق تخريجه (ص49) من هذا البحث.

فعل ما يطهره<sup>(1)</sup> عندما تلا عليه قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفُلًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** النبي ﷺ لم يرد الإقرار عند ظهور قرينة تعارضه فقط، بل حكم عليه بعقوبة تعزيرية تتناسب مع الجرم الذي أثبتت القرينة أنه اقترفه، والعقوبة التعزيرية متروك تقديرها للقاضي بما يناسب ظروف القضية، وعند الحنفية يعزر بتسعة وثلاثين سوطاً<sup>(3)</sup>.

2. زنا في دار الحرب، أو دار البغي، ثم عاد إلى دار الإسلام وأقر بالزنا، يرد إقراره ولا حد عليه لقرينة عدم الولاية عليه عند ارتكاب الجرم، وهو شرط لوجوب الحد عند الحنفية خلافاً للجمهور<sup>(4)</sup> لحديث النبي ﷺ "لا تقام الحدود في دار الحرب"<sup>(5)</sup>. والذي يبدو للباحثة عدم إقامة الحد لأن خلاف الفقهاء يورث شبهة تدرأ الحد عنه، ويمكن للقاضي أن يوقع عليه عقوبة تعزيرية.

3. أقر بوطء ذات محرم بعقد، ورد القاضي إقراره بالنكاح للقرينة النصية بتحريم نكاح المحارم، ولا يقام عليه حد الزنا لشبهة العقد عند أبي حنيفة وأحمد<sup>(6)</sup> ويقتل تعزيراً لشناعة فعله، ولحديث "من وقع على ذات محرم فاقتلوه"<sup>(7)</sup>، ولأن النبي ﷺ أمر عم البراء بذلك، حيث قال "بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نكح امرأة أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه"<sup>(8)</sup>.

(1) [أحمد: مسند الإمام، مسند عبد الله بن مسعود، 60/4: رقم الحديث 3852]. إسناده صحيح، نفس المرجع.

(2) [هود: 114].

(3) السرخسي، المبسوط (ج 24/36).

(4) الكاساني، بدائع الصنائع (ج 7/34)؛ مالك، المدونة (ج 4/484)؛ ابن قدامة، المغني (ج 9/93)؛ الرملي، نهاية المحتاج (ج 7/423).

(5) [البيهقي: السنن الكبرى، السير/ من زعم لا تقام الحدود...، 178/9: رقم الحديث 18225]. غريب لا أصالة له، وروي من قول زيد بن ثابت ﷺ قال: "لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو". الزيلعي، نصب الراية (ج 2/343).

(6) الماوردي، الحاوي الكبير (ج 13/217)؛ ابن قدامة، الكافي (ج 4/88).

(7) [ابن ماجة: سنن، الحدود/ من أتى ذات محرم، 856/2: رقم الحديث 2564]؛ ضعفه الألباني، نفس المرجع.

(8) [أبو داود: سنن، الحدود/ الرجل يزني بحريمه، 157/4: رقم الحديث 4457]؛ صححه الألباني، نفس المرجع.

4. أقر بوطء في نكاح كالشغار، أو المتعة، أو التحليل، أو نكاح المجوسية، أو الخامسة في عدة الرابعة البائن، أو الأخت في عدة أختها البائن، أو زواج بلا شهود أو بلا ولي، عند قاضٍ لا يجيزه، فلا يحكم عليه بالحد عند أكثر أهل العلم لقريظة اختلاف الفقهاء في حل مثل هذه الأنكحة مما يورث شبهة ندرأ عنه الحد، وللقاضي أن يحكم عليه بعقوبة تعزيرية<sup>(1)</sup>. وهذا له سابقة قضائية حيث إن امرأة في زمن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه تزوجت في عدتها، وهما لا يعلمان التحريم. فقال: "لو علمتما لرجمتكما، فجلده أسواطاً، ثم فرق بينهما"<sup>(2)</sup>.

**وجه الدلالة:** درأ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عنهما الحد لقريظة الجهل وعاقبه عقوبة تعزيرية بالجلد أسواطاً .

5. أقر بقذف امرأة بالزنا، ورد القاضي إقراره لقريظة أن المرأة ذمية، فهي غير محصنة، أو مسلمة قد زنت، فلا يحد، ويحكم عليه القاضي بالتعزير؛ لأنه ارتكب محرماً، وهو هتك الستر وإشاعة الفاحشة<sup>(3)</sup>.

**ت- ترتب عقوبة حدية أخرى خلاف ما يوجبه الإقرار:**

1. إن أقر على نفسه بالزنا بامرأة معينة، ورد القاضي إقراره لقريظة تكذيب المرأة له، لأن الزنا مشاركة بين شخصين، فإنصاف للرجل لا يقام عليه الحد مثلها، وإن ادعت عليه القذف، لا يحد للزنا ويحد للقذف؛ لأن حد الزنا حق الله، وحد القذف حق العبد لدفع العار عن المقدوف<sup>(4)</sup>.

2. أقر شخص بالسرقة، ولكن القاضي رد إقراره لقريظة أن السرقة تمت أثناء السفر، وحكم عليه بحد الحرابة<sup>(5)</sup>.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/34)؛ ابن قدامة، المغني (ج9/57).

(2) ابن قدامة، المغني (ج9/56).

(3) السرخسي، المبسوط (ج24/36).

(4) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/61)؛ ابن عابدين، رد المحتار (ج4/29).

(5) الشنقيطي، شرح زاد المستنقع (ج389/5).

## ثانياً: أثر رد الإقرار بالحق للعبد على العقوبة:

إن القاضي قد يرد الإقرار بجريمة بحق العبد لقريظة رجحت جانب الكذب في الإقرار، وبينت أن الحق خلافاً له، وبناء على ذلك قد لا يترتب على الإقرار أية عقوبة في حال أن القريظة نفت وقوع أي ضرر على المُقر له، وقد يترتب عليه عقوبة أخرى في حال أن القريظة أثبتت وقوع ضرر على المُقر له مغايراً لما أُقر به، فبهذا نجد أن رد الإقرار يؤثر على العقوبة، وسوف أقسم الحديث عن هذا الأثر إلى أربعة فروع على النحو التالي:

### الفرع الأول: أثر رد الإقرار بما يستوجب القصاص في النفس على العقوبة:

قد يقر شخص بالاعتداء على آخر بالقتل العمد، مما يستلزم القصاص منه، وتظهر قريظة تعارض هذا الإقرار، وتثبت بأنه لم يباشِر القتل بعدوان وقصد جنائي، أو أنه مأذون له من الشرع بالقتال، أو أن القتل ليس معصوم الدم، أو غير ذلك من القرائن التي تمنع القصاص من المُقر، وتجعل القاضي يرد الإقرار بالعدوان، وفي نفس الوقت توجب عليه الحكم بما بينته، فقد تبرئ المقر ولا توجب عليه أي عقاب، فلا يكون لرد الإقرار بالقريظة أي أثر على العقوبة، أو تشير إلى أن المقر ارتكب جرمًا آخر يستوجب عقوبة أخرى غير القصاص، وبذلك يكون لرد الإقرار أثر على العقوبة بما يتناسب مع الجرم الذي أثبتت القريظة أن المُقر قد اقترفه، فقد يحكم القاضي بالتعزير، أو توجب الحكم بحد غير الذي أقر به، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

#### أ - عدم ترتب عقوبة:

1. لو أقر شخص بقتل آخر عمداً، ورد القاضي الإقرار لقريظة أنه مأذون له من الشرع بالقتل،

ويبرئه ولا يحكم عليه بأية عقوبة، ولهذا شواهد من قضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه:

• أقرت امرأة من هزبل بأنها ذهبت تحتطب، فاتبعها رجل، وراودها عن نفسها فرمته بحجر فقتلته، فرد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقرارها بالقتل العمد لقريظة أنها مأذونة من الشرع بدفع الصائل على نفسها، وأهدر دمه قائلاً: " قتل الله لا يودي أبداً"<sup>(1)</sup>.

• جاء رجل يعدو وسيفه بيده ملطخ بالدم ويعدو خلفه قوم، قالوا: "إن هذا قتل صاحبنا" فقال الرجل: "إني ضربت فخذي امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته"<sup>(2)</sup>.

(1) سبق تخريجه (ص47).

(2) [عبد الجبار: الجامع الصحيح للسنن والمسائيد، ما يسقط به القصاص/ قتل الزوج للزنا، 309/37].

- وجه الدلالة:** رد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقراره بالقتل العمد، وبرأه، ولم يعاقبه بشيء لقريظة أنه مأذون له شرعاً بقتال الصائل، وقتله إن لم يندفع بغير القتل<sup>(1)</sup>.
2. لو أقر بقتل شخص عمداً، يرد القاضي إقراره لقريظة أنه قتل بحق مثل:
- أقر بقتل رجل، ورد إقراره لقريظة المقتول غير معصوم الدم كحربي، أو مرتد، أو زان محصن، أو أقر أنه جرحه وهو مسلم، ثم ارتد، فمات، فلا قصاص<sup>(2)</sup>.
  - أقر أعمى للنبي صلى الله عليه وسلم بالقتل العمد لأم ولد له كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم، فرد النبي إقراره بالقتل العمد، لقريظة أنه قتل بحق، وأهدر دمها قائلاً: "ألا اشهدوا أن دمها هدر"<sup>(3)</sup>، ولم يعاقبه.
3. إذا أقر بالقتل العمد ورد القاضي إقراره لقريظة أثبتت عدم القصد الجنائي، أو عدم العدوان، فأوجبت على القاضي الحكم بمقتضى القتل الخطأ، وهو عدم القصاص. ومن أمثلته:
- أقر صغير، أو مجنون، أو نائم بالقتل العمد ورد القاضي إقراره للقريظة النصية في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ..."<sup>(4)</sup>.
- وجه الدلالة:** رفع المشرع عن المذكورين إثم الفعل الذي تعمد، لانعدام القصد الجنائي عندهم، وهذا يقتضي عدم القصاص منهم<sup>(5)</sup>.
- أقر بقتل شخص متعمد في ديار الحرب ظنه حربياً ثم بان أنه مسلم يكتم إيمانه، يرد القاضي إقراره بالقتل العمد، لقريظة الخطأ في القصد، ولا يقتص منه<sup>(6)</sup>.

(1) ابن حجر، فتح الباري (ج12/223).

(2) ابن نجيم، البحر الرائق (ج8/328)؛ الثعلبي، التلقين (ج2/183)؛ الغمراوي، السراج الوهاج (ص466)؛ المرادوي، الإنصاف (ج9/350).

(3) [ أبو داود، سنن، الحدود/ الحكم فيمن سب النبي، 416/6: رقم الحديث4361] صححه الألباني، نفس المرجع.

(4) سبق تخريجه (ص26) من هذا البحث.

(5) ابن عبد البر، الاستدكار (ج8/50).

(6) النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (ج11/278).

## ب - ترتب عقوبة تعزيرية:

من أقر بقتل عمد، ورد القاضي إقراره بالعمد لقرينة أنه لم ينشأ الموت عن فعله، ولكنه تحقق منه فعل ضار، ومثل هذه القرائن التي تمنع القصاص توجب تعزيره بما يتناسب مع فعله لتحقيق الزجر والعدل، ومن الأمثلة لذلك ما يلي:

1. أقر بقتل شخص بأن قطع رأسه، ورد القاضي إقراره بالقتل العمد لقرينة أن الطب الشرعي أثبت أنه كان ميتاً قبل ذلك، فالموت لم ينشأ عن فعله، ولكن القاضي يحكم عليه بالتعزير؛ لأنه استحل حرمة الميت<sup>(1)</sup>.

2. أقر بأنه حفر بئراً تعدياً في ملك غيره بلا إذن، فقتل شخصاً، يرد القاضي إقراره بالقتل العمد لقرينة عدم توفر القصد الجنائي، فيسقط القصاص، لأنه قتل بسبب عند الحنفية وأما عند الحنابلة، والمالكية، والشافعية قتل خطأ. وللقاضي تعزيره على التعدي<sup>(2)</sup>.

3. أقر الأب بقتل ابنه فيرد القاضي إقراره بالعمدية لقرينة أن المقتول بعض القاتل، ولا يقتص من الأب عند جمهور الفقهاء لحديث "لا يفاد الوالد بولده"<sup>(3)</sup>. ولكن يعزر، واستثنى مالك إن أضجعه وذبحه يقتص منه<sup>(4)</sup>.

4. إذا توفر العدوان، ولم يتوفر القصد الجنائي، يرد الإقرار بالعمد ولا قصاص؛ لأنه قتل شبه عمد عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد خلافاً لمالك الذي يرى فيه القصاص لأنه عمد بتوفر العدوان<sup>(5)</sup> مثل :

(1) القليوبي وعميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة (ج4/104).

(2) ابن عابدين، رد المحتار (ج6/531)؛ ابن الحاجب، التوضيح (ج3/105)؛ الرملي، نهاية المحتاج (ج7/352)؛ البهوتي، كشف القناع (ج3/439).

(3) [الترمذي: سنن الترمذي، الديات/ ما جاء في الرجل يقتل ابنه، ج4/12: رقم الحديث 1400] صحيح. الألباني الإرواء (ج7/271).

(4) السرخسي، المبسوط (ج26/91)؛ الماوردي، الحاوي (ج12/22)؛ الشنقيطي، شرح زاد المستنقع (ج2/352/18)؛ ابن رشد، بداية المجتهد (ج2/400).

(5) أقسام القتل حسب الحكم المترتب عليها ثلاثة: عمد وخطأ وشبه عمد. وبالنسبة لصورها خمسة: عند مالك عمد وخطأ. وأضاف الشافعي شبه العمد و الحنابلة أضافت ما جرى مجرى الخطأ وإضافت الحنفية القتل بسبب. المرادوي، الإنصاف (ج9/434)؛ الخطاب، مواهب الجليل اشرح مختصر خليل (ج6/24).

• أقر بأنه قتل الشخص عندما قصد ضربه عدواناً بالسّوط أو العصا، فرد القاضي إقراره بالقتل العمد لقرينة عدم توفر القصد الجنائي، فالأداة المستعملة لا تقتل غالباً، فهو قتل شبه عمد لا قصاص فيه.

• أقر بأنه دلاه من شاهق ليخيفه، فمات، يرد إقراره بالقتل العمد لقرينة عدم توفر القصد الجنائي، ويعد قتل شبه عمد، ولا قصاص فيه<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: أثر رد الإقرار بما لا يستوجب القصاص في النفس على العقوبة:

إن أقر شخص بقتل آخر شبه عمد، أو خطأ، فهذا لا يستوجب القصاص، ورد القاضي إقراره لقرينة، فإن هذه القرينة توجب على القاضي الحكم بمقتضاها الذي لا يخرج عن الحالات التالية:

#### أ - عدم ترتب عقوبة: ومن الأمثلة عليه:

1. أقر بالقتل الخطأ، وكان القاتل صغيراً، أو مجنوناً، أو معتوهاً، أو مكرهاً، يرد القاضي إقراره لقرينة عدم التكليف، وعدم توفر القصد الجنائي عند المقر، ولا يعاقب<sup>(2)</sup>.

2. أقر بقتل مدبر من أهل البغي<sup>(3)</sup> وهو يجهل أنه لا يقتل مدبر أهل البغي، ورد القاضي إقراره؛ لأن القرينة أكدت أن هذا المدبر له فئة كان يريد الرجوع إليها، فيكون مأموراً بالقتال عند أبي حنيفة، و المروزي من الشافعية فيكون قتله بحق، فلا يعاقب<sup>(4)</sup>.

#### ب - ترتب عقوبة تعزيرية:

1. أقر بالقتل الخطأ، ورد القاضي إقراره لقرينة أن المقتول غير معصوم الدم، مثل الزاني المحصن، أو مرتد، أو حربي، لا يعاقب على القتل؛ لأنه قتل بحق، فالمقتول دمه مباح، ولكن يعاقب عقوبة تعزيرية؛ لأنه أفتأت على السلطان الذي وكله المشرع بإقامة الحدود<sup>(5)</sup>.

(1) الزيلعي، تبيين الحقائق (ج6/100)؛ الشافعي، الام (ج4/3)؛ ابن قدامة، الشرح الكبير (ج25/36).

(2) الباجي، المنتقى (ج7/74).

(3) أهل البغي: هم قوم خرجوا على الإمام بتأويل سائغ. الشهود، الخلاصة (ص35).

(4) الشيباني، السير (ج1/228)؛ الشوكاني، نيل الأوطار (ج7/201).

(5) البهوتي، كشف القناع (ج6/175)؛ ابن عبد البر، التمهيد (ج21/259).

2. أقر بالقتل الخطأ، ورد القاضي إقراره لقرينة أن القاتل نائم، فيحكم عليه القاضي بعقوبة تعزيريه لإهماله الاحتراز<sup>(1)</sup>.

#### ت - ترتب عقوبة القصاص (القود):

قد يقر الشخص على نفسه بالقتل الخطأ، ولكن القرينة تثبت العدوان، ما يوجب على القاضي رد هذا الإقرار، والحكم بمقتضى القتل العمد الذي أومأت إليه القرينة، وهو القصاص لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(2)</sup> ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾<sup>(3)</sup> إلا أنه يقيد القتل بوصف العمديّة لقول النبي ﷺ: "العمد قود"<sup>(4)</sup>.<sup>(5)</sup> ومن الأمثلة على ذلك:

1. أقر بقتل شخص خطأ بأن حفر البئر في طريقه، وسترها، وهو يعلم أنه سوف يمر، ويقع، ويموت يرد القاضي إقراره بقتل الخطأ لقرينة توفر العدوان، والقصد الجنائي، ويحكم عليه بالقصاص للقتل العمد<sup>(6)</sup>.

2. أقر بأنه حبسه، ومنع عنه الطعام والشراب فهلك، يرد القاضي إقراره لقرينة أن المدة التي تركه بها بغير طعام وشراب تقتل غالباً، وحكم عليه بالقصاص للقتل العمد<sup>(7)</sup>.

3. أقر بأنه قيد آخر، وألقاه في مكان به حيات، فنهشته حية، فمات يرد الشافعي إقراره لقرينة أن هذه الحيات من النوع الذي يقتل غالباً، ويحكم عليه بالقود؛ لأنه توصل إلى قتله بما يقتل غالباً<sup>(8)</sup>.

(1) ابن نجيم، البحر الرائق (ج1/268).

(2) [البقرة : 178].

(3) [البقرة : 179].

(4) القود: قتل القاتل، وسمي بذلك لأن القاتل يقاد بحبل إلى مكان الاستيفاء. ابن منظور، لسان العرب (ج11/192)؛ الزيلعي، تبيين الحقائق (ج3/270).

(5) [ ابن أبي شيبة، المصنف، الديات/ العمد قود، 436/5: رقم الحديث 27766] صححه الألباني، الجامع الصغير (ج1/795).

(6) الرملي، نهاية المحتاج (ج7/240)؛ ابن قدامة، المغني (ج11/461)؛ الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/239).

(7) الماوردي، الحاوي الكبير (ج12/40).

(8) المطيعي، شرح المذهب (ج12/387).



### الفرع الثالث: أثر رد الإقرار بما يستوجب القصاص فيما دون النفس على العقوبة:

إذا أقر شخص بالاعتداء على ما دون النفس من قطع أطراف من المفاصل<sup>(1)</sup>، أو جراح بما يوجب القصاص كقطع يد، أو رجل، أو فقه عين، أو جدع أنف، أو كسر سن، ورد القاضي إقراره لقرينة بينت أن الحق خلاف هذا الإقرار؛ فإن الحكم يكون بمقتضى هذه القرينة، ويأخذ أحد هذه الاحتمالات:

#### أ - عدم ترتب عقوبة:

أقر بأنه اعتدى على آخر متعمد بما هو دون النفس، ولكن القاضي رد إقراره لقرينة أوجبت تبرئة المقر، ومن أمثلة ذلك:

1. أقر بأنه أسقط ثنيته الذي عض ذراعه عندما نزع ذراعه من فم العاض، فيرد القاضي إقراره بالعمدية لقرينة دفع الصائل عن عضو من أعضائه، ويهدر ثنيته، ولا يعاقبه، وهذا له سابقة من قضاء النبي ﷺ، حيث أتى العاض يطلب العقل عن ثنيته، قال: "أردت أن تقضمه كما يقضم الفحل؟" وأبطلها<sup>(2)</sup>.

2. أقر السيف بقطع يد سارق عمداً بأمر من القاضي، ثم ثبت للقاضي خطأ الحكم لقرينة أن له ديناً على المسروق منه بقدر المال المسروق تمثل شبهة تدرأ عنه الحد، فيرد إقرار السيف بتعمد القطع لقرينة أنه مأمور من القاضي بالتنفيذ فلا يعاقب السيف<sup>(3)</sup>.

3. أقر بالتسبب بقطع رجل آخر عندما قطع أصبعه قصاصاً، ورد القاضي إقراره لقرينة السراية فسراية، القود مهدرة، ولا يحكم عليه بعقوبة<sup>(4)</sup>.

#### ب - ترتب عقوبة تعزيرية:

أقر بقطع يد رجل، فرد القاضي إقراره لقرينة أنه استوفى حقه بالقصاص، أو المقطوع مرتد، فيعزر لأنه أفتات على السلطان<sup>(5)</sup>.

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/298) .

(2) [ مسلم: المسند، القسامة / الصائل على نفس ...، 1301/3: رقم الحديث 1674].

(3) ابن قدامة، المغني (ج9/180).

(4) ابن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (ج8/420).

(5) النووي، المجموع (ج18/451)؛ الشنقيطي، شرح زاد المستقنع؛ بن قدامة، الشرح الكبير (ج9/353).

## ت - ترتب عقوبة القصاص:

لو أقر شخص بالاعتداء على آخر فيما دون النفس، ويستوجب القصاص فيه، ورد القاضي إقراره لقرينة أثبتت أن الضرر الذي لحق بالمجني عليه من فعل المقر يستوجب قصاصاً أكبر مما أقر به مع وجود الجور والعداوة، فللقاضي أن يحكم بالقصاص حسب الضرر الذي نتج عن فعله، وليس بحسب المقر به<sup>(1)</sup>. لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾<sup>(2)</sup> و﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(3)</sup> ومثال ذلك:

1. أقر بأنه جدد أنف آخر، أو قطع أذنه، أو هشم رأسه، فرد القاضي إقراره، ولم يحكم بمقتضاه لقرينة السرية التي أودت بحياة من جدد أنفه، وبسمع من قطعت أذنه، أو ببصر من هشمت رأسه، فحكم بالقصاص، وهو محل إجماع أهل العلم<sup>(4)</sup>.
2. أن الربيع أخت أنس بن النضير أقرت بأنها لطمت جارية فكسرت ثنيتها، فرد النبي ﷺ إقرارها بالضرب لقرينة أن كسر الثنية نتج عن فعلها، وحكم بالقصاص قائلاً: "يا أنس كتاب الله القصاص"<sup>(5)</sup>.

## الفرع الرابع: أثر رد الإقرار بما لا يستوجب القصاص فيما دون النفس على العقوبة:

لو أقر بما لا يستوجب القصاص فيما دون النفس كقطع عضو من العضد، أو الساعد، أو الفخذ، أو الساق، أو لحم العضد، أو الساعد، أو الفخذ، أو الساق<sup>(6)</sup>، أو كسر عظم غير السن، وفي بعض الجراح، فلا قصاص فيه لعدم إمكان المماثلة، أو يقر بأنه كان يمارس حقاً أباحه له الشرع، فنتج هلاك آخر، ولكن لو ظهرت قرينة بينت أن أثر فعل الجاني أكثر من ذلك، فيرد القاضي إقراره، ويحكم عليه بموجب ما أثبتت القرينة، ويكون الحكم بما يلي:

## أ - عدم ترتب عقوبة:

(1) ابن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (ج8/420).

(2) [النحل: 126]

(3) [البقرة: 194]

(4) الشيرازي، المهذب (ج3/216)؛ ابن قدامة، المغني (ج9/641).

(5) [البخاري: صحيح البخاري، الصلح/الصلح في الدية، 186/3: رقم الحديث 2703]

(6) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/298).

أقر الولي بأنه ختن الصبي فمات، يرد القاضي إقراره بالقتل لقرينة أنه فعل مأمور به من المشرع، ولا يعاقب<sup>(1)</sup>.

#### ب - ترتب عقوبة تعزيرية:

1. أقر بأنه شهد في قضية أن فلاناً مات، ورد القاضي إقراره لمجيء فلان حياً، فيعزر لارتكابه شهادة زور تضر بالمسلمين<sup>(2)</sup>.

2. نهاه القاضي عن عدم العدل بالمبيت بين زوجته بناء على شكوى إحداهن، ثم أقر بالعدل بين زوجته، فرد القاضي إقراره لقرينة إقامته عند الأخرى شهراً بلا سفر، وحكم عليه بالتعزير لعودته إلى الجور بعد نهي القاضي له بناء على دعوى الزوجة<sup>(3)</sup>.

#### ت - ترتب عقوبة القصاص:

قد يقر بالاعتداء على ما دون النفس، وترد القرينة بالإقرار، وتوجب عليه عقوبة أكبر مما أقر به، مثل عقوبة القصاص؛ لأن فعله أودى بحياة المجني عليه، ومن الأمثلة على ذلك:

1. أقر بأنه مارس حقه في تأديب، زوجته وهو مأذون له شرعاً بذلك فماتت، يرد القاضي إقراره بممارسة حقه في التأديب، وعدم ضمانه لما نتج عنه، لقرينة التعدي بالضرب الشائن المبرح المتجاوز حدود التأديب المشروعة، فيتفق الفقهاء في معاقبة الزوج بالقصاص<sup>(4)</sup>.

2. أقر بقطع ذراع آخر من الساعد، وهذا لا يستوجب القصاص، ورد القاضي إقراره لقرينة أن القطع كان من المفصل، وحكم القاضي بالقصاص<sup>(5)</sup>.

3. أقر بأنه رمى عليه حية ميتة، أو جرى خلفه بسيف، ففزع ومات، يرد مالك إقراره بالتعدي على ما دون النفس، ويقتص منه؛ لأن مالكا يعد القتل بطريقة معنوية قتل عمد<sup>(6)</sup>.

(1) ابن قدامة، المغني (ج9/180).

(2) ملا خسرو، درر الحكام (ج2/391).

(3) داماد أفندي، مجمع الأنهر (ج1/374).

(4) ابن نجيم، البحر الرائق (ج5/53)؛ القرافي، النخيرة (ج12/119)؛ الشافعي، الأم (ج7/217)؛ ابن قدامة، الكافي (ج5/199).

(5) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/300).

(6) الحطاب، مواهب الجليل (ج8/306).

4. أقر بأنه ضربه عدواناً بما لا يقتل غالباً كالسوط والعصا، فيرد مالك إقراره لقرينة العدوان، ويحكم عليه بالقصاص؛ لأنه يعتبر العدوان عمداً، وعدمه خطأ، ولا يعد قرينة القصد الجنائي، وبذلك يقسم القتل إلى عمد وخطأ، ولا يعد شبه العمد. خلافاً للأئمة الثلاثة<sup>(1)</sup>.

---

(1) المرجع السابق (ج/6/24).

## المبحث الثاني

### أثر رد الإقرار بالقرائن على الضمان

إن من جرائم الحدود ما يتعلق به مال، مثل السرقة والحراية والبغي، والقريضة ترد الإقرار بجرائم الحدود، فيسقط الحد، ولكن المال الذي تعلق بالجريمة الحدية لا يتأثر بهذا الرد، ويحكم عليه بضمان (تعويض) المال الذي أقر بسرقة، كما أن هناك من الجرائم ما يقع فيها الاعتداء على حق العبد، مثل الاعتداء على جسم الشخص بقطع عضو، أو جراحه، أو اعتداء على ماله كالإتلاف أو الغصب، فإن أقر شخص بشيء من هذا، وظهرت قريضة معارضة كذبت ما أقر به، وأثبتت ضرراً آخر وقع على المجني عليه ناتجاً عن فعل المقر، توجب على القاضي رد الإقرار، وتضمن المقر الضرر الذي أثبتته القريضة، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

#### أولاً: أثر رد الإقرار بحق الله يتعلق به مال على الضمان:

إن القريضة ترد الإقرار بالحد؛ لأن الحدود حقوق خالصة لله مبنية على المسامحة فتدراً بالشبهات، والقريضة - ولو ضعيفة - تولد شبهة تدراً الحد لتشدد المشرع في إثبات الحدود تشوفاً إلى السر، أما المال الذي تعلق بالجريمة الحدية فهو حق العبد لا يرد الإقرار به بالقريضة، فيثبت مع الشبهة لتساهل المشرع في إثباته حتى ينتفع به العبد، فحقوق العباد مبنية على المشاحة، ولا تسقط بالتوبة، فمن باب أولى ألا يرد الإقرار بها بالقريضة، لأن في ذلك منعاً لوصول الحقوق إلى أصحابها، وهذا استمرار، وتمادٍ في الظلم والإثم، وقد حرمه المشرع، ومن أمثلة ضمان المال المتعلق بالجريمة الحدية التي رد الإقرار بها ما يلي:

1. أقر بسرقة مال مشترك، ورد القاضي إقراره لقريضة شبهة الملك، فلا يقطع؛ لأنه حد يدرأ بالشبهة، ويضمن المال الذي أقر بسرقة؛ لأنه حق العبد يجب أن يسان<sup>(1)</sup>، لقول النبي ﷺ: "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"<sup>(2)</sup>.

2. أقر بأنه كان محارباً وتاب قبل القدرة عليه، فيرد القاضي إقراره بالحراية للقريضة النصية، وهي التوبة قبل القدرة عليه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(3)</sup> فيسقط

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/73)؛ الماوردي، الحاوي (ج13/297).

(2) [ أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند البصريين/ من حديث سمرة بن جندب، 277/33: رقم الحديث 20086؛ ضعفه الألباني، إرواء الغليل، 348/5: رقم الحديث 1516.

(3) [ المائدة: 34].

عنه حد الحرابة، إلا أنه يضمن المال عند مالك، أما عند الحنفية فيضمن المال إن كان قائماً فقط<sup>(1)</sup>.

3. أقر جماعة بأنهم أتلفوا مال أهل العدل وهم بغاة، فيرد القاضي إقرارهم لقريظة أن الإلتلاف تم قبل تمكن المنعة للبغاة، أو بعد انهزامهم، أو خروجهم على الإمام كان من غير تأويل، ويحكم عليهم بضمن الأموال، لأنهم حينئذ من أهل دار الإسلام، فتكون الأموال معصومة، ولو سقط ضمان المتلف لضاعت أموال الناس وهذا محرم<sup>(2)</sup>.

4. رد القاضي إقرار شخص بالزنا بامرأة معينة لقريظة تكذيب المرأة وادعائها الزواج، فعند الحنفية والمالكية يسقط عنه حد الزنا، ويضمن للمرأة المهر<sup>(3)</sup>.

ثانياً: أثر رد الإقرار بحق للعبد على الضمان:

الفرع الأول: أثر رد الإقرار بالاعتداء على النفس على الضمان:

إن الإقرار بالاعتداء على النفس يشمل الإقرار بالقتل بجميع أقسامه: العمد، وشبه العمد، والخطأ حسب التقسيم الراجح عند العلماء، فرد الإقرار بالاعتداء على النفس بالقرائن يأخذ عدة صور، فقد يقر بقتل شخص، ويرد إقراره بقريظة أثبتت أنه حي، أو أثبتت أن الموت لم ينتج عن فعل المقر؛ بل نتج عن سبب آخر، وفي هذه الصور لا يكون لرد الإقرار أي أثر على الضمان، وقد تثبت القريظة أن الموت نتج عن فعل المقر، ولكن نوع القتل هو الذي رده القريظة، وهذا هو الذي يُؤثر في الضمان، وبيانه على النحو التالي:

الصورة الأولى: أثر رد الإقرار بما يستوجب القصاص في النفس على الضمان:

1. أقر بالقتل العمد، ورد القاضي إقراره لقريظة أثبتت أنه قتل خطأ، فإن القاضي يرد إقراره بالعمد، ويحكم بضمن القتل خطأ، ومثاله:

(1) ابن نجيم، البحر الرائق (ج5/84)؛ العبدري، التاج والإكليل (ج8/431).

(2) السرخسي، المبسوط (ج10/128)؛ ابن جزري، القوانين الفقهية (ص238)؛ ابن القاسم، اللباب (ص373)؛ ابن قدامة، المغني (ج8/524).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/61)؛ ابن عابدين، رد المحتار (ج4/29)؛ زروق، شرح زروق (ج2/882).

- أقر صغير، أو مجنون، أو نائم بالقتل العمد، ورد القاضي إقراره للقريئة النصية في حديث النبي ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة"، التي رفعت عنهم الإثم، فيحكم بالدية المخففة<sup>(1)</sup> على عاقلة<sup>(2)</sup> الجاني، لأنه قتل خطأ، وخالف الشافعية في عمد الصبي المميز، فجعلوا دية في ماله لأن عنده عمداً<sup>(3)</sup>.
- أقر بقتل كافر عمداً، فيرد الإقرار بالقتل العمد لقول النبي ﷺ: "لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٍ، ولا ذو عهدٍ في عهده"<sup>(4)</sup>، ويضمن دية القتل الخطأ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾<sup>(5)</sup>.
- أقر بحفر بئر تعدياً في ملك غيره بلا إذن، فهلك به إنسان أو دابة، أو اتبع شخصاً بسيف، ففر منه ووقع في شيء أهلكه، فيرد إقراره بالقتل العمد لقريئة عدم توفر القصد الجنائي، ويضمن الدية بمقتضى القتل الخطأ عند الشافعية، والحنابلة، وبموجب القتل بسبب عند الحنفية لقريئة عدم مباشرته للقتل<sup>(6)</sup>.

## 2. أقر بالقتل العمد ورد إقراره لقريئة أن الأداة لا تقتل غالباً، فثبت أن القتل شبه عمد،<sup>(7)</sup>

- (1) **الدية المخففة**: مائة من الإبل، وهي في الخطأ مخففة من ثلاثة أوجه الأول وجوبها خمسة (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض). والثاني وجوبها على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين، وفي شبه العمد مخففة من وجهين وهما وجوبها على العاقلة ووجوبها مؤجلة في ثلاث سنين. الشرييني، الإقناع (ج2/503).
- (2) **العاقلة**: ضمناً الدية وتحملوها من عصابات القاتل، عصابة الجاني الذين يرثونه بالنسب، أو الولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين. الماوردي، الحاوي الكبير (ج12/340)؛ النجيري، حاشية البجيرمي (ج4/122).
- (3) الجويني، نهاية المطلب (ج16/444).
- (4) [ أبو داود، سنن أبي داود، الجهاد/ في السرية ترد على أهل العسكر، 80/3: رقم الحديث 2751] حكم الألباني: حسن صحيح. نفس المرجع.
- (5) [ النساء: 92].
- (6) الزيلعي، تبين الحقائق (ج6/102)؛ النووي، روضة الطالبين (ج9/333)؛ ابن قدامة، المغني (ج9/565).
- (7) عند الأئمة الثلاثة خلافاً لمالك الذي يقسم القتل إلى قسمين عمد وخطأ. العيني، البناية (ج13/76)؛ ابن رشد، المقدمات (ج3/329)؛ الماوردي، الحاوي الكبير (ج13/30)؛ ابن قدامة، المغني (ج11/462).

فيضمن الدية المغلظة<sup>(1)</sup>

ومثاله: من أقر بأنه قتله متعمداً عندما ضربه بالسوط، أو بعصى صغيرة، أو ركله في غير مقتل، فرد إقراره بالعمد؛ لأن الأداة لا تقتل غالباً، ومكان الضرب ليس مقتلاً، فتضمن عاقلة المقر الدية<sup>(2)</sup>.

**الصورة الثانية: أثر رد الإقرار بما لا يستوجب القصاص في النفس على الضمان:**

إن أقر بالاعتداء على النفس بقتل شبه عمد، أو قتل خطأ هذا لا يستوجب القصاص، ولكنه يستوجب الضمان، وقد ترد القرينة الإقرار به، وتغير نوع القتل ما يترك أثراً على نوع الضمان الواجب هل هو دية مخففة أو مغلظة؟ وبيانه:

### 1. أثر رد الإقرار بالقتل شبه العمد على الضمان:

لو أقر بالقتل شبه العمد، ورد القاضي إقراره لقرينه أثبتت أنه قتل خطأ؛ فإن القاضي يحكم بالدية المخففة على العاقلة، ومثاله:

- أقر بأنه حفر بئراً في أرضه، فسقط به رجل وهلك، فرد القاضي إقراره بالقتل شبه العمد، وحكم عليه بمقتضى القتل الخطأ، فيحكم القاضي بضمان الدية المخففة على العاقلة<sup>(3)</sup>.
- أقر بقتل ابنه شبه عمد بأن رماه بمحدد، فرد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إقراره بشبه العمد لقرينة أن الآلة تقتل غالباً، ولم يقتص منه لعاطفة الأبوة، وأن الأب سبب وجود الابن، فلا يكون الابن سبب عدم الأب و"قضى بالدية في ماله"<sup>(4)</sup>.

### 2. أثر رد الإقرار بالقتل الخطأ على الضمان:

إذا أقر بالقتل الخطأ، ورد القاضي إقراره، وأثبتت القرينة أن القتل كان شبه عمد، فيحكم القاضي بضمان الدية المغلظة على العاقلة التي يوجبها القتل شبه العمد، ومثاله:

---

(1) الدية المغلظة: تجب في قتل العمد الذي عفي فيه عن القصاص مقابل الدية، وهي مائة من الإبل، أربعون منها في بطونها وأولادها، وتغليظها يكون بثلاثة أمور: كونها مثلثة، وكونها على الجاني وكونها حالة من غير تأخير. الشرييني، الإقناع (ج2/503).

(2) ابن قدامة، المغني (ج7/766).

(3) العبدري، التاج والإكليل (ج8/306).

(4) السرخسي، المبسوط (ج26/91).



- أقرت امرأة من هذيل بأنها رمت الأخرى بحجر فقتلتها وجنينها، فرد النبي ﷺ إقرارها بالقتل الخطأ لقرينة أن الحجر يقتل غالباً، وحكم عليها بمقتضى القتل شبه العمد، وهو: " دية جنينها غرة<sup>(1)</sup>، عبد أو وليدة<sup>(2)</sup>، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها"<sup>(3)</sup>.
- أقر بقتل زوجته خطأ عندما كان يؤدبها، وهو مأذون له بذلك، ويرد القاضي إقراره لقرينة أنه أسرف في التأديب ما أفضى إلى القتل، فيضمن الدية المغلظة عند الحنابلة<sup>(4)</sup>.
- أقر بقتل إنسان خطأ عندما حبسه، ومنع عنه الطعام والشراب فمات، يرد الصحابان من الحنفية إقراره بالقتل الخطأ لقرينة أنه لا بقاء للأدمي دون طعام وشراب، فمنعهم عن الشخص إهلاك له، أما الشافعية فاشتروا أن تكون المدة لا يموت مثله فيها غالباً، فيحكم عليه بضمن الدية المغلظة على العاقلة بمقتضى القتل شبه العمد<sup>(5)</sup>.

### الفرع الثاني: أثر رد الإقرار بالاعتداء على ما دون النفس على الضمان:

الاعتداء على ما دون النفس له صورتان. الأولى: يستوجب القصاص، والثانية: لا يستوجب القصاص، وبيان ذلك:

#### الصورة الأولى: أثر رد الإقرار بما يستوجب القصاص فيما دون النفس على الضمان:

إن أقر شخص بالاعتداء على غيره بما هو دون النفس، كقلع عين، أو جرح أنف، أو قطع طرف من مفصل أو جرح، فمثل هذه الجنايات على ما دون النفس تستوجب القصاص، أما إن ظهرت قرينة ردت هذا الإقرار، فيلغى ويصبح هدرًا، ولا يثبت القصاص، ولكن القرينة نفسها التي ردت الإقرار توجب على القاضي الحكم بمقتضاها إن أثبتت أن فعل المقر قد سبب ضرراً على المجني عليه في جسمه خلافاً لما أقر به، وبناء على هذا يظهر أثر لرد الإقرار على الضمان؛ لأن ما دون النفس يسلك مسلك الأموال<sup>(6)</sup>، ومن الأمثلة عليه:

(1) الغرة: أول الشيء. وهي ضمان الجناية على الجنين، وقيمتها نصف عشر دية الرجل، وعشر دية الأنثى.

ابن منظور، لسان العرب (ج5/19)؛ ابن قدامة، المغني (ج8/410).

(2) سبق تعريفها (ص46).

(3) [ البخاري، صحيح البخاري، الديات/ جنين المرأة، 11/9: رقم الحديث 6910 ]

(4) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/233)؛ لابن قدامة، المغني (ج7/650).

(5) الكاساني، بدائع الصنائع (ج7/234)؛ الخطيب الشربيني، مغني المحتاج (ج4/5).

(6) الزيلعي، تبیین الحقائق (ج4/297).

1. أقر بأنه قطع يد آخر من المفصل، فرد إقراره لقرينة عدم إمكان المماثلة، فقد أثبت الطب أن القطع ليس من مفصل، فيرد الإقرار، ويضمن الجاني العقل<sup>(1)</sup>.
2. أقر بأنه جرح فلاناً جرحاً يوجب القصاص، ولكن رد إقراره لقرينة أن الطب الشرعي أثبت أن الجرح ليس فيه قصاص ويحكم بالأرش<sup>(2)</sup>.

**الصورة الثانية: أثر رد الإقرار بما لا يستوجب القصاص فيما دون النفس على الضمان:**

لو أقر بالاعتداء على آخر فنتج عن فعله ضرر بالمجني عليه لا يستوجب القصاص، كقطع لسان، أو شلل عضو، أو عرج أو كسر، لقول النبي ﷺ: "لا قود في الشلل، ولا في العرج، ولا في الكسر وفيه العقل"<sup>(3)</sup>، وردت القرينة هذا الإقرار، وبينت أن الضرر الحاصل للمجني عليه يكون ناتجاً عن فعل المقر فيرد القاضي إقراره، ولا يترك أثراً على الضمان، أما إن أثبتت القرينة أن فعل المقر قد نتج عنه ضرر آخر غير الذي أقر به، فإن القاضي يُضمن المقر ما ثبت لديه بالقرينة، ومن الأمثلة على ذلك:

1. أقر بأنه ضربه فكسرت ساقه بدون قصد لكسرها أي كسرت خطأ، فرد القاضي إقراره بالكسر الخطأ لقرينة العداوة الظاهرة بينهم، وحكم عليه بحكومة عدل<sup>(4)</sup> بناء على كسر الساق عمداً<sup>(5)</sup>.
2. أقر الزوج بضرب زوجته تاديباً وهو مأذون له من الشرع، ورد القاضي إقراره لقرينة أنه تجاوز الحد المأذون له به، فقد كسر يدها خطأ عندما ضربها بالعصى، ويضمنه<sup>(6)</sup>.

(1) الزيلعي، تبیین الحقائق (ج6/111)؛ الصاوي، بلغة السالك (ج4/351)؛ الشافعي، الأم (ج6/55)؛ ابن مفلح، المبدع (ج7/248).

(2) البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج6/183).

(3) [عبد الرزاق، المصنف، العقول/ ما لا يستقاد، 460/9: رقم الحديث 18021]؛ مرسل. السيوطي، جامع الأحاديث، 451/16، رقم الحديث 17247.

(4) حكومة عدل: ما يجب في جنابة ليس فيها مقدار معين من المال. وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية (ج3/104).

(5) السرخسي، المبسوط (ج26/80).

(6) الباجي، المنتقى شرح الموطأ (ج7/79).

3. أقر بضرب امرأة حامل تأديباً فأسقطت جنيناً، فرد القاضي إقراره بالتأديب المأذون له به لقرينة التعدي، ومجاوزة الحد المأذون له به، وعليه ضمانه غرة<sup>(1)</sup>.
4. أقر بأنه اعتدى عليه عدواناً بأن دلاه من شاهق ليخيفه فمات، يُرد إقراره بالاعتداء فقط، ويضمن بموجب القتل شبه العمد عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة<sup>(2)</sup>.
5. أقر بأنه روعه بحمل السيف، والجري خلفه، ففر فوق عن السطح ومات، يرد أحمد والشافعي إقراره، بالترويع ويحكم عليه بمقتضى القتل شبه العمد؛ لأن الآلة لا تقتل غالباً، فيضمن الدية، وكذلك لو أقر بأنه روعه فذهب عقله عليه الدية. أما أبو حنيفة فيرى أنه لو صرخ به فمات قتل شبه عمد<sup>(3)</sup> ويحكم عليه بالدية.

### الفرع الثالث: أثر رد الإقرار بالاعتداء على الأموال على الضمان:

اتفق الفقهاء على أن من أقر بأن يده يد أمانة كالمودع عنده، وولي الصغير، والمضارب، والشريك، والمستأجر، والملتقط بنية التعريف، والوكيل بغير أجر، ومن ألفت الريح في بيته متاعاً لغيره ... ثم تلف ما بيده دون تعدٍ، أو تقريط لا يضمن؛ لأنها عقود ارتفاق<sup>(4)</sup>، فلو ضمن مطلقاً لزهد الناس في قبول الأمانة، وفي ذلك تعطيل لمصالح الناس، أما إن ظهرت قرينة بينت أن يد المقر لم تكن يد أمانة؛ بل كانت يد ضمان كالغاصب، والقابض بقصد الشراء، أو الملتقط بنية التملك، يرد إقراره ويحكم عليه بالضمان، وإن عارضت الإقرار قرينة متفق عليها عند الفقهاء مثل التعدي والتقريط، فيرد القاضي إقراره بأن يده يد أمانة، ويحولها إلى يد ضمان لما تلف تحتها من أعيان مالية، ويحكم عليه برد مثل الهالك إن كان مثلياً، وقيمه إن كان قيمياً<sup>(5)</sup>.

(1) الغرة: سبق تعريفها (ص93) من هذا البحث.

(2) الزيلعي، تبيين الحقائق (ج6/100)؛ الشافعي، الام (ج4/3)؛ ابن قدامة، الشرح الكبير (ج25/36).

(3) الرملي، نهاية المحتاج (ج7/260)؛ ابن نجيم، البحر الرائق (ج8/394)؛ ابن قدامة، المغني (ج11/340)؛ البيهقي، السنن الصغير (ج3/225).

(4) عقود ارتفاق: التي يقصد بها الإرفاق دون مقابل كالقرض والعارية ونحوهما. التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي (ج3/362).

(5) الماوردي، الحاوي الكبير (ج9/401) و(ج8/291)؛ مجلة الأحكام العدلية م(614)؛ الشوكاني، نيل الأوطار (ج5/792)؛ الشيرازي، المهذب (ج1/663)؛ ابن رجب، القواعد (ص95)؛ الزركشي، المنثور (ج2/323).

وقد تعارض الإقرار قرينة نص عليها بعض الفقهاء مثل المصلحة، والعرف، والتهمة، وتطوع الأمين بالتزام الضمان بعد العقد، واشترط الضمان على الأمين، عندئذ إن اقتنع القاضي بالقرينة رد الإقرار والحكم بالضمان، و يبين ذلك على النحو التالي:

1. أقر بأن العين تلفت، ويده عليها يد أمانة، فيرد إقراره لقرينة أن يده يد ضمان ومن أمثلته:
  - أقر بأن سيارة فلان تلفت وهي تحت يده دون تقصير منه، فيرد القاضي إقراره، لقرينة أن السيارة تلفت وهو غاصب لها، ويحكم عليه بالضمان<sup>(1)</sup>.
  - أقر بتلف العين في يده خطأ عندما كان يقبلها للشراء، فيرد القاضي إقراره لقرينة أنه قبضها بقصد الشراء، أي لصالح نفسه، فهو ضامن لها<sup>(2)</sup>.
2. أقر بأن المال تلف تحت يده عندما كانت يده يد أمانة، وأثبتت القرينة التعدي، فرد القاضي إقراره، وضمنه، ومثاله:
  - لو أقر بأنه أخذ سيارة جاره أمانة حتى يعود من السفر، فحفظها، ووضعها في مكان آمن، ولكنه بعد يومين خرج بها لحاجة له فتعرضت لحادث وهلكت، يرد القاضي إقراره بحفظ السيارة لقرينة التعدي في الخروج بها لصالح نفسه، ويحكم عليه بالضمان<sup>(3)</sup>.
  - أقر المضارب بالخسارة، وهذا يقتضي عدم تضمينه؛ لأن يده على المال يد أمانة، فرد القاضي إقراره لقرينة التعدي في تقليب المال في مجالات لم يأذن بها صاحب المال، وحكم عليه بالضمان<sup>(4)</sup>.
  - أقر بالنظر داخل قِدر به دهن مائع بغير إذن صاحبه فنزلت قطرة دم في القدر من أنفه فنجسته، يرد القاضي إقراره بعدم التعمد لقرينة التعدي بغير إذن صاحبه، ويحكم عليه بالضمان<sup>(5)</sup>.
  - أقر بأن البهيمة التي يملكها نفثت زرع الغير دون أن يرسلها، فرد إقراره؛ لأن الإلتاف كان ليلاً ويضمن، وهذا من قضاء النبي ﷺ عندما دخلت ناقة البراء بن عازب بستاناً فأفسدت فيه، فحكم بعدم الضمان إن كان النفس في النهار، وبالضمان إن كان النفس

(1) الكاساني، بدائع الصنائع (ج5/238).

(2) السرخسي، المبسوط (ج22/50).

(3) الشنقيطي، شرح زاد المستقنع (ج5/176)؛ الكاساني، بدائع الصنائع (ج6/312).

(4) الكاساني، بدائع الصنائع (ج6/312).

(5) ابن مازة، المحيط البرهاني (ج5/489).

بالليل، لعادة الناس إرسال البهائم في النهار، وحفظها في الليل، وحفظ أهل الزروع زروعهم في النهار، وترك الحفظ في الليل، ولأن النفس عند أهل اللغة في الليل<sup>(1)</sup>.

3. أقر المودع عنده، أو الشريك، أو المضارب، أو المستأجر بتلف المال عندما كانت يده يد أمانة عليه، فاتفقت عبارة الفقهاء على رد إقرار لقرينة التقصير والتفريط، والحكم بقلب يده إلى يد ضمان<sup>(2)</sup>. ومن الأمثلة على ذلك:

• أقر بأنه استلم منه الأمانة بإذنه، ووضعها في صندوق خشبي فتلفت، فرد القاضي إقراره لقرينة التقصير في حفظ الأمانة، فقد وضعها في صندوق خشبي، يسهل كسره، ويحكم عليه بالضمان، ومثلها لا يحفظ بمثله<sup>(3)</sup>.

• أقر بأنه التقط العين على نية تعريفها، وبده عليها يد أمانة، فرد القاضي إقراره لقرينة التفريط وعدم الحفظ، فقد دفعها إلى من ظنه صاحبها، ثم جاء من أقام البيينة عليها، ويحكم عليه بالضمان<sup>(4)</sup>.

4. أقر بأن المال تلف تحت يده وهي يد أمانة، فيرد إقراره للقرينة العرفية عند الحنفية، والمالكية<sup>(5)</sup>، لأنهم يعدون العرف حجةً يلزم العمل به ما لم يخالف نصاً شرعياً و"العادة محكمة"<sup>(6)</sup> التي حولت يده من يد أمين إلى يد ضامن مثل:

• أقر بتلف المال وهو يحرسه، فيرد إقراره للقرينة العرفية التي تنص على أنه استؤجر للحراسة فيضمن؛ لأنه استؤجر لذلك<sup>(7)</sup>.

• أقر بأنه استأجر بيت فيه متاع، وتلف المتاع خلال مدة الاستئجار، فيرد القاضي إقراره بعدم الضمان للقرينة العرفية التي تنص على أن المستأجر يضمن المتاع<sup>(8)</sup>.

---

(1) الأنصاري، الباب (ج2/728). كما يستأنس بحكم من قبلنا فقد حكم سليمان بالضمان على صاحب الغنم عندما نفشت (رعي الليل) في زرع الرجل ليلاً. الماوردي، الحاوي الكبير (ج13/467).

(2) ابن عابدين، رد المحتار (ج4/494)؛ الشريبي، المغني (ج2/762)؛ النووي، روضة الطالبين (ج4/69).

(3) الشنقيطي، شرح زاد المستقنع (ج5/176)؛ السُّعدي، الننف (ج2/580).

(4) السرخسي، المبسوط (ج11/8).

(5) ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ص85)؛ البهوتي، كشف القناع (ص21).

(6) الغزي، مؤسوعة القواعد الفقهية (ج1/29).

(7) الزرقاني، شرح الزرقاني على مختصر خليل (ج7/49)؛ البهوتي، كشف القناع (ص21).

(8) ابن نجيم، الأشباه والنظائر (ص85).

5. أقر بتلف العين عنده ويده عليها يد امانة، يرد الإقرار لقرينة تبرع المقر بالضمان عند المالكية مثال ذلك:

• أقر بأن الأمانة تلفت في يده، فيرد القاضي إقراره بعدم ضمان الأمانة للقرينة التي أثبتت أنه تبرّع بالضمان بعد تمام العقد، وهذا من باب التبرع بالمعروف، وهو واجب على ملتزمه عند مالك<sup>(1)</sup>.

• أقر بتلف مال القراض فيرد القاضي إقراره بعدم الضمان لقرينة تبرعه بالضمان بعد تمام العقد، وشروعه بالعمل فيضمن<sup>(2)</sup>.

6. أقر صانع بتلف المادة الخام التي تحت يده، أو بأنها سرقت، فيرد القاضي إقراره لقرينة المصلحة، ويضمن إن لم يأت ببيينة على الهلاك أو الضياع دون تقصير منه عند المالكية، ويحكم عليه بضمان ما ألتف، لأنه لو علم أن يده يد أمانة فلا يضمن للتسلط على أموال الناس بدعوى الضياع، ويصعب على مالك المادة الخام التعرف عليها بعد تصنيعها لذلك قال علي عليه السلام "لا يُصلحُ الناس إلا ذاك"<sup>(3)</sup>، والمصلحة في رد إقراره وتضمينه أن الناس لهم حاجة إلى الصناعات فلا يحسن كل شخص صنع ثياب، أو غير ذلك، والصناعات يغيبون عن الأمتعة في الغالب، وغلب عليهم التفريط، وترك الحفظ، ومع عدم تضمينهم، والحاجة الماسة إلى عملهم هذا يؤدي إلى ترك الإستهلاك وهو شاق على الناس<sup>(4)</sup>.

7. يرد الإقرار بتلف أو ضياع الوديعة دون تعدٍ، أو تفريط منه للتهمة إذا لم يقم بينة بعدم التقصير عند المالكية، وبذلك يضمن، ومثاله:

• أقر المرتهن، أو المستعير بضياع الرهن أو المستعار مما يخفى هلاكه كالحلي، والجواهر، والثياب، والنقود فيرد مالك في المشهور عنده إقراره لقرينة رجحان مظنة التهمة، فهذه الاصناف مما يخفى هلاكه<sup>(5)</sup>.

(1) عيش، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (ج2/235).

(2) المنجور، شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب (ج1/414).

(3) [ البيهقي، السنن الكبرى، 3/18: رقم الأثر 11444 ]؛ الشاطبي، المقاصد (ج2/78).

(4) ابن رشد، بداية المجتهد (ج2/232)؛ البهوتي، كشف القناع (ص57)؛ القرافي، الفروق (ج2/702).

(5) القرافي، الذخيرة (ج8/113)؛ المنجور، شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب (ج1/414).

- لو أقر الأجير بتلف الطعام المستأجر على نقله، يرد إقراره للتهمة؛ لأن شأن الطعام امتداد اليد إليه، فقد استحقوه بالعقد<sup>(1)</sup> وهذا عند المالكية.
- ضمن ابن حبيب من المالكية صاحب الحمام الثياب في الحمام، ورد إقراره بأنه أمين لقريئة؛ لأن العادة جرت بخيانتها في ثياب الناس فيضمن<sup>(2)</sup>.
- تضمين الأجير المشترك استحساناً عند الصاحبين من الحنفية، والشافعي في غير الأظهر، وبه يفتى في هذا الزمان، لتغير الأحوال ولخوف الخيانة فتضيع أموال الناس لأنهم يقبضونه دون شهود<sup>(3)</sup>.

### الفرع الرابع: أثر رد الإقرار بالطلاق والنسب ونحوها:

1. أقر الزوج بعدم الوصول إلى الزوجة قبل الطلاق، فيرد إقراره بقريئة الخلوة الصحيحة، عند الحنفية والمالكية<sup>(4)</sup> يثبتون للزوجة حقوقها كالمهر كاملاً والعدة، ووجوب النفقة، والسكنى، وغير ذلك.
2. أقر بأنه كان رسولاً وخطبها لموكله فلان، وضمن لها المهر وقبلت أمام الشهود، فيرد القاضي إقراره لقريئة إنكار الزوج، وعدم قيام بينة عليه بالأمر والضمان، ويحكم على الرسول بضمان نصف المهر؛ لأنه فضولي، وزعم بالمهر، والزعيم غارم<sup>(5)</sup>.
3. أقر الزوج بعدم تسمية مهر لزوجته، ثم طلقها، فيرد القاضي إقراره لقريئة اشتراط المهر لصحة الزواج ويوجب لها مهر المثل<sup>(6)</sup>.
4. أقر رجل بأنه نكح أخته من الرضاع، ورد النبي ﷺ إقراره لقريئة الجهل، وعدم العمد، وفرق بينهما، وضمنه نصف المهر، حيث قال ﷺ: "ليس لها الصداق كله، لها نصفه"<sup>(7)</sup>.

(1) القرافي، النخيرة (ج7/162).

(2) ابن رشد، البيان (ج4/224)؛ البهوتي، كشاف القناع (ص69).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع (ج4/210).

(4) ابن فرحون، تبصرة الحكام (ج1/311)؛ أمين أفندي، درر الحكام (ج1/342).

(5) السرخسي، المبسوط (ج5/20).

(6) تقي الدين الشافعي، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ج1/176).

(7) [عبد الرزاق، المصنف، النكاح/ نكاح الأخت من الرضاة، 208/6: رقم الحديث 10531].

## الخاتمة

### وفيها أهم النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي وفقني لعرض هذا البحث، والذي خلصت منه إلى نتائج وتوصيات أهمها .

### أولاً: أهم النتائج:

1. التعريف الراجح للقرينة: "هي أدلة إثبات غير مباشرة تقوم على أساس استنتاج واقعة مجهولة واستنباطها عن طريق واقعة معلومة، وهذه المهمة قد يتولاها المشرع، وقد تترك لتقدير القاضي".
2. عدم انحصار طرق القضاء في عدد معين؛ بل هي مطلقة.
3. مرونة الشريعة وصلاحتها للتطبيق في كل زمان ومكان .
4. جواز العمل بالقرينة الراجحة عند الضرورة كونها وسيلة احتياطية عندما تفقد الأدلة، أو تكون غير مقنعة، أو غير كافية، أو متعارضة، أما القرائن الضعيفة يعمل بها على جهة الاستئناس، ولا يبني عليها حكم.
5. مفهوم رد الإقرار بالقرائن: "عدم العمل بالإقرار لترجيح جانب الكذب فيه بالقرائن".
6. رد الإقرار مشروع بالكتاب، والسنة، والأثر، والقياس، والمعقول، والقواعد الفقهية.
7. حكم رد الإقرار بالقرائن، التحريم، أو الجواز، أو الوجوب بحسب نوع الحق المقر به.
8. الحكمة من رد الإقرار بالقرائن تحقيق مقصد الشريعة في إقامة العدل، ورد الظلم، وتحقيق الأمن في المجتمع المسلم.
9. دور القاضي في رد الإقرار بالقرائن تتبع الأمارات والقرائن، وموافقة الإقرار لظاهر الحال، والاستفسار من المقر وغيره، والفهم والفتنة التان هما موهبة من الله يمكن تميمتها، فهي تختلف من قاضي إلى آخر، وتوظيف الحيل للكشف عن صدق الإقرار، أو كذبه، ومشاورة أهل الخبرة، والتنحي عن القضية إن عارض علمه الإقرار، ويكون شاهداً عند قاضي آخر.
10. لرد الإقرار تطبيقات كثيرة متنوعة منها النصية، و العرفية، وهي متفق على رد الإقرار بها، والفقهية، والقضائية، والمعاصرة محل اجتهاد القضاة؛ لذلك يجب عليهم الحيطة والحذر عند رد الإقرار بها، والعمل بها ضمن ضوابطها الشرعية ليأمن الجور والظلم.



11. لرد الإقرار بالقرائن أثر يظهر على العقوبة والضمان.
12. يظهر أثر رد الإقرار بحق الله على العقوبة واضحاً، لأن الإقرار بها يرد بأضعف قرينة، فهي تولد شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات، فلا يعاقب المقر أو يحكم عليه بما أثبتته القرينة، فيكون التعزير أو عقوبة حدية مغايرة لما أقر به.
13. رد الإقرار بالاعتداء على النفس أو ما دونها، يترك أثراً على العقوبة يظهر على أشكال، منها عدم ترتيب عقوبة، أو ترتيب عقوبة تعزيرية، أو قصاص، وهذا بناء على ما أثبتته القرينة.
14. إذا رُد الإقرار بحق الله يتعلق به مال كالسرقة، والحراية، والبغي يترك أثراً واضحاً على الضمان؛ لأن المال حق العبد، وتساهل المشرع في إثباته حتى أنه يثبت مع الشبه، فلا ترد القرينة الإقرار به مثلما ردت الإقرار بالحد.
15. إن رد الإقرار بالاعتداء على النفس له أثر على الضمان، حيث يرد القتل العمد، فيوجب الدية، وفي حال رد الإقرار بالقتل الخطأ، أو شبه العمد، فيظل الضمان، ولكن تتغير صفته من دية مخففة إلى مغلظة، أو العكس.
16. رد الإقرار بالاعتداء على ما دون النفس لا يترك أثراً على الضمان، إلا إذا أثبتت القرينة أن المقر قد نتج عن فعله ضرر بالمقر له، فيضمن تعويض هذا الضرر.
17. يثبت الإقرار بالأموال مع الشبه؛ لأنها حق للعبد مبني على المشاحة، لذلك لا يرد الإقرار بها، ولكن إن أقر بتلف المال تحت يده، وهي يد أمانة، فيرد إقراره بقرينة تثبت أن يده يد ضمان، أو أنه متعدي، أو مفرط، فيضمن المال، وهناك قرائن غير متفق عليها مثل: التهمة والمصلحة، والعرف، وتطوع الأمين بالتزام الضمان بعد العقد، واشتراط الضمان على الأمين إن اقتنع بها القاضي فله أن يضمن المقر.
18. قد يرد إقرار الشخص بأمر تتعلق بالأحوال الشخصية يبنى عليها التزامات مالية، كالمهر، والنفقة، فيضمن المقر هذا المال.

### ثانياً: التوصيات :

بعد الانتهاء من بحث رد الإقرار بالقرائن في الفقه الإسلامي، بان وظهر مدى حرص الإسلام على إقامة العدل وإثبات الحق ليتوفر للمجتمع المسلم الأمان، والاطمئنان، وعليه فإنني أوصي:

1. القائمين على تعيين القضاة باختيار أولي الفطنة، والذكاء لتتبع الأمارات والقرائن.
2. القائمين على القضاء بتعيين مجالس شورى تكون من أهل الخبرة، ليرجع إليهم القاضي.
3. الارتقاء بالسلطة القضائية من خلال الندوات والورش التدريبية.
4. القضاة بعدم التسليم بصدق الإقرار، بل يجب الاستفسار، وتوظيف الحيل للكشف عن مدى صدق الإقرار، ورده إن ترجح جانب الكذب في خبره.
5. الاهتمام بعلم القرائن وتطوير مختبراته.
6. على القضاة تطوير أنفسهم، وتنمية فطنتهم بالاطلاع على كل جديد.
7. عدم حصر وسائل الإثبات والاستفادة من التطور العلمي.

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم .

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي. (1409هـ). *المصنف في الأحاديث والآثار*. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. (1995م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. المحقق: أحمد محمد شاكر. ط1. القاهرة: دار الحديث.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري. (1985م). *إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل*. إشراف: زهير الشاويش. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري. (2002م). *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري. (د.ت). *صحيح الجامع الصغير وزيادته*. (د.ط). بيروت: المكتب الإسلامي.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري. (د.ت). *صحيح وضعيف سنن ابن ماجه*. (د.ط). الإسكندرية: مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، زين الدين أبو يحيى السنيكي. (د.ت). *أسنى المطالب في شرح روض الطالب ومعه حاشية الرملي الكبير*. (د.ط). دار الكتاب الإسلامي.

الأهدل، أحمد بن يوسف بن محمد. (2007م). *إعانة الطالب في بداية علم الفرائض*. مراجعة وتقديم: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي. ط4. (د.م): دار طوق النجاة.

إبراهيم بك، أحمد، وإبراهيم، واصل عبد الدين. (2003م). *طرق إثبات الشرعية*. ط4. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.

آل عيسى، عبد السلام بن محسن. (2002م). *دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية* ﷺ. ط1. السعودية: المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

البابرتي، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي. (د.ت). *العناية شرح الهداية*. (د.ط.). القاهرة: دار الفكر.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الأندلسي. (1332هـ). *المنتقى شرح الموطأ*. ط1. مصر: مطبعة السعادة.

البار، محمد علي. (1986م). *الخمير بين الطب والفقہ*. ط6. الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

البُجَيْرِمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر. (1995م). *تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب*. (د.ط.). (د.م.): دار الفكر.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي. (1978م). *صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. (د.م.): دار طوق النجاة.

البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين. (د.ت). *كشف الأسرار شرح أصول البزدوي*. (د.ط.). (د.م.): دار الكتاب الإسلامي.

البرادعي، خلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي القيرواني، أبو سعيد. (2002 م). *التهذيب في اختصار المدونة*. تحقيق: الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ. ط1. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

البسام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم التميمي. (2003م). *توضيح الأحكام من بلوغ المرام*. ط5. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

البصل، علي. (د.ت). *القضاء بالفرائض في الفقه الإسلامي*. تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2016م، الموقع: <http://www.alukah.net/sharia>

ابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك. (2003م). *شرح صحيح البخاري لابن بطلال*. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط2. السعودية: الرياض، مكتبة الرشد.

أبو بكر، عوض عبد الله. (2010م). نظام الإثبات في الفقه الإسلامي. (د.ط.). المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

البكري، أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي. (1997م). إعيانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين). ط1. (د.م): دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

البلخي، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي. (1423هـ). تفسير مقاتل بن سليمان. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.

البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس. (د.ت.). الروض المربع شرح زاد المستنقع في اختصار المقنع. تحقيق: سعيد محمد اللحام. (د.ط.). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس. (1993م). دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات. ط1. (د.م): عالم الكتب.

البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس. (1983م). كشف القناع عن متن الإفتاح. (د.ط.). القاهرة: دار الكتب العلمية.

البيهي، أحمد عبد المنعم. (د.ت.). من طرق الإثبات في الشريعة الإسلامية. (د.ط.). (د.م): دار الفكر العربي.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَ وَجْردي الخراساني، أبو بكر. (1991م). معرفة السنن والآثار. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَ وَجْردي الخراساني، أبو بكر. (1989م). السنن الصغير للبيهقي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى. (1975م). سنن الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج2،1) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج4،5). ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

- التسولي، أبو الحسن علي بن عبد السلام. (1998م). *البهجة في شرح التحفة*. تحقيق: ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (د.ت). *شرح التلويح على التوضيح*. (د.ط). القاهرة: مكتبة صبيح.
- تقي الدين، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصري. (1994م). *كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار*. تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان. ط1. دمشق: دار الخير.
- التويجري، محمد بن إبراهيم بن عبد الله. (2009م). *موسوعة الفقه الإسلامي*. ط1. بيت الأفكار الدولية.
- ابن تيمية الحراني، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، مجد الدين. (1984م). *المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل*. ط2. الرياض: مكتبة المعارف.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني. (1995م). *مجموع الفتاوى*. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (د.ط). السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري. (2002م). *الكشف والبيان*. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي. ط1. لبنان: بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الثعلبي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي. (2004م). *التلقين في الفقه المالكي*. تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية.
- الجزباني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1983م). *التعريفات*. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط1. لبنان: بيروت.
- ابن جزري، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الكلبي الغرناطي. (د.ت). *القوانين الفقهية*. (د.ت). (د.م): (د.ن).
- الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض. (2003م). *الفقه على المذاهب الأربعة*. ط2. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

الجعافرة، عماد. (1998). *أدلة الإثبات بالقرائن في القانون المدني*. (رسالة ماجستير). الأردن: الجامعة الاردنية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987م). *الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، إمام الحرمين. (2007م). *نهاية المطلب في دراية المذهب*. تحقيق: عبد العظيم محمود الديب. ط1. القاهرة: دار المنهاج.

ابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي. (2008م). *التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب*. المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب. ط1. مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين. (2000م). *جامع الأمهات*. تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضريري. ط2. بيروت: اليمامة للطباعة والنشر.

أبو الحاج، زياد عبد الحميد. (2005م). *دور القرائن في الإثبات في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية في قطاع غزة*. غزة: الجامعة الإسلامية. <http://library.iugaza.edu.ps>

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي. (1993م). *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*. ط2. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (د.ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي الهيثمي. (1983م). *تحفة المحتاج في شرح المنهاج*. ط1. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد.

ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي الهيثمي. (1379م). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي. (ت 456هـ). *المطلى بالآثار*. تحقيق: عبد الغفار البنداري. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.



الحصني، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني. (1994م). كفاية الأختيار في حل غاية الإختصار. تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان. ط1. دمشق: دار الخير.

الخطاب الرعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي. (1992م). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ط3. القاهرة: دار الفكر.

أبو حنيفة، النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه. (2002م). مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة. ط2. بنغلاديش: المؤسسة الإسلامية.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي. (1932م). معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود. ط1. حلب: المطبعة العلمية.

الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد. (1994م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط1. (د.م): دار الكتب العلمية.

داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده. (د.ت). مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني. (2009م). سنن أبي داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي. ط1. دمشق: دار الرسالة العالمية.

ديور، أنور محمود. (1985م). القرآئن ودورها في الإثبات الجنائي الإسلامي. (د.ت). القاهرة: دار الثقافة العربية.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (د.ت). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. (د.ط). (د.م): دار الفكر.

الدّميري، بهرام بن عبد الله. (د.ت). الشامل في فقه الإمام مالك. (د.ط). (د.م).

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (1995م). مختار الصحاح. تحقيق: محمود خاطر. (د.ط). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، طبعة جديدة.

الرازي، فخر الدين الرازي خطيب الري، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي. (1420هـ). مفاتيح الغيب=التفسير الكبير. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، السلامي. (د.ت). القواعد لابن رجب. (د.ط). (د.م): دار الكتب العلمية.
- الرجوب، سليم علي مسلم. (2006م). *التعارض والترجيح في طرق الإثبات*. (د.ط). الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا.
- ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي. (2004 م). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. (د.ط). القاهرة: دار الحديث.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي. (1988م). *البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة*. ط2. بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي. (2004 م). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. (د.ط). القاهرة: دار الحديث.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي. (1988م). *المقدمات الممهدات*. تحقيق: الدكتور محمد حجي. ط1. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- ابن الرفعة، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين. (2009م). *كفاية النبيه في شرح التنبيه*. تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم. ط1. القاهرة: دار الكتب العلمية.
- الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين. (1984م). *نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج*. (د.ط). بيروت: دار الفكر.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى. (1205هـ). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من المحققين (د.ط). (د.م): دار الهداية.
- الزحيلي، محمد مصطفى. (د.ت). *وسائل الإثبات*. ط1. دمشق: مكتبة دار البيان.
- الزحيلي، د وهبة بن مصطفى. (1422هـ). *التفسير الوسيط للزحيلي*. ط1. دمشق: دار الفكر.
- الزحيلي، وهبة مصطفى. (1989م). *الفقه الإسلامي وأدلته*. ط4. دمشق: دار الفكر.
- الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد. (1989م). *شرح القواعد الفقهية*. صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا. ط2. سوريا: دار القلم.

الزرقاني، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد. (2002م). شرح الزرقاني على مختصر خليل ومعه: الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني. ط1. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

زروق، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي. (2006م). شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني. أعتى به: أحمد فريد المزدي. ط1. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (1985م). المنثور في القواعد الفقهية. ط2. (د.م): وزارة الأوقاف الكويتية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1998م). أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (د.ت). الفائق في غريب الحديث. تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ط). لبنان: دار المعرفة.

زيدات، رائد. (2011م، 9 نوفمبر). موقف القاضي من الاثبات. تاريخ الاطلاع: <http://www.courts.gov.ps> 2016/07/15، موقع: مجلس القضاء الأعلى. [http://www.courts.gov.ps/details\\_ar.aspx?id=nQCe66a8565777anQCe66](http://www.courts.gov.ps/details_ar.aspx?id=nQCe66a8565777anQCe66)

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد. (1313هـ). تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي. الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي. ط1. القاهرة: بولاق، المطبعة الكبرى الأميرية.

الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد. (1997م). نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية. المحقق: محمد عوامة. ط1. لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

سالم، عطية بن محمد. (1420هـ). شرح الأربعين النووية. (د.ط). (د.ن).

سالم، عطية بن محمد. (د.ت). شرح بلوغ المرام. دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية. <http://www.islamweb.net>

السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي. (1992م). إبراز الحكم من حديث رُفَع القلم. حققه وخرج أحاديثه: كيلاني محمد خليفة. ط1. لبنان: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

السبيل، عمر محمد. (2011م). البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجنائية (د.ط.). (د.م): دار الفضيحة.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة. (1993م). المبسوط. (د.ط.). بيروت: دار المعرفة.

السُّعدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد. (198م). التنف في الفتاوى. تحقيق: صلاح الدين الناهي. ط2. الأردن: دار الفرقان.

السفاري، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم. (2007م). كشف اللثام شرح عمدة الأحكام. اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب. ط1. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. سوريا: دار النوادر.

سليمان، محمد أحمد. (1963م). أصول الطب الشرعي وعلم السموم. ط2. مصر: دار الكتاب العربي.

السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي. (1994م). تحفة الفقهاء. ط2. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). الدر المنثور. (د.ط.). بيروت: دار الفكر.

السيوطي، مصطفى بن سعد بن عبده. الرحيباني مولدا ثم الدمشقي الحنبلي. (1994م). مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. ط2. السعودية: المكتب الإسلامي.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي. (1997م). الموافقات. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. ط1. (د.م): دار ابن عفان.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي. (1990م). الأم. (د.ط.). بيروت: دار المعرفة.

ابن الشَّحْنَة، أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين النقي الحلي لسان الحكام. (1973م). لسان الحكام في معرفة الأحكام. ط2. القاهرة: البابي الحلبي.

الشحود، علي بن نايف. أحكام المرتد عند شيخ الإسلام ابن تيمية. ط1. (د.م): (د.ن).

الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب. (1994م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط1. القاهرة: دار الكتب العلمية.

- الشرييني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب. (د.ت). الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. (د.ط). بيروت: دار الفكر.
- شريف، يحيى وآخرون. (1961م). الطب الشرعي والبوليس الفني الجنائي. الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية: مطبعة جامعة عين شمس .
- الشعراوي، محمد متولي. (1997م). تفسير الشعراوي - الخواطر. (د.ط). (د.م): مطابع أخبار اليوم.
- شقره، عيسى زكي عيسى. (1987م). الإكراه وأثره في التصرفات. ط2. لبنان: مؤسسة الرسالة.
- ثلثوت والسايس، محمود محمد ومحمد علي. (1953م). مقارنة المذاهب في الفقه. (د.ط). (د.م). مطبعة محمد علي صبيح.
- الشنقيطي، محمد بن محمد المختار. (د.ت). شرح زاد المستقنع. (د.ط). (د.م).
- الشوكاني، محمد علي محمد . نيل الأوطار. ط1. (د.م): دار الحديث .
- الشيبياني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد. (1975م). السير. تحقيق: مجيد خدوري. ط1. بيروت: الدار المتحدة للنشر.
- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف. (د.ت). المهذب في فقه الإمام الشافعي. ط1. القاهرة: دار الكتب العلمية.
- الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، (ت: 1241هـ). بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك). ط1. بيروت: دار المعارف.
- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر. (2000م). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقق: أحمد محمد شاكر ط1. (د.م): مؤسسة الرسالة.
- الطرابلسي، أبو الحسن، وعلاء الدين، علي بن خليل. (د.ت). معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام. ط1. القاهرة: دار الفكر.
- عابد، عبد الحافظ. (2003م). الإثبات الجنائي بالقرائن. ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن عابدين، علاء الدين محمد بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني.  
(1992م). رد المحتار على الدر المختار. ط2. بيروت: دار الفكر.

ابن عابدين، علاء الدين محمد بن محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني. (ت  
1306هـ). قرة عين الأختيار لتكملة رد المحتار على «الدر المختار شرح تنوير الأبصار»  
(مطبوع بأخر رد المحتار). لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي. (1998م). اللباب في علوم الكتاب. المحقق:  
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط1. لبنان: دار الكتب  
العلمية.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي. (2004م). مقاصد الشريعة  
الإسلامية. تحقق: محمد الحبيب ابن الخوجة. (د. ط). قطر: وزارة الأوقاف والشؤون  
الإسلامية.

العباد، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر. (د.ت). شرح  
سنن أبي داود. (د.ط). (د.م). دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (2000م).  
الاستنكار. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. ط1. بيروت: دار الكتب  
العلمية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي. (1387هـ).  
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد  
عبد الكبير البكري. ط1. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي. (1407هـ). الكافي في فقه أهل المدينة.  
ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الجبار، صهيب. (2014م). الجامع الصحيح للسنن والمسانيد. ط1. فلسطين: (د.ن).

عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. (1403).  
المصنف. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند: المجلس العلمي. بيروت:  
المكتب الإسلامي.

- العبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف. (1994م). التاج والإكليل لمختصر خليل. ط1. القاهرة: دار الكتب العلمية.
- عبد الواحد، نجم عبد الله. (1419هـ). البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب إثباتاً ونقياً. بحث مقدم للمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته (15).
- العجلان، عبد الله بن سليمان بن محمد. (2006م). القضاء بالقرائن المعاصرة. ط1. السعودية: جامعة الإمام محمد.
- عدد من العلماء والباحثين. (2006م). ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والمأمول. جمع وتنسيق: أبو إبراهيم الذهبي.
- عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية. (د.ت). مجلة الأحكام العدلية. (د.ط). كراتشي: نور محمد، كارخانه تجارتي كتب، آرام باغ.
- ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي. (2003م). أحكام القرآن. ط3. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن عرفة، محمد بن محمد. (2014م). المختصر الفقهي لابن عرفة. تحقيق: حافظ عبد الرحمن محمد خير. ط1. الإمارات: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية.
- العز بن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء. (1991م). قواعد الأحكام في مصالح الأنام. راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد. (د.ط). القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي. (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العكيلي، رحيم حسن. (2014م). الاعتراف أخطر الأدلة (نظرة واقعية).  
<https://www.facebook.com/permalink.php?story>
- عليش، محمد بن أحمد بن محمد. (1299هـ). فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك [فتاوى ابن عليش رحمه الله]. جمعها ونسقها وفهرسها: علي بن نايف الشحود. (د.ط). (د.م).

- العمرائى؁ أبو الحسين يحيى بن أبى الخير بن سالم العمرائى اليمنى الشافعى. (2000م).  
البيان فى مذهب الإمام الشافعى. تحقيق: قاسم محمد النورى. ط1. جدة: دار المنهاج.
- العنسى؁ القاضى احمد بن قاسم اليمانى الصنعانى. (د.ت). التاج المذهب لأحكام المذهب  
شرح متن الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار. (د.ط.). (د.م): دار الحكمة اليمانية للطباعة  
والنشر والتوزيع والاعلان
- العينى؁ أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين.  
(2000م). البناية شرح الهداية. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الغزى؁ محمد صدقى بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث. (2003م). موسوعة القواعد  
الفقهية. ط1. لبنان: بيروت؁ مؤسسة الرسالة.
- الغمراوى؁ محمد الزهرى. (د.ت). السراج الوهاج على متن المنهاج. ط1. بيروت: دار المعرفة  
للطباعة والنشر.
- الغنيمى؁ عبد الغنى بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمى الدمشقى الميدانى . (د.ت). اللباب  
فى شرح الكتاب. حققه؁ وفصله؁ وضبطه؁ وعلق حواشيه: محمد محيى الدين عبد الحميد.  
(د.ط.). لبنان: المكتبة العلمية.
- غنيم؁ كارم السيد. (1998م). الاستنساخ والانجابيين تجريب العلماء وتشريع السماء. ط1.  
القاهرة: دار الفكر العربى.
- ابن فارس؁ بو الحسين أحمد. (1979م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد  
هارون. ط1. القاهرة: دار الفكر.
- فرحات؁ وفاء. (2005م). موسوعة علم الأحياء. ط1. (د.م): منشورات دار اليوسف.
- ابن فرحون؁ إبراهيم بن على بن محمد. برهان الدين اليعمرى. (1986م). تبصرة الحكام فى  
أصول الأفضية ومناهج الأحكام. ط4. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
- الفرغانى؁ على بن أبى بكر بن عبد الجليل؁ المرغينانى؁ أبو الحسن برهان الدين. (د.ت). متن  
بداية المبتدى فى فقه الإمام أبى حنيفة. القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد على صبح.
- الفيروز أبادى؁ مجد الدين محمد بن يعقوب. ( 1995م). القاموس المحيط. تحقيق: مكتب  
التراث. ط8. لبنان: مؤسسة الرسالة.



فيصل، دويذة، وصقر، نبيل. (د.ت). تصرفات المريض مرض الموت (الوصية - البيع - الهبة - الوقف - الكفالة - الإبراء - الإقرار - الخلع - الطلاق). ط1. الجزائر: دار الهدى.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي، أبو العباس. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. ط1. بيروت: المكتبة العلمية.

قاسم، حمزة محمد. (1990م). منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري. راجعه: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط. عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون. سورية: دمشق، مكتبة دار البيان، السعودية: الطائف، مكتبة المؤيد.

ابن القاسم، أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبو الحسن ابن المحاملي الشافعي. (1416هـ). اللباب في الفقه الشافعي. تحقيق: عبد الكريم بن صنيان العمري. ط1. السعودية: المدينة المنورة، دار البخاري.

قاسم، حمزة محمد. (1990م). منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري. مراجعة: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط. عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون. (د.ط). سوريا: دمشق، مكتبة دار البيان. السعودية: الطائف، مكتبة المؤيد.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعلي. (1968م). المغني لابن قدامة. ط1. القاهرة: مكتبة القاهرة.

ابن قدامة المقدسي، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد. (1995 م). الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. ط1. جمهورية مصر العربية: القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. اقتصرت النسخة (الإلكترونية) على «المقنع» و «الشرح» فقط.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعلي. (1993م). الكافي في فقه الإمام أحمد. ط1. القاهرة: دار الكتب العلمية.

قراءة، علي محمود. (1925م). الأصول القضائية في المرافعات الشرعية. تاريخ الاطلاع: 15

<http://www.noonbooks.com>

يوليو 2016م: الموقع :

/catalog/product/view

القرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن. (1998م). الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

- القرافي، أحمد بن إدريس. (1994م). *الذخيرة*. تحقيق: محمد أبو خبزة. ط1. (دم): دار الغرب الإسلامي.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخرجي شمس الدين. (1964م). *الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي*. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري. (1387هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. (د.ط.). المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- قلعة جي، محمد رواس. (1988م). *معجم لغة الفقهاء*. ط2. (دم). دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
- قليوبي، أحمد سلامة، وعميرة أحمد البرلسي. (1995م). *حاشيتا قليوبي وعميرة*. ط1. بيروت: دار الفكر.
- القيرواني: أبو محمد عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي. (د.ت.). *متن الرسالة*. (د.ط.). (دم): دار الفكر.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (د.ت.). *إعلام الموقعين*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (ت751هـ). *بدائع الفوائد*. لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (1994م). *زاد المعاد في هدي خير العباد*. ط27. بيروت: مؤسسة الرسالة، ولكويت: مكتبة المنار الإسلامية.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (د.ت.). *الطرق الحكمية*. ط1. البيان: مكتبة دار.
- الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد. (1986م). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*. ط2. القاهرة: دار الكتب العلمية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. (1991م).  
مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم.  
ط1. المنصورة: دار الوفاء.

الكوسج، إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي. (2002م). مسائل الإمام أحمد بن  
حنبل وإسحاق بن راهويه. ط1. السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

اللاحم، صالح. (د.ت). الطرق المختلف فيها لإثبات الجريمة. رسالة ماجستير، كلية الشريعة،  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

اللكنوي، محمد عبد الحي. (د.ت). عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية. تحقيق: الدكتور صلاح  
محمد أبو الحاج. ط1. (د.م): مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد. (د.ت). سنن ابن ماجه.  
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

مالك، ابن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (1994م). المدونة. ط1. القاهرة: دار  
الكتب العلمية.

ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر. (2004م).  
المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه. تحقيق: عبد الكريم سامي  
الجندي. ط1. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. (1999م).  
الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني. تحقيق: الشيخ  
علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

مجلة التراث العربي من العدد 01 إلى العدد 110. مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب  
العرب.

مجلة مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر  
الاسلامي بجدة.

المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم. (2013م). كنز الراغبين شرح  
منهاج الطالبين. تحقيق: محمود صالح أحمد حسن الحديدي. ط2. (د.م).

مرتضى، الرّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض. تاج العروس من جواهر القاموس. المحقق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الدمشقي الصالحي الحنبلي. (د.ت). الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. ط2. دمشق: دار إحياء التراث العربي.

المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، أبو الحسن برهان الدين. (د.ت). الهداية في شرح بداية المبتدي. ط1. لبنان: دار إحياء التراث العربي.

مسعود، جبران. (د.ت). معجم الرائد. (د.ط). (د.م).

مسلم، أبو الحسن ابن الحجاج القشيري النيسابوري. (د.ت). المسند الصحيح. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المظهري، محمد ثناء الله. (1412هـ). التفسير المظهري. تحقيق: غلام نبي التونسي. ط1. باكستان: مكتبة الرشدية.

المعتاز، عبدالله بن محمد. (2012م). الفطنة موهبة تحتاج إلى رعاية.

<http://www.alukah.net/social/0/46527/>

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد. (1997م). المبدع في شرح المقنع. ط1. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد. (2008م). التوضيح لشرح الجامع الصحيح. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. ط1. سوريا: دار النوادر.

ملا خسرو أو منلا أو المولى، محمد بن فرامرز بن علي. (د.ت). درر الحكام شرح غرر الأحكام. ط1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الملا الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين القاري. (2002م). مرآة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. ط1. لبنان: بيروت، دار الفكر.

ابن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني. (1982م). التفسير من سنن سعيد بن منصور. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط1. الهند: الدار السلفية.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم الأفرقي المصري.(1414هـ). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.

المنجور، المنجور أحمد بن علي. (د.ت). شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب. أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة (الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، شعبة الفقه)، بإشراف الدكتور/ حمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد. دراسة وتحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين. (د.ط.).(د.م): دار عبد الله الشنقيطي.

ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (1999م). الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات. ط1. لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (د.ت). البحر الرائق شرح كنز الدقائق. وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري. وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين. ط2. الرياض: دار الكتاب الإسلامي.

النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن. (1985م). سنن النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النفاوي، أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين. (1995م). الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. ط1. القاهرة: دار الفكر.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1991م). روضة الطالبين. تحقيق: زهير الشاويش. ط3. عمان: المكتب الإسلامي.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). المجموع شرح المهذب. دار الفكر. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف.(1392م). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر. (1985م). الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف. تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف. ط1. السعودية: دار طيبة.

الهالي، سعد الدين بن مسعد. (2001م). البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية. ط1. الكويت: مجلس النشر العلمي.

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. (د.ت). فتح القدير. ط1. القاهرة: دار الفكر.

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. (1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. ط2. الكويت: دار السلاسل.

وكيع، أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبيّ البغدادي. (1947م). أخبار القضاة. تحقيق وتخريج: عبد العزيز مصطفى المراغي. ط1. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

الولّوي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي. شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبي في شرح المجتبى». ط1. دار المعراج الدولية للنشر [ج1-5]، دار آل بروم للنشر والتوزيع [ج6-40].

# الفهارس العامة

## أولاً - فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة البقرة</b>			
1	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ...﴾	84-85	23
2	﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ...﴾	109	20
3	﴿فَمَنْ اضْطُرَّ...﴾	173	26، 49
4	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ...﴾	178	84
5	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	179	84
6	﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ...﴾	194	86
7	﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ...﴾	228	56
8	﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ...﴾	237	57
9	﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ...﴾	282	58
<b>سورة آل عمران</b>			
10	﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي...﴾	41	14
<b>سورة النساء</b>			
11	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾	3	38
12	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ...﴾	5-6	58
13	﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾	11	46
14	﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى...﴾	21	57
15	﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً...﴾	92	91
16	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ...﴾	135	28



م	الآية	رقمها	الصفحة
<b>سورة المائدة</b>			
17	﴿فَمَنْ اضْطُرَّ...﴾	32	27
18	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾	34	89، 75
19	﴿وَأَنْ أُحْكَمَ بَيْنَهُمْ...﴾	49	8
<b>سورة الأنعام</b>			
20	﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ...﴾	57	10
<b>سورة الأعراف</b>			
21	﴿وَأِذْ أَخَذَ رَبُّكَ...﴾	173-172	23
<b>سورة يونس</b>			
22	﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي...﴾	36	16
<b>سورة هود</b>			
23	﴿أَقَمْنَا كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ...﴾	17	10
24	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي...﴾	114	78
<b>سورة يوسف</b>			
25	﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ...﴾	18	14
26	﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا...﴾	27-26	14
<b>سورة إبراهيم</b>			
27	﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	7	خ
28	﴿مُفْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾	49	5
<b>سورة النحل</b>			
29	﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ...﴾	106	73، 51

م	الآية	رقمها	الصفحة
30	﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ...﴾	126	86
سورة الكهف			
31	﴿فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾	64	20
سورة الأنبياء			
32	﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾	79	24
سورة الروم			
33	﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾	42	48
سورة الأحزاب			
34	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾	33	20
35	﴿ثُمَّ طَلَفْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ ...﴾	49	57
سورة الصافات			
36	﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي ...﴾	51	5
سورة الحجرات			
37	﴿إِنْ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾	12	17
سورة النجم			
38	﴿إِنْ يَنْبَغُونَ إِلَّا الظَّنَّ ...﴾	23	16 ، 12
سورة الحديد			
39	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾	25	9
سورة الطلاق			
40	﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ ...﴾	1	9

## ثانياً - فهرس الأحاديث الشريفة

م	طرف الحديث	الصفحة
1	"أَبِيكَ جُنُونٌ؟..."	30
2	"أذهبتَه النفقات ..."	15
3	"أردت أن تقضمه..."	85
4	"أَشْرِبَ خَمْرًا ..."	36
5	"ألا اشهدوا أن ..."	81
6	"ألك بينة؟ ..."	9
7	"أَنْكَرْتُمْ مِنْ عَقْلِ ..."	36
8	"أيكما قتله؟ ..."	25
9	"إني سرقت جملا ..."	36
10	"إياكم والظن ..."	17، 12
11	"ادرووا الحدود بالشبهات"	76
13	" ادرووا الحدود عن المسلمين ... "	74، 30
14	" بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم..."	78
15	"البكر تستأذن..."	15
16	" بينما امرأتان معهما ابناهما..."	24
17	"البينة على المدعى"	9
18	"البينة على من ادعى واليمين على من أنكر"	63
19	" تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ ..."	50
20	" دية جنينها غرة..."	93
21	" رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ..."	53، 48، 35، 26
22	" على اليد ما أخذت ..."	89

م	طرف الحديث	الصفحة
23	"عليكم بسنتي ..."	27
24	"العمد قود"	84
25	"فيمن؟ قال: بفلانه..."	36
26	"قجلده مئة..."	29
27	"كتاب الله القصاص"	86
28	"لا تقام الحدود في ..."	78
29	"لا قود في الشلل..."	94
30	"لا يقاد الوالد ..."	82
31	"لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ..."	91
32	"لعلك قنّلت، أو غمزت،..."	36
33	"لو كنت راجما أحدا ..."	16 ، 13
34	" ليس لها الصداق ..."	99
35	"من أحدث في أمرنا ..."	20
36	" من لا يشكر الناس ..."	خ
37	"من وقع على ذات ..."	78
38	"هل مسحتما سيفيكما ؟ ..."	15
39	"هلا تركتموه ..."	75
40	"هو ابنها" فقضى به ..."	40 ، 24
41	هو لك يا عبد بن زمعة..."	45
42	"الولد للفراش ..."	13
43	"يعض أحدكم أخاه ..."	46

### ثالثاً - فهرس الآثار

م	الآثر	الصفحة
1	"أتي بمجنونة زنت ..."	76
2	"أراها كانت تُصَلِّي ..."	34
3	"إِذَا أَرْخَى سِتْرًا..."	57
4	"إنما رجمها عند الرابعة"	27
5	"إني ضربت فخذِي امرأتي..."	68
6	"إني لأرى يد رجل..."	34، 27
7	"تستعملونهم وتجيعونهم حتى ..."	77، 49
8	"خَمْسٌ إِذَا أَخْطَأَ الْقَاضِي ..."	40
9	"سلها ما زناها ..."	41، 26
10	"فخلى سبيلها ولم يضربها"	35
11	"فخلى سبيله ولم يقطعه"	74، 36
12	"فنعم الابنة ابنتك"	47
13	"الفهم الفهم فيما أدلي ..."	37
14	"لا يُصْلِحُ الناس .."	98
15	"لئن أعطل الحدود بالشبهات ..."	74
16	"ليس الرجل أميناً ..."	52
17	"ليس عليه حد"	52
18	"المدح غير هذا فضربه"	30
19	"والله لا يؤدي ابدأ"	8080، 47
20	"يمانية نؤومة ..."	48، 26